

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الجزائر 2.
كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية.
قسم اللغة العربية وآدابها.

اختيارات ابن جرير الصبري الإعرابية في تفسيره: (جامع
البيان)، ودلالاتها. سورة البقرة أنموذجاً.

Ibn Jarir al-Tabari's syntax choices In his
interpretation: (Jami' al-Bayan), and its
implications. Surat Al-Baqarah as a model.

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه.
تخصص: دراسات لغوية.

إعداد الطالب: جمال قادري.
إشراف: أ.د: أحمد حساني.

لجنة المناقشة

- أ. د / محمد العيد رتيمة. رئيساً.
- أ. د / أحمد حساني. مشرفاً ومقرراً.
- أ. د / حورية عميروش. عضواً مناقشاً.
- أ. د / أمين قادري. عضواً مناقشاً.
- أ. د / فوزية سرير. عضواً مناقشاً.
- أ. د / علي منصوري. عضواً مناقشاً.

السنة الجامعية:
2021 – 2022 م.

Ministry of Higher Education and Scientific Research.

University of Algiers 2.

faculty of Arabic Language.

the department of Arabic language.

Ibn Jarir al-Tabari's syntax choices In his interpretation: (Jami' al-Bayan), and its implications. Surat Al-Baqarah as a model.

Thesis for a doctoral degree.

Specialization: Language Studies.

Prepared By:djamel kadri.

Supervised by: Professor Ahmed Hassani

Committee members

Prof: Mohammed Al-Eid Rtima. chief.

Prof: Ahmed Hassani. Supervisor.

Profs: Houria Amirouche.examiner.

Dr: Amin kadri. Examiner.

Profs: Fawzia Sarir. Examiner.

Prof: Ali Mansouri. Examiner.

**university year:
2021 – 2022**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله ربّ العالمين، حمداً كثيراً يليق بجلاله وعظيم شأنه، له الحمد والشُّكر سبحانه لا شريك له.

أمّا بعد ... فأسأل الله تعالى أن يرحم أستاذنا: ابن حُوَلي مِديني رحمة واسعة، وأن يسكنه الجنة، آمين.

فلقد تابع هذا العمل منذ أن كان فكرة إلى أن استوى على ما هو عليه وأُينع. حيث أفاض عليّ من أخلاقه وسعة علمه ما أهّلني لأن أخوض غمارَ هذا البحث، كما كان لتوجيهاته السّديدة وملاحظاته الدّقيقة بالغ الأثر في نضج هذا العمل وإتمامه، فجزاه الله عنّا خير الجزاء، تقديراً ووفاء واعترافاً بفضلِه بعد فضل الله جل وعلا.

كما أتقدم ببالغ الشكر لريحانته، الأستاذة: طيبة مِديني على إتمام العمل ووضع تلك اللّمسات النهائية بعد مصابنا الجلل، الذي ألم بأستاذنا، إنا لله وإنا إليه راجعون.

وكذا أشكر كل من قدّم لي يد العون، وأسهم في إخراج هذا العمل العلمي.

إهداء..

- إلى أمِّي ، عليها رحمة الله.
 - إلى أبي، أطال الله عمره في طاعة الله.
 - إلى أستاذي: ابن حويلي ميدني، أسكنه الله فسيح الجنات.
 - إلى الأهل والأبناء والإخوة والأصدقاء، وكلّ من هو على المحبّة الغراء.
- أرجو من المولى أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني وإياهم به في جنّات النّعيم.

مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (ﷺ) .

أمّا بعد، فالقرآن الكريم كلام الله، معجز، وإعجازه بيّن في شتى مستويات الكلام الرباني، صوته وإفراداً وتركيباً ودلالة.

فمثلاً بالنسبة للمستوى التركيبي نجد تبايناً إعرابياً لافتاً للانتباه بين قراءة وأخرى، وهذا التباين لا يخلو من عظيم فائدة، فالغاية قد تكون تسهيل الأداء، وتيسير النطق وفق ما يتلاءم مع لغة كل قوم، أو إظهار معان جديدة لم تتضح معالمها من خلال قراءة واحدة، فينفتح النص القرآني من خلال هذا التعدد في وجوه الإعراب على معانٍ كثيرة ودلالات عدّة.

إن هذه النُكْت النحوية والاختلافات الإعرابية امتزجت معالمها بالآثار المروية عن السلف في تأويلات بعض المفسرين، كابن جرير الطبري في تفسيره: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، حيث وظف الإعراب خدمة للتأويل، ومن ميزته النحوية أن تفسيره يتسم بميزة " الاختيارات الإعرابية "، فهو ينتقي من بين وجوه الإعراب وجهها، وفي المقام نفسه يرُدُّ غير ما يختار، أو يستجيز أحياناً، وعباراته في ذلك ظاهرة واضحة، كأن يقول مثلاً: " القول الأول أولى بالصواب، وهو رفع

(وصية) " (1)، في قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة:240]، ويقول: " الصحيح من القراءة... بنصب (يقول) " (2)، في قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة:214]، ويقول أيضا: " وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب...رفع (يضاعف) " (3)، في قوله تعالى: ﴿فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَمْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة:245]، والصحيح الذي لا مرية فيه أن القراءة صحت بنصب هذه الكلمات ورفعها، وهي قراءات سبعة (4)، ف " السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال أحدهما أجود، لأنهما جميعا من النبي ﷺ " . (5)

إن وجهة بحثنا هي هذه الاختيارات الإعرابية التي أبدأها في شكل ملاحظات مبنوثة في تفسيره: (جامع البيان)، وقد استوحيناه من تعليقاته، فالكلمات: (وصية، يقول، يضاعف...)، تحتل أكثر من وجه إعراب، ومن وراء علاماتها الإعرابية معان وأبعاد دلالية، يقول ابن خالويه عن قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾، " نُقْرَأ (يقول) بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع: أنه أراد بقوله: (وزلزلوا)، المضي، وبقوله: (حتى يقول): الحال، ومنه قول العرب: (قد مرض زيد حتى لا يرجونه)، فالمرض قد مضى، وهو الآن في هذه الحال، والحجة لمن نصب: أنه لم

(1) - الطبري(أبو جعفر محمد بن جرير)، تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، نسخة مقابلة على نسخة الشيخين: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار السلام، مصر، القاهرة، ط6، 1436هـ، 2015م، ج2، ص1418.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1140.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1435.

(4) - صحت القراءة برفع: (وصية) ونصبها، وثبت رفع كلمة: (الرسول) ونصبها، كما صحت القراءة بنصب الفاء ورفعها في (يضاعفه). وهذا الأمر سنثبت - إن شاء الله - في تحليلنا لشواهد سورة البقرة.

(5) - الزركشي(بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، (د، ط، ت)، ج1، ص340.

يجعل (القول) من سبب قوله: (وزلزلوا)، ومنه قول العرب: (قعدت حتى تغيب الشمس)، فليس قعودك سببا لغيوبة الشمس " . (1)

فنحن قد تتبعنا الكلمات المختلف فيها إعرابيا، الواردة في سورة البقرة، بشرطين وهما:

- أن يكون الاختلاف اختلاف إعراب دون غيره كالاختلاف الصرفي.

- ألا يخرج هذا الاختلاف عن دائرة القراء السبعة، اختصارا وحصرًا للمدونة.

فحدّدنا الحركات الإعرابية المحتملة للكلمة القرآنية²، وبينّا موقف ابن جرير الطبري من هذا الاختلاف، وأظهرنا اختياره وأبرزنا مرجحاته، مع النقد والتحليل، فابن جرير الطبري عالم مجتهد، اجتمعت له شروط الاختيار والترجيح، فلعلّ من وراء عباراته الترجيحية التي صدح بها عاليا، دلالات جعلتنا نخوض غمار هذا البحث.

- فما هي الدلالات التي استنبطها ابن جرير من تلك الوجوه الإعرابية، والتي كانت سببا جعله يرجح هذه الوجوه ويرد وجوها أخرى رغم كثرة تواترها ؟.

- ما هي معايير هذه الاختيارات ؟.

- ما السر وراء اختيار ابن جرير لوجوه إعرابية ورده لوجوه أخرى ؟.

- ما هي صحة رده لهذه الوجوه، وما تأثيرات ذلك ؟.

(1) - ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، الحجة في القراءات السبعة، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1417هـ، 1996م، ص95، 96.

(2) - الحركات الإعرابية المحتملة للكلمة القرآنية وفق القراءات السبع.

- ما هي دلالة هذه الوجوه المعرض عنها في تفسيره (جامع البيان)؟.

للإجابة عن تساؤلات هذه الإشكالية اتبعنا الخطّة الآتية:

- قمنا بتقسيم عملنا إلى أربعة فصول، صَدَرْنَا بِمَقْدَمَةٍ، وَأُنْهَيْنَاهُمْ بِخَاتَمَةٍ، وَأَرْدَفْنَا هَذِهِ الْخَاتَمَةَ جُمْلَةً مِنَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الْمَعْتَمَدَةِ، مَعَ ذِكْرِ فَهْرَسٍ لِلْمَحْتَوِيَّاتِ.

- **في مقدّمة الموضوع:** طرحنا الإشكالية، وذكرنا أهمية الموضوع، وأبرزنا قيمته العلمية.

- **في الفصل الأوّل:** عقدنا ترجمة للإمام ابن جرير الطبري. إذ كيف الوصول إلى غور دلالة اختياراته الإعرابية وأسرارها وحيثياتها دون معرفة وافية بتفاصيل حياته ومسار تعلمه وتعليمه، ونتاجه العلمي؟.

- **في الفصل الثّاني:** بحثنا مفهوم الاختيارات الإعرابية، ومنهج ابن جرير في تفسيره (جامع البيان)، كما تناولنا بالدراسة بعض المباحث في الإعراب والبناء تمهيدا للدراسة التحليلية.

- **في الفصل الثّالث:** حددنا النموذج التطبيقي - (سورة البقرة) - وذكرنا أسباب اختيارنا له، ثم حلّلنا هذه الاختيارات الإعرابية بعد أن تتبّعنا مراسمها في (سورة البقرة) جمعًا وإحصاءً.

- **في الفصل الرابع:** أبرزنا النتائج النقدية لاختيارات ابن جرير، وعرضنا لفرضيات نحسب أنّنا قد أجبنا من خلالها على إشكال سرّ اختيارات ابن جرير الإعرابية في تفسيره: (جامع البيان).

توخّينا في بحثنا هذا منهجا متكاملًا، إذ كان من الأنسب اختيار المنهج التّاريخي في ترجمة ابن جرير الطبري، وذكر شيوخه، وتتبع تلاميذه، كما عنّ لنا جمع جلّ اختياراته الإعرابية الواردة في (سورة البقرة) واستقراؤها، ونحن أمام هذه

الفهرسة من الاختيارات القرآنية بحاجة إلى شرحها وتحليلها، واستنباط دلالاتها، فتوصلنا لذلك بالمنهج الوصفي التحليلي.

كما اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع، وعلى رأسها كتب التراث، إذ إنّ جل الدراسات الحديثة عيال عليها، ونذكر من هذه المصادر والمراجع:

- تفسير: (جامع البيان)، لابن جرير الطبري، بطبعاته المختلفة.
 - كتاب: (الحجة في القراءات السبع)، لابن خالويه.
 - كتاب: (السبعة في القراءات)، لابن مجاهد.
 - كتاب: (النحو وكتب التفسير)، لإبراهيم عبد الله رفيده.
 - كتاب: (منهج الإمام ابن جرير في الترجيح)، لحسن بن علي الحربي.
- اعترضتنا في مسيرة بحثنا هذا جملة من الصعاب، أهمها عدم فهم كثير من تعليقات أهل العلم المبنوثة في كتب التراث التي تستتق دلالة الحركات، كتعليقات مكي بن أبي طالب في كتابه: (الكشف)، وكذا ما أورده ابن خالويه في كتابه (الحجة)، وإلى الله المشتكى.

والحق أنّ هذه الصّعاب دُلّلت بعون الله، ثم بفضل توجيهات المخلصين وتصويباتهم وضحت، وعلى رأسهم أستاذنا: (ابن حويلي ميدني)، - رحمه الله، وغفر له، وأدخله الجنة آمين، - وكذا ريحانته: (طيبة)، وكذا الأستاذ الدكتور: (أحمد حساني)، فجزى الله الجميع خير الجزاء، ومعلوم أن الكمال لله وحده، وعليه فإن أصبنا فمن الله، وإن اخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

جمال قادري

25 محرم 1443هـ. الموافق لـ 03 سبتمبر 2021 م.

الفصل الأول:

أبـه جرير، ومكاته العلميه.

المبحث الأول: التعريف بابن جرير.

1 - اسمه ونسبه.

2 - حياته العلمية.

3 - وفاته.

1 - اسمه ونسبه.

هو أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير⁽¹⁾ بن غالب⁽²⁾ الطبري⁽³⁾. ولد سنة أربع وعشرين ومائتين⁽⁴⁾، بمدينة آمل، التي تقع في الشمال الأوسط من إيران⁽⁵⁾، عاش جل حياته في بغداد وأقام بها إلى حين.

(1) - الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت)، تاريخ بغداد، تحقيق وضبط وتعليق بشار عواد معروف، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م، ج2، ص547. والذهبي (شمس الدين)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1403هـ، 1983م، ج14، ص282. والأتباكي (جمال الدين بن تغري بردي)، النجوم الزاهرة في ملك مصر والقاهرة، تقديم محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م، ج3، ص230. ابن الجوزي (أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، و مصطفى عبد القادر عطا، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ، 1992م، ج13، ص215. والأدنه وي (أحمد بن محمد)، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1417هـ، 1997م، ص48. و السبكي (تاج الدين أبو نصر)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد القادر محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د، ط، ت)، ج3، ص120. وياقوت الحموي (شهاب الدين بن عبد الله)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص244. ابن كثير (عماد الدين أبو الفداء)، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط1، 1419هـ، 1998م، ج14، ص846.

(2) - لقد ساق ابن خلكان وابن النديم في نسب جده رواية أخرى فقالوا: " هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، غير أن الرواية الأولى المثبتة في المتن هي الأشهر لدى أهل السير ".

- انظر ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (د، ط، ت)، ج4، ص192. وابن النديم (أبو الفرج الوراق)، الفهرست، تحقيق رضا نجدد، طهران، (د، ط)، 1391هـ، 1971م، ص292.

(3) - (الطبري): بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة بعدها راء مهملة، " هذه النسبة إلى طبرستان ".

- انظر السمعاني (عبد الكريم بن محمد)، الأنساب، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م، ج4، ص45.

(4) - ابن العماد (أبو الفرج الحنبلي)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق وإخراج عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 1410هـ، 1989م، ج4، ص53.

(5) - (آمل) بضم الميم واللام: " اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل، لأن طبرستان سهل وجبل، وهي في الإقليم الرابع وطولها سبع وسبعون درجة وثلاث، وعرضها سبع وثلاثون درجة ونصف وربع ... وقد خرج منها كثير من العلماء، ولكنهم قلما ينسبون إلى غير طبرستان، يقال لهم الطبري، منهم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ المشهور ".

2 - حياته العلمية.

نشأ الطبري بمدينة (أمل) عاصمة إقليم طبرستان، تلقى بها علومه الأولى فحفظ القرآن الكريم، وحاز نصيباً وافراً من السنة النبوية، وتعلّم علوم العربية التي هي طريق الوصول إلى علوم الشريعة وفهم غورها، ومن جملة هذه العلوم (النحو. الصّرف. متن اللغة ...) .

والملاحظ على ابن جرير منذ صغره ذكاؤه الحادّ المتّقدّ، وبداية حفظه وفطانتته، وهي جبلة فطر عليها ولقيت مهذا دافئاً اعتنى بها، إنه والده الذي أحاطه بالرعاية والاهتمام، فغدت شخصية قمر في سماء الإسلام مضيئاً، حيث رأى أبوه في المنام أنّ ابنه هذا سيكون له شأن عظيم على الإسلام وأهله، فما كان عليه إلّا أن يرضى هذه الفسيلة ويحسن تربيتها إلى أن تتّبع. يقول ابن جرير عن نفسه : " حفظت القرآن ولي سبع سنين، وصلّيت بالنّاس وأنا ابن ثمان سنين، وكتبت الحديث وأنا ابن تسع سنين، ورأى لي أبي في المنام أنّي بين يدي رسول الله (ﷺ)، وكان معي مخلّة (كيس) مملوءة حجارة، وأنا أرمي بين يديه. فقال له المعبر: إنّك إن كبر نصّح في دينه وذب عن شريعته، فحرص أبي على معونتي على طلب العلم، وأنا حينئذ صبي صغير " . (1)

ولم ينضب معين هذه الرعاية والاهتمام من الوالد بولده وهو صغير، بل استمرّ يغدق عليه من ماله، وهو شاب يافع، تصله العطايا أين حلّ أو ارتحل، فحدّث أن خرج من مدينة (أمل) مسقط رأسه وطوّف بالأمصار، فما كان على والده غير تحسّس أماكن وجوده، وإرسال نصيب من المال إليه يعينه على طلب العلم، قال الفرغاني: " ورحل ابن جرير من مدينة (أمل) لمّا ترعرع وسمح له أبوه بالسفر، وكان طول حياته ينفذ إليه بالشيء بعد الشيء إلى البلدان " . (2)

- انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1397هـ، 1988م، ج1، ص57.

(1) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص246.

(2) - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص125.

وزار بلدانا كثيرة للتزوّد بالعلم منها (مصر، والشام، والعراق ...)، متصلا بشيوخها وكبار فقهاءها، مُطلّعا على آرائهم وتقعيداتهم وتفريعاتهم، فغريل ثروتهم العلمية والدينية واستخلص منها مذهباً فقهياً استقل به، فألف مصنّفات ضمّنها عصارة فكره وخلاصة علمه. يقول ابن النديم عن رحلات الرجل العلمية: " أخذ فقه الشافعي عن الربيع بن سليمان، وأخذ فقه مالك عن يونس بن عبد الأعلى، وأخذ فقه العراق عن أبي مقاتل بالري، وأدرك الأسانيد العالية بمصر والشام والعراق والكوفة والبصرة والري، وكان متفنّناً في جميع علوم القرآن والنحو والشعر واللغة والفقه، كثير الحفظ " (1).

3 - وفاته.

توفي الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله - وقت المغرب يوم الأحد (2) - وقيل يوم السبت (3) أو الإثنين (4) - الثامن والعشرين من شهر شوال من عام عشر وثلاثمائة للهجرة (5) ببغداد، وقد تجاوز الثمانين عاماً بخمس أو ست سنين (6) . (7)

(1) - ابن النديم، الفهرست، ص291.

(2) - الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص554. و ابن الجوزي، المنتظم، ج3، ص217. والأدنه وي، طبقات المفسرين، ص51. والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص125. وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص849. و الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص282.

(3) - ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج4، ص192. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص554.

(4) - ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج4، ص192: (الهامش). والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص270.

(5) - الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص554. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص282. وابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج4، ص192. وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص849. والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص126.

(6) - ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص849. وابن النديم، الفهرست، ص291.

(7) - لعلّ هذا التّضارب الحاصل في ضبط عدد السّنين التي عاشها الطبري مرده الرواية التي صرّح بها، وهو أدري بتاريخ ميلاده، قال القاضي ابن كامل: " كان مولده في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، أو أول سنة خمس وعشرين ومائتين، قال ابن كامل فقلت له: الطبري، كيف وقع لك الشك في ذلك ؟، فقال: لأن أهل بلدنا يؤرخون بالأحداث دون السنين، فأرّخ مولدي بحدث كان في البلد، فلمّا نشأت سألت عن ذلك الحادث فاختلف المخبرون لي، فقال: كان ذلك في آخر سنة أربع، وقال آخرون بل كان في آخر سنة خمس وعشرين ومائتين ". - انظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2445.

تواردت الروايات أنه دفن في داره، ومرد ذلك محنة أَلَمَّت به في آخر حياته وحرمت جثمانه الزكي أن يوارى في مقابر المسلمين، يقول الإمام السبكي ساردا مجريات هذه الأحداث الصعبة التي بُلي بها الإمام ابن جرير: " دفن ليلا بداره لأنَّ العامة اجتمعت ومنعت من دفنه نهارا وادَّعوا عليه الرِّفض ثمَّ ادَّعوا عليه الإلحاد، وكان علي بن عيسى يقول: والله لو سئل هؤلاء عن معنى الرِّفض والإلحاد ما عرفوه ولا فهموه " . (1)

والحقَّ أنَّ ابن جرير كان أرفع عن هذه الدُّنَايا التي طُعِن بها، ودليل ذلك أنه أَلَف في مناقب الصَّحابة وعلى رأسهم عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وأنصفهم حقيقة الإنصاف، ولو كان حقًّا مُتَّصفا بما وُصف ما نافح عن الصحابة مثل هذه المناقحة التي ظهرت بادية في تأليفه، يقول ابن مسكويه: " وحاشا ذلك الإمام عن مثل هذه الأشياء، وأمَّا ما ذكره من تعصب العامة فليس الأمر كذلك، وإنما بعض الحنابلة تعصبوا عليه ووقعوا فيه، فتبعهم غيرهم ولذلك سَبَّب، هو أنَّ الطبري جمع كتابا ذكر فيه اختلاف الفقهاء، لم يُصنَّف مثله، ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل، فقبل له في ذلك، فقال لم يكن فقيها، وإنما كان محدِّثا، واشتدَّ ذلك على الحنابلة، وكانوا لا يحصون كثرة ببغداد فشغبوا عليه وقالوا ما أرادوا " . (2)

كما أنَّ هناك ادِّعاء تلمَّسه المدَّعون للإيقاع في عرضه، ألا وهو الرَّمي بالرفض، حيث إنَّه كان يرى جواز المسح على القدمين، فتحول هذا الرأي الفقهي إلى مطية اتخذوها سَهْمًا يرشقونه به، يقول أبو الفرج: " كان ابن جرير يرى جواز المسح على القدمين ولا يوجب غسلهما، فلهذا نسب إلى الرِّفض " . (3)

والحقَّ أنَّ الناظر في كلام ابن جرير في هذه المسألة الفقهية يرى أنَّه يوجب الغسل وعبر عنه بالمسح حيث يقول: " والصواب من القول عندنا في ذلك أنَّ الله

- قلتُ: فإن كان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين، فإن عمره سنًا وثمانين سنة، وإن كان مولده سنة خمس وعشرين ومائتين فإنه عاش خمسا وثمانين سنة، والله أعلم.

(1) - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص230.

(2) - السبكي، المصدر نفسه، ج3، ص230.

(3) - أبو الفرج الجوزي، المنتظم، ج3، ص217.

عزَّ ذكره أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء، كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمم، وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ كان ذلك مستحقاً ماسحاً غاسلاً، لأنَّ غسلهما إمرار الماء عليهما أو إصابتها بالماء، ومسحهما إمرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما، فإذا فعل بهما فاعل فهو غاسل ماسح، ومن ذلك من احتمال المسح المعنيين اللذين وصفت من العموم والخصوص " . (1)

ولعلَّ حقيقة هذا الفهم الذي قدم آنفاً ما عناه ابن كثير إذ يقول: " والذي عُوِّل عليه كلامه في التفسير أنه يوجب غسل القدمين ويوجب مع الغسل دلكهما، ولكنه عبر عن الدلك بالمسح، فلم يفهم كثير من الناس مراده جيِّداً فقالوا عنه أنه يوجب الجمع بين الغسل والمسح، والله أعلم " . (2)

(1) - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج4، ص2758.

(2) - ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص849.

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه.

1 - شيوخ الطبري.

2 - تلاميذه.

3 - أقول العلماء فيه وثناءهم عليه.

1 - شيوخ الطبري.

لقد اسهمت ظروف عدة في تكوين عبقرية الإمام الطبري، أبرزها شخصيته المتفردة بالذكاء والحرص المتميز في طلب العلم، بالإضافة إلى مشايخ اندفع صوبهم يخوض غمار العلم ويتلمس دروبه، متحدّيا مرارة الأهوال، وقلة الزاد، كما يقول عن نفسه: " واضطرت إلى أن فتقت كمي القميص فبعتهما " (1)، إلا أنه لم يتأفف عن مجالسهم في حلّه، ولم يفوت فرصة إلا والتقى فيها مشايخ الأمصار يوم ترحاله، مقتبسا من مشكاة علمهم، ورفيع سمتهم، حيث كانوا بحق حاملين أعظم ميراث، ولعلّ تلك الجلسات التي عقدها معهم والرحلات التي قام بها خير معين على تفسير تلك الكثرة في عدد شيوخه التي حظي بلقائهم، يقول الإمام الذهبي بعد أن عدّد جمعا من شيوخه: " وأممّ سواهم " (2)، وهي عبارة أبلغ ما تكون في الإخبار عن هذا القدر الكبير في الشيوخ (3)، فقد أحصى له بعض الدارسين نيفا وأربعمائة شيخا أغلبهم من علماء الحديث، ومن روى عنهم أصحاب الكتب الستة، وإليك بعضهم:

1 - الحسن بن الصباح البزار:

هو أبو الحسن بن الصباح بن محمد البزار الواسطي ثمّ البغدادي، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين، صدوق، كان عالما فاضلا، روى عن سفيان بن عيينة وإسحاق بن عيسى القشيري (4)، قال ابن أبي حاتم: " سئل أبي عنه فقال: صدوق، وكان له جلالة عجيبة ببغداد، وكان أحمد بن حنبل يرفع من قدره ويجله " (5).

2 - أبو سليمان الوشاء :

أبو سليمان نصر بن عبد الرحمن بن بكّار، النّاجي، الأودّي، وقيل الأزدي،

(1) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص277.

(2) - الذهبي، المصدر نفسه، ج14، ص269.

(3) - أورد السبكي عبارة قريبة من هذا، وهي: " وخلق سواهم "، ولعل هذه العبارة تضمنت الدلالة نفسها التي حملتها عبارة الذهبي.

- انظر طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص121.

(4) - أكرم بن محمد بن زياد الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، الدار الأثرية، عمان، ط1، 1426هـ، 2005م، ص191.

(5) - الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج8، ص298. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص269.

الكوفي الوشاء، توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين، ثقة، روى عنه أحمد بن بشر الكوفي، وروى عنه أحمد بن يوسف بن الضحّاك في (المستخرج)، وعبد الرحمن بن الحسن الصابوني في (المعجم الأوسط) . (1)

3 - أبو الحسن عبد الحميد بن بيان :

هو أبو الحسن عبد الحميد بن بيان بن زكريا بن خالد بن أسلم . ويقال ابن بيان ابن أبان، الواسطي، ابن أبي عيسى العطاردي السُّكْرِي القنّاد، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين، صدوق ثقة، روى عنه مسلم وأبو داود، وابن ماجّة . (2)

4 - أبو عمرو الجَهْضَمِي :

هو أبو عمرو نصر بن علي بن نصر بن علي الأزدي الجَهْضَمِي البصري الصغير الحفيد، مولده سنة نيف وستين ومائة، توفي في أحد الربيعين، سنة خمسين ومائتين أو بعدها، وهي السنة نفسها التي توفي فيها ابنه علي، ثقة ثبت، طُلب للقضاء فامتنع، حجة صدوق ما به بأس، من نبلاء الناس، قال النسائي وابن خراش: " ثقة، وقال عبد الله بن محمد الفرّهَيّاني: نصر عندي من نبلاء الناس " . (3)

5 - أبو عبد الله بن بزيع :

هو أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن بزيع البصري، ثم البغدادي، توفي سنة سبع وأربعين ومائتين، وقيل: سنة خمسين ومائتين، ثقة، روى عنه أبو حاتم ابن إدريس الرّازي ومسلم والترمذي والنّسائي، وقال النّسائي صالح، وذكره ابن حبان في الثّقات . (4)

(1) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص302. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص269.
(2) - أكرم الفالوجي، المرجع نفسه، ص203. وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص438. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص269.
(3) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص640. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص134.
(4) - أكرم الفالوجي، المرجع نفسه، ص521. المزي(أبو الحجاج جمال الدين يوسف)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1403هـ، 1983م، ج25، ص454، 455. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص269.

6 - أبو عثمان السَّكُونِي :

هو أبو عثمان سعيد بن عمرو بن سعيد بن أبي صفوان السَّكُون الحِمَسي، روى عنه النَّسَائِي، قال عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم: كَتَبَ لي بجزء من حديثه وهو صدوق، كما ذكره ابن حبان في الثَّقَات . (1)

7 - أبو الفضل البَيْرُوتِي :

أبو الفضل العباس بن الوليد بن مزيد العُذْرِي البَيْرُوتِي، ولد ليلة الجمعة ليلة بقيت من رجب سنة تسع وستين ومائة، وتوفي يوم الثلاثاء لسبع بقين من ربيع الآخر سنة سبعين ومائتين، وقيل سنة إحدى وسبعين ومائتين، صدوق عابد (2)، قال عنه الذهبي: " الإمام الحجة المقرئ الحافظ، أبو الفضل، حدَّث عنه أبو داود والنَّسَائِي ... وأبو زرعة " . (3)

8 - أبو مَهْنَأ الشَّامِي :

أبو عبد الله مهناً بن يحيى الشَّامِي ثم البغدادي، صاحب بشر الحافي والإمام أحمد، ذكره ابن حبان في الثَّقَات قائلاً: " حدثنا عنه الطَّبْرِي وغيره من شيوخنا، وكان من خيار الناس، من جلساء أحمد بن حنبل وبشر الحافي، مستقيم الحديث " . (4)

9 - أبو علي المَخْزُومِي :

أبو علي مجاهد بن موسى المَخْزُومِي المَخْرَمِي، نزل بغداد، مولده سنة ثمان وخمسين ومائة، توفي يوم الجمعة لتسع بقين من شهر رمضان، سنة أربع وأربعين

(1) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص255. والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج25، ص17،

18. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص269.

(2) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص296.

(3) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص471، 472 . والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج14، ص255.

(4) - ابن حبان(محمد بن أحمد، أبي حاتم التميمي البستي)، الثَّقَات، تحقيق محمد عبد المعين خان، دار المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1393هـ، 1973م، ج9، ص204.

ومائتين (1). ومجاهد بن موسى حدّث عن الثّقات من علماء الحديث، كسفيان بن عُيَيْنَة، والوليد بن مسلم، وحدث عنه الجماعة (2) سوى البخاري، عاش سنّاً وثمانين سنة، روى أحمد بن محمد بن محرز عن يحيى بن معين قال: ثقة لا بأس به . (3)

10 - أبو جعفر الأصمّ البَغَوِي:

أبو جعفر أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي، الأصم، نزل بغداد، ابن عمّ إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن، ولد سنة ستين ومائة (4)، وتوفي سنة أربع وأربعين ومائتين (5)، وأحمد بن منيع من أقران الإمام أحمد، قيل إن الإمام الطبري لمّا فاته الأخذ عن الإمام أحمد ببغداد أخذ عن أحمد بن منيع (6)، وهو إمام حافظ ثقة، حدّث عنه السّنّة (7)، عدا البخاري فإنّه حدّث عنه بواسطة . (8)

11 - أبو عبد الله الرَّازِي:

أبو عبد الله محمّد بن حميد بن حيان التميمي الرّازي، مولده سنة ثمان وستين ومائة تقريباً، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة (9)، ومحمّد بن حميد أول شيوخ الطّبري في الرّي، أخذ عنه الحديث والتّفسير، حتى ذكروا أنّ ما أخذه عنه من الحديث مائة ألف، وهو من حفاظ الحديث، روى عنه أحمد بن حنبل وأبو داود

(1) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص437.

(2) - المقصود بالجماعة أئمة الحديث الآتية أسماؤهم: (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه).

- أكرم الفالوجي، المرجع نفسه، ص435.

(3) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص494. و ابن حبان، الثّقات، ج9، ص189.

(4) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص107.

(5) - وابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص438.

(6) - الشبل (علي عبد العزيز)، إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين محمد بن جرير الطبري، مكتبة الرشيد، السعودية، ط1، 1425هـ، 2004م، ص12.

(7) - أصحاب السنن الستة هم: (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه)

(8) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص483.

(9) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص466.

والتِّرْمِذِي وابن ماجّة ومحمد بن جرير ... وخلق كثير⁽¹⁾، وكان ابن مَعِين حسن الرأي فيه .⁽²⁾

12 - أبو علي الزَّعْفَرَانِي البَغْدَادِي

أبو علي الحسن بن محمّد بن الصَّبَّاح الزعفراني البغدادي، مولده سنة بضع وسبعين ومائة، توفي يوم الإثنين في شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين ومائتين، وقيل سنة ستين ومائتين، صَاحِب الشَّافِعِي وكان راويته⁽³⁾، ولقد نَصَّ عَلَيَّ عبد العزيز الشَّيْلُ على أَنَّ ابن جرير أخذ فقه الشَّافِعِي عن الزَّعْفَرَانِي ببغداد⁽⁴⁾، وحدث عنه البخاري وأبو داود والتِّرْمِذِي والنَّسَائِي، وعدد كثير، قال عنه النَّسَائِي: ثقة .⁽⁵⁾

13 - أبو محمّد المُزَادِي

أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولاهم المصري المؤدب، صَاحِب الشَّافِعِي وراوي الكتب الأمهات عنه، مولده سنة أربع وسبعين ومائة، توفي يوم الإثنين لعشر بقين من شوال سنة سبعين ومائتين⁽⁶⁾، حدث عنه أبو داود وابن ماجّة والنَّسَائِي، قال النَّسَائِي وغيره: لا بأس به .⁽⁷⁾

14 - أبو عبد الله الْقَيْسِي

أبو عبد الله محمّد بن عبد الأعلى القيسي الصَّنْعَانِي البصري، توفي سنة خمس وأربعين ومائتين⁽⁸⁾، روى عنه أبو داود، قال أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.⁽⁹⁾

(1) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص503.

(2) - الشَّيْلُ، إمام المفسرين ...، ص11.

(3) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص199.

(4) - الشَّيْلُ، إمام المفسرين ...، ص12.

(5) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص262.

(6) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص234.

(7) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص588.

(8) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص513.

(9) - المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج25، ص583.

15 - أبو محمّد الرُّؤَاسِي :

هو أبو محمّد سفيان بن وكيع بن الجراح الرُّؤَاسِي الكوفي، توفي في ربيع الآخر سنة سبع و أربعين ومائتين ⁽¹⁾، قال الذهبي: ابتلي بوراق سوء، كان يدخل عليه الحديث، وكان يثق به، روى عنه أبو داود، والترمذي وابن ماجه، ومحمّد بن جرير . ⁽²⁾

16 - أبو إسحاق الجَوْهَرِي :

أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري الطَّبْرِي، نزيل بغداد، سكن عين زربة ⁽³⁾، توفي مرابطا فيها سنة ثلاث وخمسين ومائتين، ثقة حافظ ⁽⁴⁾، روى عنه السُّنَّة سوى البخاري . ⁽⁵⁾

17 - أبو عبد الله الحَرَشِي :

أبو عبد الله محمّد بن موسى بن نفيح الحرشي البصري، توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين، روى عنه التَّرمِذِي والنَّسَائِي ⁽⁶⁾، وذكره ابن حَبَّان في الثَّقَات، و وهَّاهُ أبو داود وضعفه . ⁽⁷⁾

18 - أبو عمر الصَّفَّار:

أبو عمر عمران بن موسى اللَّيْثِي القَرَاز الصَّفَّار البصري، توفي بعد سنة أربعين ومائتين ⁽⁸⁾، ولقد لقيه الطبري بالبصرة في أول دخوله العراق، وهو أول

(1) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص262.

(2) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص152.

(3) - (الرَّزَّة): بلدة وناحية تابعة لمنطقة جبل سمعان في محافظة حلب في سوريا، تقع على بعد حوالي: 20 كم جنوب مدينة حلب على الطريق الدولية الواصلة حلب بدمشق.

(4) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص58.

(5) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص49

(6) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص594.

(7) - أحمد شاكر، محمود شاكر، رجال تفسير الطبري جرحا وتعديلا من تحقيق جامع البيان عن تأويل القرآن، جمع وترتيب محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن حزم، لبنان، (د، ط، ت)، ص512.

(8) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص377.

شيوخه وفاة، كان صدوقاً . (1)

19 - محمد بن العلاء :

هو محمد بن العلاء أبو كريب، ثقة كبير، حافظ، من شيوخ أصحاب الكتب الستة، روى عنه الطبري كثيرا، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين (2)، لقيه في الكوفة وهو يومها حافظها، وبلغ ما تلقاه عنه ابن جرير مائة ألف حديث (3)، وكان لابن جرير مع الإمام أبي كريب قصة، إذ كان أبو كريب فيه شدة وشراسة مع إمامته وحفظه، قال ابن جرير: " حضرت مرة إلى داره مع طلاب الحديث واطلع علينا من خوخة - (كوة في البيت تسمح بدخول الضوء) - له والطلاب يلتمسون الدخول عليه ويصيحون لذلك، فقال لهم: أيكم يحفظ ما كتبه عني ؟، فالتفت الطلاب بعضهم إلى بعض ثم نظروا إليّ، وقالوا: أنت تحفظ ما كتبت عنه ؟، قلت: نعم. قالوا: هذا فأسأله، فقلت: حدّثتنا في كذا وكذا، وفي يوم كذا وكذا، فأخذ أبو كريب يسألني إلى أن عظمت في نفسه، فقال لي: ادخل إليّ، فدخلت فمكّنتني من حديثه " . (4)

20 - أبو السري التميمي :

أبو السري هناد بن السري بن مصعب التميمي الدارمي الكوفي، الحافظ الزاهد العابد، راهب الكوفة، مولده سنة اثنتين وخمسين ومائة، توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين عن نحو إحدى وتسعين سنة (5)، والإمام هناد لقي ابن جرير بالكوفة (6)، قال أبو حامد أحمد بن سهل الإسفراييني: " سمعتُ أحمد بن حنبل وسئل عن نكتب بالكوفة فقال: عليكم بهناد، ... وقال أبو داود: سمعت قتبية يقول ما رأيت وكيعا يعظم أحدا تعظيمه لهناد ...، وقال النسائي: ثقة " . (7)

(1) - الشبل، إمام المفسرين ...، ص11.

(2) - أحمد شاكر، ...، رجال تفسير الطبري جرحا وتعديلا، ص512.

(3) - الشبل، إمام المفسرين ...، ص12.

(4) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج1، ص2447.

(5) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص649.

(6) - الشبل، إمام المفسرين ...، ص12.

(7) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص465، 466.

21 - أبو عبد الله بن أبي الشَّوَّارِب:

أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أبي الشَّوَّارِب، الأموي القرشي البصري، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين، روى عنه أبو إسماعيل التَّرمذِي، والحسن بن علي المعمرِي، وأبو بكر بن أبي الدُّنْيَا، ومحمد بن جرير الطبري⁽¹⁾، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: " ما بلغني عنه إلا خيرا " .⁽²⁾

22 - أبو بكر البُنْدَار⁽³⁾ :

أبو بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، ولد سنة سبع وستين ومائة، وتوفي في رجب سنة اثنتين وخمسين ومائتين، لقي الطَّبْرِيُّ أبا بكر البصري وأكثر عنه، وهو من أوعية الحفظ ومشاهير رواة الحديث⁽⁴⁾، روى عنه أصحاب الكتب الستة .⁽⁵⁾

23 - أَبُو مُوسَى الصَّدْفِي :

أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص بن حيَّان الصَّدْفِي، المصري، ولد سنة سبعين ومائة، أو ثمان وستين ومائة، وتوفي سنة أربع وستين ومائتين عن ستِّ وتسعين سنة⁽⁶⁾، ثقة أخذ القرآن عن عثمان بن سعيد الملقب بورش، المقرئ المشهور عن نافع بن أبي نُعَيْم، وكان من كبار العلماء، حَدَّثَ عن سفيان بن عُيَيْنَةَ، وابن وهب، والشافعي، وحَدَّثَ عنه مسلم والنَّسَائِي وابن ماجه وآخرون⁽⁷⁾، ولعلَّ ابن جرير أخذ عنه قراءة حمزة وكذا قراءة ورش، كما أخذ عنه الفقه الشافعي ومروياته في الحديث والأخبار .⁽⁸⁾

(1) - الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص596.

(2) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص535.

(3) - (البندار): هو الحافظ الذي جمع حديث بلده.

(4) - أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص448.

(5) - الشبل، إمام المفسرين ...، ص12.

(6) - أحمد شاكر ...، رجال تفسير الطبري جرحا وتعديلا، ص481.

(7) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص348، 349.

(8) - الشبل، إمام المفسرين ...، ص13.

24 - أحمد بن يحيى (ثعلب) :

هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار، أبو العباس الشَّيباني، مولاهم الملقب بثعلب، إمام الكوفيين في النُّحو واللُّغة، مولده سنة مائتين، وكانت وفاته يوم السَّبت لثلاث عشر بقيت من جمادى الأولى، سنة إحدى وتسعين ومائتين، من مصنفاته كتاب " الفصيح "، وهو صغير الحجم كبير الفائدة، كما له كتاب " المصنوع "، " واختلاف النُّحويين " وكتاب " معاني القرآن " وكتاب " القراءات ... " (1)، قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد: سمعت ثعلبا يقول: قرأ عليّ أبو جعفر الطُّبري شعر الشعراء قبل أن يكثر النَّاس عندي بمدة طويلة، قال أبو بكر بن مجاهد: قال أبو العباس يوما: من بقي عندكم في الجانب الشرقي ببغداد من النُّحويين؟، فقلت: ما بقي أحد، مات الشُّيوخ، فقال: حتّى خلا جانبكم؟، قلت: نعم، إلّا أن يكون الطُّبري الفقيه، فقال ابن جرير الطبري؟، قلت: نعم، قال: ذلك من حدّاق الكوفيين، قال أبو بكر: وهذا من أبي العباس كثير، لأنّه كان شديد النَّفس شرس الأخلاق، وكان قليل الشَّهادة لأحد بالحدق في علمه . (2)

إذا هذه طائفة من مشايخ الإمام الطُّبري الذين تتلمذ عنهم، وإن كُنّا قد أغفلنا أكثرهم بغية الاختصار، كما أنّ الإمام اعتمد في جانب من تحصيله العلمي على ما وصلت إليه يده من كتب ومؤلفات، وعونه في ذلك ذكاؤه، حيث يقول: " جاءني يوما رجل فسألني عن شيء من العروض ولم أكن نشطت له قبل ذلك، فقلت له: عليّ قولاً ألاّ أتكلّم اليوم في شيء من العروض، فإذا كان في غد فصر إليّ، وطلبتُ من صديق لي العروض للخليل بن أحمد، فجاء به فنظرت فيه ليلتي، فأمسيت غير عروضي، وأصبحت عروضيا . (3)

(1) - ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص725، 726.

(2) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2452.

(3) - ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ص2452.

2 - تلاميذه.

لقد تتلمذ على يد الطَّبْرِي جِلَّةٌ من أهل الفهم نقلوا علمه وطاروا به في الآفاق، باسطين كتبه وتصانيفه، فشرَّفُوا بها وغرَّبوا. ومن بين هؤلاء العلماء نذكر:

1 - أحمد بن القاسم بن عبد الله بن مهدي :

هو أحمد بن القاسم بن عبد الله بن مهدي أبو الفرج البَغْدَادِي، المعروف بابن الخَشَّاب، حدَّث عن أبي القاسم البَغَوِي، وأبو جعفر الطَّبْرِي، وأبو جعفر الطَّحَاوِي، توفي سنة أربع وستين وثلاثمائة . (1)

2 - سُليمان بن أحمد بن أيوب اللُّخْمِي :

هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللُّخْمِي، أبو القاسم الطَّبْرَانِي الحافظ الثَّقَّة، ولد بَعْدَ سنة ستين ومائتين، كان صاحب حديث، رَحَّالَة جَوَّال، سكن أَصْفَهَان إلى أن توفي بها سنة ستين وثلاثمائة . (2)

3 - أحمد بن كامل بن خَلَف :

هو أحمد بن كامل بن خلف، أبو بكر البَغْدَادِي، ولد سنة ستين ومائتين، ومات سنة خمسين وثلاثمائة، وهو أحد أصحاب مُحَمَّد بن جرير الطَّبْرِي وأكثر تلاميذه ملازمة له، له تصانيف كثيرة، منها " كتاب القراءات "، و " كتاب التَّقْرِيب في كشف الغريب "، وكتاب " أمَّهات المؤمنين " . (3)

4 - ابن مُجاهد المُقَرِّي :

(1) - الطبري، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ، 2001م، مقدمة المحقق، ص36. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص151. وأكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص47.

(2) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص119. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص37. وأكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص50.

(3) - الصَّفْدِي (صلاح الدين)، الوافي بالوفيات، تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط، زكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 2000م، ج7، ص195. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص37. وأكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص47. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص269.

أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المقرئ، أحد الأئمة في هذا الشأن، صاحب حديث، روى عنه الدار قطني، سكن بغداد، لا أحد أعلم بكتاب الله في عصره منه، توفي سنة أربع وعشرين و ثلاثمائة . (1)

5 - الفرغاني :

عبد الله بن أحمد بن جعفر بن خُذْيَان التُّرْكِي، الأمير العلم أبو محمّد، صاحب التَّاريخ المذيل على تاريخ محمّد بن جرير الطُّبري، حدّث بدمشق عن ابن جرير وعليّ بن الحسن بن سليمان وغيرهما، وتوفي سنة اثنتين وستين وثلاثمائة . (2)

6 - ابن زُبَر :

الإمام، العالم، المحدث، الفقيه، قاضي دمشق، أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن زُبَر الرَّيْعِي البغدادي، ولد سنة خمس وخمسين ومائتين، وتوفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، له عدّة تصانيف . (3)

7 - أبو شُعَيْب الحَرَانِي :

الشيخ المحدث، عبد الله بن الحسن أحمد بن أبي شعيب، نزل ببغداد وحدّث عن أبيه وجدّه، وأحمد بن عبد الملك بن واقد، وعفان بن مسلم، وحدّث عنه إسماعيل الخطّبي، وأبو علي بن الصّوّاف، وأبو بكر الشّافعي، قال عنه الدّار قطني: ثقة مأمون، توفي سنة خمس وتسعين ومائتين . (4)

8 - محمّد بن عبد الله أبو بكر الشّافعي :

هو محمّد بن عبد الله أبو بكر الشّافعي المعروف بالصّيرفي، كان يقال أنّه

(1) - ابن كثير، البداية والنهاية، ج15، ص96، 97.

(2) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص132، 133. وأكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص47. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص37، 38.

(3) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص315. والذهبي، العبر، ج2، ص33. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص38. و أكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص48.

(4) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص36، 37. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص39. وأكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص47.

أعلم خلق الله بالأصول بعد الشافعي، سمع من أحمد بن منصور الرمادي، وروى عنه علي بن محمد الحلبي، من تصانيفه: " شرح الرسالة " وكتاب في " الإجماع "، توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة .⁽¹⁾

9 - محمد بن داود بن سليمان :

هو محمد بن داود بن سليمان بن سيار بن بيان، الفقيه أبو بكر، نزل مصر وحديث عن أبي جعفر، توفي سنة ست و ثلاثين وثلاث مائة .⁽²⁾

10 - أبو عمر بن حمدان :

الإمام المحدث الثقة، النحوي البارع، الزاهد العابد، مُسند خرسان، أبو عمر محمد بن أحمد بن حمدان بن علي بن سنان الحيري، ولد سنة ثلاث وثمانين ومائتين، سمع ببغداد من محمد بن جرير الطبري، توفي سنة ست وسبعين وثلاثمائة .⁽³⁾

11 - الباقرجي :

هو الشيخ الصدوق المعمر، أبو علي مخلص بن جعفر بن مخلص بن سهل الفارسي، الباقرجي الدقاق، توفي في ذي الحجة سنة تسع وستين وثلاثمائة، كان ثقة صحيح السماع .⁽⁴⁾

هذه ترجمات جُدت مختصرة لبعض تلاميذ الطبري، تتبناها في أهم كتب السير، ولعل هذا الذكاء الحاد والفكر المتقد والعبقريّة الفذة لهذا الإمام انعكس على شخصية تلاميذه وظهر جلياً على نتاجهم، فمنهم من وصف بالنعوي البارع، ومنهم من وصل به الإتقان والحفظ إلى درجة مُسند بلده، ومنهم من عدّ أعلم خلق الله بعد

(1) - الصدفي، الوافي بالوفيات، ج3، ص340. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص39. و الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص269.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص39. وأكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص48.

(3) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج16، ص357، 358. والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص69.

(4) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص254، 255. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص39.

الأئمة الأساطين، ناهيك عن مُصنِّفاتهم وتآليفهم، التي سارت في الآفاق سير المثل، كما هو الحال بالنسبة لكتاب الكامل في الجرح والتعديل .⁽¹⁾

3 - أقول العلماء فيه وثناؤهم عليه.

قدّم الإمام الطبري للإسلام والمسلمين ولغة العرب الشيء الكثير، حيث عدّ بحق من أفراد الدهر الذين قلّ نظيرهم، وهذا ما جعل العارفين به يثنون عليه ويطرونه بما هو أهل له، فقد كان مجتهدا مضيفا للعلم، بعيدا عن اللّمّ الخالي من التمهيص، فلم يكن مجردّ جماع لما قاله السابقون كما أنّه لم يكتف بتسجيل ما انتهى إليه الأقدمون، بل إنّه كان نزّاعا إلى أن يضيف إلى العلم الذي يكتب فيه جديدا بحيث يمكن القول بأن هذا العلم يكتسب على يديه صورة جديدة لم تكن له قبل أن يكتب فيه، وهذا هو شأن العقول العبقرية التي تتّسم بالأصالة والعمق والغنى، و" هي تضيف إلى ما تتناوله من فروع العلم ومسائله ما يكسبه ثراء وجدّة واكتمالا، وليس هذا بالميسور لكلّ أحد، ولكنّه فضل الله يؤتيه من يشاء، وقد كان الطبري واحدا من هؤلاء، بل كان في الطليعة منهم، ويتضح هذا بالمقارنة مع سابقيه ومعاصريه وكثيرا من المتأخرين عليه " .⁽²⁾

وهذه جملة من أقوال القائلين التي نحسب أنّ لها من الإنصاف محملا، أوردناها وقوفا عند قائلها ولم نردفها بتعليق حتى تكون عنوانا صادقا وتعبيرا واضحا في حقّ من قيلت فيه، " وهي لم تصدر عن مجاملة للطبري كما أنّها لا تتّجه وجهة المبالغة، بل إن قائلها كانوا يضعون في حسابهم هذا التراث الضخم الذي قام بكتابته وإنجازه وإضافته إلى المكتبة العربية والإسلامية في فنون كثيرة من العلم " .⁽³⁾

- قال الطوماري: " ما ظننت أنّ الله خلق بشرا يُحسن أن يقرأ هذه القراءة " .

(1) - كتاب (الكامل): هو كتاب لعبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، قال عنه الدار قطني: " فيه كفاية في الضعفاء لا يزداد عليه " .

- انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص38.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص14.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص12.

(1)

- قال أبو حامد الإسفراييني: " لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل له كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيرا " . (2)

- قال ابن خزيمة: " نظرت فيه - التفسير - من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير " . (3)

- قال أبو بكر بن مجاهد قال أبو العباس يوما: " من بقي عندكم ؟، يعني في الجانب الشرقي ببغداد من النحويين، قلت: ما بقي أحد، مات الشيوخ، فقال حتى خلا جانبكم ؟ قلت: نعم، إلا أن يكون الطبري الفقيه، قال لي: ابن جرير؟، قلت: نعم، قال: ذلك من حذّاق الكوفيين، قال أبو بكر وهذا من أبي العباس كثير، لأنه كان شديد النفس شرس الأخلاق، وكان قليل الشهادة لأحد بالحدّ في علمه " . (4)

- قال أبو محمد عبد العزيز محمد الطبري: " كان أبو جعفر من الفضل والعلم والذكاء والحفظ على ما لا يجهله أحد عرفه، لجمعه من علوم الإسلام ما لم نعلمه اجتمع لأحد من هذه الأمة، ولا ظهر من كتب المصنفين وانتشر من كتب المؤلفين ما انتشر له، وكان راجحا في علوم القرآن والقراءات... وكان ظلّفاً (5) عن الدنيا تاركا لها ولأهلها يرفع نفسه عن التماسها، وكان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب، وكان عاملا للعبادات جامعا للعلوم، وإذا جمعت بين كتبه وكتب غيره وجدت لكتبه فضلا

(1) - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص124.

(2) - السبكي، المصدر نفسه، ج3، ص124.

(3) - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص124. والذهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق وضبط أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ، 1985م، ج1، ص460.

(4) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2452.

(5) - خلقاً.

على غيره " . (1)

- قال أحمد بن كامل القاضي: " أربعة كنت أحبُّ بقاءهم: أبو جعفر بن جرير، والبربري، وأبو عبد الله بن أبي خَيْثَمَة، والمعمري، فما رأيت أفهم منهم ولا أحفظ " . (2)

- قال الفرغاني: " كان ممَّن لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد، فأما أهل الدين والعلم فغير منكبين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها " . (3)

- قال الذهبي: " كان ابن جرير من رجال الكمال، وشنع عليه بيسير تشنيع، وما رأينا إلاَّ الخير، وبعضهم ينقل عنه أنَّه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء ولم نر ذلك في كتبه " . (4)

- قال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي: " وكان قد جمع من العلوم ما رأس به أهل عصره، وكان حافظاً للقرآن بصيراً بالمعاني، عالماً بالسنن فقيهاً في الأحكام، عالماً باختلاف العلماء، خبيراً بأيام الناس وأخبارهم، وتصانيفه كثيرة " . (5)

- قال ابن خلكان: " كان إماماً في فنون كثيرة، منها التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، وله مصنَّفات مليحة في فنون عديدة تدلُّ على سعة علمه وغزارة فضله، وكان من الأئمة المجتهدين، لم يقلد أحداً ... وكان ثقة في نقله، وتاريخه أصحُّ التواريخ وأثبتها، وذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء في جملة المجتهدين " . (6)

- قال الإمام الذهبي: الإمام العَلَمُ المجتهد، عالم العصر... صاحب

(1) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2451، 2452.

(2) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص275.

(3) - الذهبي، المصدر نفسه، ج14، ص275.

(4) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص277.

(5) - ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج13، ص216.

(6) - ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص191.

التصانيف البديعة ... لقي نبلاء الرجال، كان من أفراد الدهر علما وذكاء وكثرة تصانيف، قلَّ أن ترى العيون مثله ... وكان من كبار أئمة الاجتهاد ... كان ثقة صادقا حافظا رأسا في التفسير، إماما في الفقه والاجتماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفا بالقراءات وباللغة وغير ذلك " . (1)

- قال أبو الفرج المعافى بن زكريا: " هو علامة وقته وإمام عصره وفقهه زمانه " . (2)

- قال ابن كثير الدمشقي: " وكان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله ويرجع إليه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات، بصيرا بالمعاني فقيها في الأحكام، عالما بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها " . (3)

- يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري فإنه كان يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير والكلبي " . (4)

(1) - الذهبي، تذهيب سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ، 1991م، ج2، ص28.

(2) - ابن النديم، الفهرست، ص291.

(3) - ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص846، 847.

(4) - ابن تيمية (تقي الدين أحمد)، مجموع الفتاوى، اعتناء وتخريج عامر الجزار، أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط3، 1426هـ، 2005م، ج13، ص207.

المبحث الثالث : مصنفات ابن جرير، ومنهجه في تفسيره.

- 1 - مصنفاته.
- 2 - منهج الطبري في تفسيره.
- 3 - مصادر تفسير الطبري.

1 - مصنفاته.

أهدى الإمام الطبري لخزانة الأمانة الإسلامية تراثاً علمياً زاخراً وثروة فكرية وأدبية باهرة، تعكس تنوع ثقافته وسعة اطلاعه وشمول إلمامه وغزارة علمه وفهمه، فجاءت قريحته بمؤلفات في علوم الدين واللغة والأدب، فقد ذكر أبو محمد الفرغاني: " أن قوما من تلاميذ محمد بن جرير حسبوا لأبي جعفر منذ بلغ الحلم إلى أن مات، ثم قسموا على تلك المدة أوراق مصنفاته فصار لكل يوم أربع عشرة ورقة " (1)، وأعظم بها من مؤلفات، وكفيينا منها تفسيره وتاريخه.

والحق أن هذه الثروة التي فاض بها قلمه قد وصلنا منها القليل، وللأسف بعض ما وصل مازال حبيس الأدراج مخطوطاً. فمن مصنفاته نذكر:

1 - اختلاف العلماء.

ذكر الإمام الطبري في هذا الكتاب أقوال الفقهاء كمالك والأوزاعي وسفيان الثوري وغيرهم، وهو أول ما صنف، وهذا الكتاب عظيم الشأن لا يستغني عنه فقيه . (2)

2 - أحكام شرائع الإسلام.

هو مختصر لكتاب (اللطيف)، وبضم مسائل في الأحكام الفقهية التفصيلية، جمع فيه فقه الصحابة في الأمصار . (3)

3 - آداب المناسك.

ألف الإمام الطبري هذا الكتاب استجابة لما يحتاجه الحاج لبيت الله الحرام من أقوال وأفعال، من بداية خروجه إلى نهاية رجوعه . (4)

(1) - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص124.

(2) - ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ص2458. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص41.

(3) - ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ج1، ص2459. والشبل، إمام المفسرين ...، ص49.

(4) - الشبل، إمام المفسرين ...، ص49. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص40، 41. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص274.

4 - آداب القضاة.

ذكر فيه مدح القضاة، وما ينبغي للقاضي أن يكون عليه من علم وأخلاق، بالإضافة إلى أحوال الشَّهادة والدَّعاوى والبيانات . (1)

5 - آداب النُّفوس.

اشتمل هذا الكتاب على ما ينبغي للنَّفْس أن تكون عليه، من علوم الدِّين والفضل والورع والأخلاق والشُّكر والخشوع والصَّبْر والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، والابتعاد عن الرِّياء والكبر وغيرهما من الأخلاق الذَّميمة، واستدلَّ لهذه المعاني من الكتاب والسُّنة وأقوال الصَّحابة والتَّابعين . (2)

6 - البَسِيط. " بسيط القول في أحكام شرائع الإسلام ".

تناول هذا الكتابُ الأحكامَ الفقهية، حيث جمع فيه فقه الصحابة رضي الله عنهم والتابعين المنتشرين في الأمصار: (المدينة، مكَّة، الكوفة، البصرة، الشام ...)، ومن خصائصه البساطة. استدل فيه بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقوال الصحابة، قال عنه الذهبي: ابتدأ بكتابه البسيط ... فجاء في نحو من ألف وخمسمائة ورقة . (3)

7 - تاريخ الرِّجال من الصَّحابة والتَّابعين.

ترجم الإمام الطَّبْري في هذا الكتاب للرِّجال الذين روى عنهم في كتبه، ابتداء من الصحابة إلى عهده . (4)

8 - كتاب التَّبصرة.

(1) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص274. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص40. وياقوت الحموي، معجم الأدياء، ج1، ص2460.

(2) - ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ص2460. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص41. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص274.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص41. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص274.

(4) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص273. وأكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص54. الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص42.

هو رسالة بعث بها إلى بعض المحبين له بطبرستان، ذكر فيه اختلاف الناس من أهل الأهواء والبدع في مسائل العقيدة وبيان مذهبهم فيها، كما نقد فيه مذهب المعتزلة من الناحية العقلية، وبيّن منهج أهل السنة . (1)

9 - تهذيب الآثار، وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار.

كتاب ابتدأه بما أسند للصديق عليه السلام مما صحّ عنده سنده، وتكلم على كلّ حديث منه بعلة وطرقه، ثم فقهه واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب والردّ على الملحدين، ف " هو كتاب يتعذّر على العلماء عمل مثله ويصعب عليهم تتمّته " . (2)

10 - كتاب صريح السنة.

يقع هذا الكتاب في عدد قليل من الورقات، يوضح فيه الطبري عقيدته في أسماء الله وصفاته ورسوله، وبيّن ما يدين الله به من اعتقاد، ويُقال إنّه كُتب أيام محنته حين كان محبوساً في داره، يوم أنّهم في مُعتقده . (3)

11 - كتاب التاريخ (تاريخ الرسل والملوك وأخبارهم، ومن كان في زمن كلّ واحد منهم).

ألف الطبري كتابه التاريخ بعد أن انتدب الأمر إلى أصحابه فاستصعبوا الأمر حيث خاطبهم قائلاً: " أنتشطون لتفسير القرآن ؟، قالوا: كم يكون قدره ؟، فقال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا ممّا تفنى الأعمار قبل تمامه، ثم قال: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا ؟، قالوا: كم قدره ؟، فذكر نحو ممّا ذكره في التفسير، فأجابوه بمثل ذلك، فقال: إنّ الله، ماتت الهمم، فاختره في نحو ما اختصر التفسير

(1) - الشبل، إمام المفسرين ...، ص49. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص42. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص273.

(2) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص273. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص42. والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص120. وياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2460.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص44. وأكرم الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، ص54. والشبل، إمام المفسرين ...، ص52.

صدر للطبري كتابه (التاريخ) بمقدمة ذكر فيها معالم الكتاب، ثم فصل القول، فابتدأ بذكر الزمان وما هو، كما تكلم على خلق القلم وخلق آدم وأخبار الرسل والأنبياء وأممهم، وذكر أخبار الأمم الذين عاصروهم إلى أن انتهى فيه إلى سنة اثنتين وثلاثمائة، يقول، رحمه الله: "وأنا ذاكر في كتابي هذا من ملوك كل زمان، ومن لدن ابتدأ ربنا جل جلاله خلق خلقه إلى حال فنأثم من انتهى إلينا خبره " (2)

12 - تفسيره: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن).

أملى الطبري تفسيره الموسوم بـ: (كتاب جامع البيان عن تأويل آي القرآن) على تلاميذه ببغداد ما بين سنة ثلاث وثمانين ومائتين⁽³⁾، وانتهى منه سنة تسعين ومائتين للهجرة، وهو سفر غزير المادة، عظيم الفائدة، متنوع المعارف، كبير الحجم، وصدقت كلمة أفذاذ العلماء الذين سطوروا كلمات كتبت بماء الذهب على صفحات التاريخ. قال الفرغاني: "تم من كتب محمد بن جرير الطبري كتاب (التفسير)، الذي لو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد مستقصٍ لفعلَ " (4)

قال أبو حامد الإسفراييني: "لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل له كتاب تفسير محمد بن جرير الطبري لم يكن ذلك كثيرًا " (5)

(1) - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص123.

(2) - الطبري، تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، تحقيق أبو الفضل محمد إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، (د، ت)، ج1، ص06.

(3) - ذكر ياقوت الحموي أن الطبري أملى تفسيره بدءًا من سنة سبعين ومائتين، إلا أن البغدادي نصَّ على أن الإملاء حصل بعد ذلك، كما هو مثبت في المتن، وما أورده ياقوت الحموي هو تصحيف.

- انظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2452. والبغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص554.

- انظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تهذيب وتحقيق بشار عواد معروف، وعصام فارس الخرسثاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ، 1994م، ج1، ص15.

(4) - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص273.

(5) - الأدنه وي، طبقات المفسرين، ص50.

وقال ابن خزيمة : " قد نُظِرْتُ فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير " . (1)

وقال الخطيب: " وكتابٌ في التفسير لم يصنف مثله " . (2)

ابتدأت فكرة تأليفِ في التفسير تراود الإمام الطبري منذ فتوته، فاستخار الله لها وطلب منه العون والسداد، وواظب على ذلك وألح مدة ثلاث سنوات، قال - رحمه الله - : " حَدَّثْتَنِي بِهِ نَفْسِي وَأَنَا صَبِيٌّ، وَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ فِي عَمَلِ كِتَابِ التَّفْسِيرِ وَسَأَلْتُهُ الْعَوْنَ عَلَى مَا نَوَيْتُهُ ثَلَاثَ سِنِينَ قَبْلَ أَنْ أَعْمَلَهُ، فَأَعَانَنِي " (3). ولعل هذا الأمر نَدَبَهُ إلى بعض أصحابه فخارت قواهم، واستعظموا الأمر لبعدها همّة الطبري وكبير تصوّره، تصوّر في حدود ثلاثة آلاف ورقة حيث خاطبهم قائلاً: " أُنْتَشِطُونَ لتفسير القرآن ؟، قالوا كم يكون قدره ؟، فقال ثلاثة آلاف ورقة، فقالوا هذا ممّا تفنى الأعمار قبل تمامه " (4). فشَدَّ العزم بعد أن تركوا الأمر تهيّبا وتحفظا، لا تهرّبا وتتصّلا، مخاطبا إياهم: " إِنَّا لِلَّهِ، مَا أَتَى الْهَمَمُ " (5)، فشرع في العمل بعد أن تهيّأت له الظرف واستوفى جمع المادّة، فاخصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة.

2 - منهج الطبري في تفسيره.

زواج الطبري في تفسيره الموسوم بـ " جامع البيان عن تأويل آي القرآن " بين علم الرواية القائم على النقل للآثار والضبط لأسانيدھا والإتقان في تمييز صحيحها من ضعيفها، وعلم الدراية المتمثل في فهم هذه النصوص وتحرير مرادها واستنباط أحكامها، محققا المنهج المتكامل في التفسير، وهو منهج موصل لفهم كلام الله على مراد الله، فنجدّه يذكر المعنى الإجمالي للآيات، ويردّفه ما أمكن من النصوص القرآنية وما صحّ عنده من الآثار عن رسول الله ﷺ والصحابّة رضی اللہ عنہم، وهو ما يعرف

(1) - البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص551.

(2) - البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص551.

(3) - ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ص4253.

(4) - البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص550، 551.

(5) - البغدادي، المصدر نفسه، ج2، ص551.

بالتفسير بالمأثور، ثم يمرُّ إلى الموازنة والترجيح، بعيداً عن التفسير بالرأي، القائم على الهوى، الموصل إلى القول على الله بغير علم، فقد عقد في مقدمة تفسيره عنواناً: " ذكر بعض الأخبار التي رويت بالنهي عن القول في تأويل القرآن بالرأي "، يقول بعد أن سرد بعض الآثار في ذلك: " وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا من أن ما كان من تأويل القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ، أو بنصبه الدلالة عليه، فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه بل القائل في ذلك برأيه وإن أصاب عين الحق فيه فمخطئ في فعله بقيله فيه برأيه، ولأن إصابته ليست إصابة موقن أنه محق، وإنما هو إصابة خارصٍ وظانٍ، القائل في دين الله بالظنّ قائل على الله ما لا يعلم، وقد حرم الله جلّ ثناؤه ذلك في كتابه على عباده فقال: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمُونَ ﴾ [الأعراف: 33]، فالقائل في تأويل كتاب الله الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله ﷺ الذي جعل الله إليه بيانه، قائل ما لا يعلم، وإن وافق فيه ذلك في تأويله ما أراد الله به من معناه، لأن القائل فيه بغير علم قائل على الله ما لا علم له به " . (1)

ولقد اتبع الخطوات في بسط تفسيره كالاتي:

2 - 1 - التفسير بالمأثور:

يعدُّ تفسير الإمام الطبري على رأس تفاسير أهل السنة والجماعة التي تقوم على تفسير القرآن بالمأثور، وهو أجلُّ التفاسير وأرقاها، " لا يعتمد الرأي، والمعاني التفسيرية المذكورة فيه لا دخل للمفسر فيها برأيه " (2)، وهو أنواع : تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بقول الصحابي.

ولعلَّ التفسير بالمأثور درجات بعضها أقوى من بعض، فأوله وأقواه: تفسير

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، ج1، ص74.

(2) - محمد بن عمر بن سالم بازمول، التفسير بالمأثور، مفهومه وأنواعه وقواعده، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 1433هـ، ص27.

القرآن بالقرآن، فالمجمل لبعض آي القرآن بُسط وشرح في مواضع أخرى في كتاب الله، كما أنَّ المطنب المفصل في موارد يختصر ويجمل، وبهذا البسط يفهم كلام الله وفق مراد الله، انطلاقاً من ردّ الآيات بعضها إلى بعض، ونمثل لهذا بما أورده في قول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت، 67]، وإنما غني بقوله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾ [التين: 3]، مكة . (1)

ثم تأتي المنزلة الثانية المتمثلة في تأويلات رسول الله ﷺ لكلام ربّه، إذ إنّ كلام الله نزل على قلبه، فهو أدري بمعانيه ودلالاته وأحكامه وحلاله وحرامه، فالسنة النبوية شارحة لكلام الله موضحة له، فهو من قبيل الوحي، قال تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: 04]، فالصحابّة رضي الله عنهم كانوا إذا استشكل عليهم حرف من القرآن رجعوا إلى رسول الله، طالبين الإيضاح، فيوضح ﷺ ويفسّر، وبهذا ينقذ رأساً ما استُغلق عليهم من فهم، ثم تأتي المنزلة الثالثة وهي تفسير كلام الله بقول الصحابة رضي الله عنهم، فالقرآن الكريم نزل بين ظهرائهم، وهم أدري بفصاحته وبلاغته من غيرهم، إذ إنهم أهل الاحتجاج موثق بفصاحتهم، ليس هذا فحسب، بل إنّ من الصحابة رضي الله عنهم من وافق كلامه الوحي، كما هو حال عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال ابن عمر رضي الله عنهما: " ما نزل بالناس أمر قطّ فقالوا فيه وقال فيه عمر، نزل فيه القرآن على نحو ما قال عمر " (2)، كما أنّه يمكن أن يعتدّ بكلام التابعين في تأويلات كلام الله إذا اتفقوا على رأي، وإليه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول: " إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عند الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين " (3)، والحذر ثمّ الحذر في اتباع النفس والهوى وسبيل الشيطان في تأويل آي الرحمن، فإنه سبيل الذهول عن المقصود، قال ابن

(1) - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج10، ص8699.

(2) - الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى)، سنن الترمذي (الجامع الكبير)، تحقيق وتخريج بشار عوّد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ج6، ص57.

(3) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج13، ص197.

تيمية: " فأما تأويل القرآن بمجرد الرأي فحرام " . (1)

فالطبري - رحمه الله - كان لهذا المنهج في غاية الوعي تطبيقاً، ولتحرير المعنى من المنقول أشدَّ تشبُّهاً، " فهذه أبرز سمة في هذا التفسير إذ يبدأ الطبري تفسير الآية بحشد الروايات المسندة عن النبي ﷺ وعن الصحابة وعن التابعين ... فالترجيح بالرواية أقوى مرجحات الطبري لما يختاره من المعاني التي يستنبطها " . (2)

2 - 2 - التفسير باللغة.

نزل القرآن بلسان عربي مبين في أرقى درجات الإعجاز، وأسمى معاني البيان، لا يماثله كلام، فتحدى به رينا فرسان الفصاحة وأرباب البلاغة أن يأتوا بآية من مثله، فانكفأوا عن معارضته وخابت قواهم، فكان له الصدر على غيره من الكلام، ولشدة إعجابهم بعظيم نسجه وبديع نضده عكفوا على فهمه ودأبوا على تدبره، وعونهم في ذلك سليقتهم وعربيتهم القحة، وكان هذا يوم كانت السليقة اللغوية حاضرة، ولكن ما فتئ معيها ينضب شيئاً فشيئاً إلى أن فسدت الألسنة.

ولعل من يتصدى لتفسير كتاب الله لا بدَّ له من زاد من هذا القبيل، وبخاصة فهم معاني العربية وحسن إدراك دلالات ألفاظها، وأحسب أن الطبري كان على قدر من اللغة وحسن فهمها، فقد استفاد من علماء العربية الأكابر مثل الفراء وأبي عبيدة والأخفش والكسائي وقطرب والنضر بن شميل، ونقل عن هؤلاء أحياناً في تفسيره، فألفاظ القرآن عنده توجه وفق معانيها الأقرب، فلا يخالف ظاهراً إلا بقريئة، فمن بين القرائن المساعدة لفهم كتاب الله اللغة، " وقد اتخذ الطبري اللغة مرجعاً له في تفضيل قراءة على قراءة " . (3)

2 - 3 - الاهتمام بالمسائل النحوية.

(1) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج13، ص198.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص50.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ص50.

اعتنى الإمام الطبري في تفسيره بالقضايا النحوية، إذ إنَّ النَّحْوَ بمعناه الأوسع يضمُّ الصرف، وهو رأي القدامى من النُّحاة واليه أشار ابن جني⁽¹⁾، فالنحو هو إحدى الركائز المتينة التي اتَّكأ عليها في تأويلاته، فكثيرا ما نجده في تفسيره يسرد الاختلافات الإعرابية⁽²⁾، وكذا الصرفية الواردة في الكلمة القرآنية الواحدة، ذاكرة الوجوه الإعرابية المحتملة لها، بالإضافة إلى المسائل الصَّرفية، ثمَّ يرجِّح بعضها على بعض، لأنَّ الإعراب من وراء المعنى، فالمعاني المختلفة هي التي تفرض هذه الوجوه، فيختار قراءة، ويرد أخرى رغم تواترها.

1 - يقول في إعراب (غَيْرٍ) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:07]. "والقراءة مُجمِعة على قراءة (غَيْرٍ) بجر الراء منها" (3)، على أنها صفة (للذين)، والمعنى: "مِنْ أَجْلِ أَنْ مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فهداه لدينه الحق، فقد سلم من غضب ربه ونجا من الضلال في دينه". (4)

وقال: "قد يجوز نصب (غَيْرٍ) في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:07]، وإن كانت القراءة بها كارها لشذوذها عن قراءة القراءة... وتأويل وجه صوابه إذا نُصبت أن يوجَّه إلى أن يكون صفة للهاء والميم اللتين في عليهم، العائدة على الذين، لأنها وإن كانت مخفوضة بـ (على) فهي في محل نصب بقوله أنعمت، فكأنَّ تأويل الكلام إذا نصبت (غير) التي مع ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، صراط الذين

(1) - ونعني بالقضايا النحوية علم النحو والصرف، قال ابن جني: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها ردَّ به إليها".
- انظر ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، (د، ط، ت)، ج1، ص34.

(2) - الإعراب هو: (الإبانة عن المعاني بالألفاظ)، والمراد بالألفاظ اختلاف الحركات الإعرابية من رفع، ونصب وجر، وهذه الحركات ناتجة عن الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها.

- انظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، ...، ج1، ص155.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص155.

هديتهم إنعاماً منك عليهم غير مغضوب عليهم " (1). يقول: مستأنفاً كلامه: " فهذه أوجه تأويل ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ باختلاف أوجه إعراب ذلك، وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه، وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل أي القرآن لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه لتكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف المختلف في تأويله وقراءته " . (2)

2 - وقال - في معرض سورة البقرة، لافت الانتباه إلى بعض المسائل الصرفية - عن كلمة (يَكْذِبُونَ) الواردة في قول الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:10]، " اختلفت القراءة في قراءة ذلك (يَكْذِبُونَ) مخففة الذال مفتوحة الياء، وهي قراءة عظم قراءة أهل الكوفة، وقرأ آخرون: (يُكْذِبُونَ) بضم الياء وتشديد الذال، وهي قراءة عظم قراءة أهل المدينة والحجاز والبصرة " . (3)

لقد ذكر الإمام الطبري معنى القراءتين ثم بعد ذلك رجح إحدى القراءتين، أما تفسير القراءة الأولى - قراءة أهل المدينة والبصرة والحجاز - فهو أن الله أوجب للمنافقين العذاب الأليم بتكذيبهم نبيه ﷺ وما جاء به، أمّا تفسير قراءة أهل الكوفة فهو أن المنافقين يكذبون بدعواهم الإيمان وإخفائهم غير ذلك من الكفر، وحالهم هذه كذب لا تكذيب، فتجانس هذا مع ذاك، يقول: " الأولى في حكمة الله عز وجل أن يكون الوعيد منه لهم على ما افتتح به الخبر عنهم من قبيح أفعالهم وذمهم أخلاقهم، دون ما لم يجر له ذكر من أفعالهم " . (4)

ثم يرجح قراءة الكوفيين بعد هذا البسط والتوضيح قائلاً: " وأوضح الدلالة على أن الصحيح من القراءة في سورة البقرة: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ بمعنى

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص156، 157.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص185.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص210.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص210.

فالطبري قد ألمَّ بعلم النحو وسبر قضاياه المختلفة بعيداً عن التعصّب المقيت (2)، إذ إنّه لم يكن متحيّزاً إلى مدرسة نحوية دون أخرى، " فجمعه بين آراء البصريين والكوفيين في التطبيق والتخريج في تفسيره، فهو العمل الواضح أشدّ الوضوح والبارز أعظم البروز " (3)، فانبثق فهمه هذا في تأويلاته القرآنية، ومن ثمّ اختياره لقراءة وردّ أخرى، ولعلّ هذه النكتة هي التي جعلتنا نخوض غمار هذا البحث، علّنا نصل إلى سبر أسرار الحقائق التي كانت وراء هذه الاختيارات.

2 - 4 - الاستشهاد بالشعر.

لقد استشهد الإمام الطبري في تفسيره: (الجامع البيان) بقسط معتبر من الشعر العربي، لأنّ القرآن العظيم نزل بلسان العرب ووفق سنن كلامهم، فلا غضاضة أن يستشهد به في حدودٍ، من غير إفراط ولا تفريط، قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : " إذا سألتُموني عن عربية القرآن فالتمسوه بالشعر، فإنّ الشعر ديوان العرب " (4)، فالشعر صوّر الحياة العربية بجميع نواحيها، فهو المعبر عن آمالهم، ولسان آلامهم وأحزانهم، كما أنّه ضمّ الحكم النادرة واستوعب الأمثال السائرة، وقيد اللغات وصوّب وجوه الخطاب، فهو ديوان العرب، وصدق من عدّه كذلك.

ولعلّ هذه المعاني السالفة جعلت الطبري يقدم على تذليل وشرح ما استغلق من الألفاظ، وما انبهم من المعاني بجملة من الأشعار العربية، وأحياناً يستعين به في ترجيح دلالة من الدلالات أو الاحتجاج به على قراءة يختارها، إذ إن

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص211.

(2) - كان ابن جرير مقرباً من علماء الكوفة وعلى رأسهم الفراء، فهو في " أصول تفكيره كوفي وفي التطبيق جامع بينهما "، أي بين مدرسة البصرة والكوفة.

- انظر إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط3، 1399هـ، 1990م، ص597.

(3) - إبراهيم عبد الله رفيده، المرجع نفسه، ص597.

(4) - الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، (د، ط)، 1403هـ، 1983م، ج2، ص198.

حبر الأمة وترجمانها ابن عباس ؓ حضَّ على ذلك وأكَّد، وعَدَّه مفتاحاً لفهم القرآن وإدراك كنهه، حيث ثبت عن السلف⁽¹⁾ قولهم: " كُنَّا نسمع ابن عباس كثيراً يُسأل عن القرآن فيقول: هو كذا وكذا، أما سمعتم الشاعر يقول يقول كذا وكذا " .⁽²⁾

1 - استشهد الطبري في تفسير هذه الآية الكريمة: ﴿ خَتَمُهُ مِسْكٌ ﴾

[المطففون:26]، ببيت من الشعر للفرزدق، ثمَّ رجح انطلاقاً من هذا وغيره من المرجحات، القراءة الآتية، إذ يقول: " قد اختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراءة الأمصار: ﴿ خَتَمُهُ مِسْكٌ ﴾، سوى الكسائي فإنه كان يقرأه (خَاتَمُهُ مِسْكٌ)، والصواب من القول عندنا في ذلك ما عليه قراءة الأمصار، وهو: (خَتَمُهُ) لإجماع الحجة من القراءة عليه، والخِتام والخَاتَم وإن اختلفا في اللفظ فإنَّهما متقاربان في المعنى، غير أنَّ الخَاتَم اسم، والخِتام مصدر ومنه قول الفرزدق:

فَبِئْسَ بَجَانِبِيٍّ مُصَرَّعَاتٍ وَبِئْسَ أَفْضُ أَغْلَاقِ الْخِتَامِ " .⁽³⁾

2 - وقال في موضع آخر مستشهداً بالشعر على معنى لفظة من القرآن: " حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ ﴾ [المطففون:25]، الرحيق المختوم الخمر، قال حسان:

يُسْقَوْنَ مِنْ وَرْدِ الْبَيْضِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ " .⁽⁴⁾

2 - 5 - الترجيح بين القراءات.

يعدُّ الإمام الطَّبري من علماء الأمة الذين وصفوا بالاجتهاد، حيث ذاع صيته في علوم الشريعة جلها، فلم يترك مجالاً إلا وبرز فيه تصنيفاً وتأليفاً، ومن بين هذه المجالات علم القراءات، حيث ألف فيه من جملة ما ألف كتاباً سمَّاه: " الفصل بين

(1) - المراد بالسلف كبار التابعين أمثال سعيد بن جبير ويوسف بن مهران.

- انظر الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص198.

(2) - الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، ص198.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، ...، ج10، ص8536.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج10، ص8533، 8534.

القراءات "، يقول عنه الحموي: " ذكر فيه اختلاف القراء في حروف القرآن، وهو من جيد كتبه، وفَصَّل فيه أسماء القُراء بالمدينة ومكَّة والكوفة، وفيه من الفصل بين كلِّ قراءة، فيذكر وجهها وتأويلها والدلالة على ما ذهب إليه كلُّ قارئ لها، واختياره الصَّواب منها والبرهان على صحَّة ما اختاره، مستظهرًا في ذلك بقوته على التفسير والإعراب الذي لم يشتمل على حفظٍ مثله أحد من القراء ... كان أبو جعفر مجودًا في القراءة موصوفًا بذلك، يقصده القراء البُعْداء ... " (1) . (2)

لعلَّ هذا البسط لشأن كتاب الطَّبْرِي في القراءات مراده التأكيد على أمر من الأهميَّة بمكان، ألا وهو إبراز مهارته وحِذْقه في مجال القراءات دراية ورواية . قال ابن كامل: " وكان أبو جعفر يقرأ قديماً لحمزة قبل أن يختار قراءته " (3) . حيث نجده في تفسيره يوازن بين القراءات ويستدلُّ لكلِّ قراءة، وفي الأخير يرجِّح قراءة على قراءة أو يردُّ قراءة بعينها رغم تواترها، والسؤال الذي يطرح نفسه: أنى له مثل هذا ؟.

لقد تکرَّر في تفسيره مثل هذه العبارات: " وهذه القراءة أولى بالصَّواب، وأصحُّ القراءتين، والقراءة التي لا أُستَجِيز غيرها ... "، والذي يتَّضح لنا، والله أعلم، أنَّ الإمام الطبري قد سها في مثل هذه المواضع، رغم رسوخ قدمه، يقول عبد الله بن عبد المحسن التركي: " ليحذر طالب العلم أن تتزلق قدمه في زلَّة عالم، فكما أنَّ البحر لا تكدِّره قطرة، فإنَّ العالم لا تنقصه زلَّة، وما من معصوم إلاَّ المعصوم ﷺ، فلا يقلُّ ذلك من فضل الطَّبْرِي وعلوِّ كعبه، وكيف ومن سبَّع السَّبَّعة - ابن مجاهد - أحد تلاميذه ؟، وقد نقل عنه ابن الجزري في كتابه: (النشر في القراءات العشر) وشهد له أنَّه إمام مجتهد " . (4)

(1) - ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ص2455.

(2) - يقول ياقوت الحموي: " وله في القراءات كتاب جليل كبير، رأيتُه في ثمانِي عشرة مجلدة، إلاَّ أنه كان بخطوط كبار، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشوَّاذ، وعلَّل ذلك وشرَّحه، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور، ولم يكن منتصباً لإقراء، ولا قرأ عليه أحد إلاَّ آخِذاً من الناس كالصَّفَّار، شيخ كان ببغداد من الجانب الشرقي يروي عنه رواية عبد الحميد بن بكَار عن ابن عامر، وأما القراءة عليه باختياره فإنِّي ما رأيت أحداً أقرأ به غير أبي الحسين الجُبِّي وكان ضنينا به " . معجم الأدياء، ص2444.

(3) - ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ص2454.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقق، ص53، 54.

إن ردَّ الإمام الطبري لقراءات متواترة مأخوذ عليه رغم عظيم ما قدَّم من علم احتواه سفره العظيم هذا، " إذ السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحَّت القراءتان عن الجماعة ألاَّ يقال أحدهما أجود، لأنَّهما جميعاً من النبي ﷺ " (1)، ولقد حدَّد العلماء فيما بعد ركائز القراءة الصحيحة التي يُعتدُّ بها فلا تُردُّ بأيِّ حال، ومنهم الإمام المحقِّق المدقِّق ابن الجزري - رحمه الله تعالى - إذ يقول : " كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على النَّاس قبولها، سواءً كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة " . (2)

يقول ابن جرير مفضلاً قراءة الأمصار على غيرها (3)، في قول الله تعالى:

(1) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص340.

³ - ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي)، النُّشْر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط، ت)، ج1، ص09.

(3) - المراد بغيرها: قراءة (أبي جعفر، ويعقوب)، فمن هو أبو جعفر ويعقوب؟، ما هي منزلتهما بين القراء؟. يقول ابن مجاهد عن المقرئ أبي جعفر: " هو يزيد بن القعقاع، الإمام أبو جعفر المخزومي، أحد القراء العشرة المشهورين المقدمين، توفي سنة 130هـ، مولى عبد الله بن عياش، كان أبو جعفر لا يتقدَّمه أحد في عصره، أخذ القراءة عن ابن عباس وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما، وعن مولاة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وكان عبد الله بن عياش قد قرأ على أبي بن كعب ؓ، وقرأ أبي على النبي ﷺ، وحدثوني عن الأصمعي عن ابن الزناد قال: لم يكن أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر...، وحدثني محمد بن أحمد بن واصل، قال: حدثنا محمد بن سعدان، قال: أخبرنا يعقوب بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، قال: كان إمام الناس بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وكان أخذ القراءة عن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وعن مولاة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ".

- انظر ابن مجاهد (أبو بكر)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د، ط)، 1972م، ص57، 58.

أما المقرئ يعقوب، " فهو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي مولاهم، أبو محمد المقرئ النحوي، صدوق، هو المقرئ التاسع ضمن القراء العشر، مات سنة خمس ومائتين ".

- انظر الزهري (محمد بن سعد بن منيع)، كتاب الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1421هـ، 2001م، ج9، ص305. وابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي)، تقريب التهذيب، تحقيق وتعليق أبو الأشبال صغير بن أحمد شاغف الباكستاني، تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض،

﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ [المطففون:24]، " اختلفت القراءة في قراءة (تعرف)، فقرأته عامة قراءة الأمصار سوى أبي جعفر القارئ ﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ ﴾ بفتح التاء من (تَعْرِفُ) على وجه الخطاب و ﴿ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ بنصب (نَضْرَةَ)، وقرأ ذلك أبو جعفر (تُعْرِفُ) بضمّ التاء على وجه ما لم يسمّ فاعله، و ﴿ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ ﴾ برفع (نَضْرَةُ)، فيقول مرجحاً: والصواب من القراءة عندنا ما عليه قراءة الأمصار، وذلك بفتح التاء من (تَعْرِفُ) ونصب (نَضْرَةَ) " .⁽¹⁾

علّق عبد الله بن عبد المحسن التركي على هذا بقوله: " القراءتان كلتاها صواب " ⁽²⁾، وقال ابن الجزري في (النشر): اختلفوا في ﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ﴾، فقرأ أبو جعفر ويعقوب بضمّ التاء وفتح الراء ورفع (نَضْرَةُ)، وقرأ الباقر بفتح التاء وكسر الراء ونصب (نَضْرَةَ) " .⁽³⁾

2 - 6 - الاجتهاد في المسائل الفقهية.

لقد خصّ الطبري تفسيره (الجامع البيان عن تأويل آي القرآن) لتأويل آيات القرآن وتفسيرها، إلا أنّ المتأمل فيه يلفيه خضماً من العلوم الشرعية وعلى رأسها الفصل في كثير من المسائل الفقهية، فالإمام الطبري مجتهد عصره، حيث ذكر السبكي في طبقاته أنّ أبا العباس بن سريج كان يقول: " محمد بن جرير الطبري فقيه العالم " ⁽⁴⁾، فقد ألّم - رحمه الله - بمذاهب الفقهاء واستوعب آراءهم، فقرأ " الفقه على داود وأخذ فقه الشافعي عن الربيع بن سليمان بمصر، وعن الحسن بن محمد الزعفراني ببغداد، وأخذ فقه مالك عن يونس بن عبد الأعلى، وبني عبد الحكم

السعودية، (د، ط، ت)، ص1087.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج10، ص8533

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، ج24، ص213، 214.

(3) - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص399.

(4) - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج3، ص123.

محمد، وعبد الرحمن، وسعد ابن أخي وهب، وأخذ فقه أهل العراق عن أبي مقاتل بالري⁽¹⁾، ثم إنه بعد أن ألمَّ بهذه الثروة العلمية استقل لنفسه مذهباً، وإن كان في بادئ أمره شافعيًا، يقول ياقوت الحموي: " وكان أبو جعفر قد اختار من مذاهب الفقهاء قولاً اجتهد فيه بعد أن كان ابتداءً بالفقه في مدينة السلام على مذهب الشافعي رحمته الله ". (2)

ومن بين المسائل الفقهية التي اختلف فيها السلف والخلف قديماً وحديثاً، قول الله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^ع﴾. [البقرة/228].

ذكر الطبري الأقوال الواردة في المسألة، ثم ناقشها، وفي الأخير رجَّح، قال: المراد بالقرء الحيض⁽³⁾، ثم استدللَّ لذلك بآثار عن السلف منها قوله: " حدَّثني المثني قال: حدَّثنا حجاج، قال: حدَّثنا همام بن يحيى، قال: سمعت قتادة في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^ع﴾، يقول: جعل عدَّة المطلقة ثلاث حيض⁽⁴⁾، ثم ذكر الرأي الآخر، وهو أنَّ المراد بالقرء الطُّهر، قال وقال آخرون: " بل القرء الذي أمر الله تعالى ذكره المطلقات أن يعْتدن به الطُّهر، واستدلَّ بقوله: " حدَّثنا عبد الحميد بن بيان، قال: أخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرة عن عائشة قالت: الأقراء الأطهار ". (5)

ثم عرَّف (القرء) وتتبعه في كلام العرب، قال: " (القرء) في كلام العرب جمع (قرء)، وقد تجمعته العرب (أقراء)، يقال في فعلٍ منه: أقرأت المرأة، إذا صارت ذات حيض وطهر، فهي تقرئ إقراءً، وأصل القرء في كلام العرب الوقت لمجيء الشيء المعتاد مجيئه لوقت معلوم، وإدبار الشيء المعتاد إدباره لوقت معلوم، ولذلك قالت العرب: أقرأت حاجة فلان عندي بمعنى: دنا قضاؤها... ولذلك سمَّى بعض

(1) - ابن النديم، الفهرست، ص291.

(2) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2448.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1253.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص1253.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1253.

العرب وقت مجيء الحيض قرءا، وسمى آخرون من العرب وقت مجيء الطهر قرءا
". (1)

ثمَّ تبدَّى لنا أنه رجَّح القول الأول، أي كون القرء هو الحيض، وإن كان
كلامه مؤهِّما، محتملا للأمرين معاً.

2 - 7 - الانتصار للمذهب السلفي.

تميَّز ابن جرير الطبري بسلامة منهجه الاعتقادي على العموم، فهو على
ما عليه أهل السنَّة والجماعة من اعتقاد، حائد عن زيف أهل الباطل كالرَّافضة
الطَّاعنين في صحابة رسول الله ﷺ، بعيد عن فُهوم الطَّوائف المنحرفة كالجهمية
النَّافية لأسماء الله وصفاته، مجانب لأفكار المعتزلة المغلَّوطة المُبطلَّة
لصفاته سبحانه وتعالى، وقَّاف عند حدوده سبحانه، لا تأخذه لومة لائم، يقول ياقوت
الحموي: " كان أبو جعفر يذهب في كلِّ مذهب إلى ما عليه الجماعة من السلف
وطريق أهل العلم المتمسِّكين بالسُّنن، شديداً عليه مخالفتهم ماضيا على مناهجهم،
لا تأخذه في ذلك ولا في شيء لومة لائم، وكان يذهب إلى مخالفة أهل الاعتزال في
جميع ما خالفوا فيه الجماعة من القول بالقدر، وخلق القرآن، وإبطال رؤية الله في
القيامة، وبقولهم بتخليد أهل الكبائر في النار، وإبطال شفاعة رسول الله ﷺ " (2)،
وهذا المنهج المقرَّر انبثق تصريحا وتلميحا، ودليله تلك العبارات المبنوثة في طيات
تفسيره (جامع البيان) ، وكذا تصنيفا لمؤلفات له ككتاب: " لطيف القول في أحكام
شرائع الإسلام "، وكذا " صريح السنَّة ". يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -
: " وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحُّها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنَّه
كان يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتَّهمين
كمقاتل بن بكير والكلبي " (3).

ومن اعتقادات أهل السنَّة والجماعة (رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة)، حيث

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1260

(2) - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص2462.

(3) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج13، ص207.

يقول الإمام الطَّحَاوي: " والرؤية حقٌّ لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية كما نصَّ به كتاب ربِّنا: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾. [القيامة: 22، 23]، ⁽¹⁾ وهذا الأمر مثبت عند ابن جرير الطبري، وهو ما صرَّح به في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ حين يقول: " اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك فقال بعضهم: معنى ذلك أنها تنتظر إلى ربِّها " ⁽²⁾، ثم استدلَّ لذلك بآثار عن السلف حيث قال: " حدَّثنا محمد بن منصور الطوسي وإبراهيم بن سعيد الجوهري قالا: حدَّثنا علي بن الحسن بن شقيق، قال حدَّثنا الحسين بن واقد عن يزيد النحوي عن عكرمة: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾، قال تنتظر إلى ربِّها نظرا " ⁽³⁾، ثم ذكر رأيا آخر قال فيه: " وقال آخرون: بل معنى ذلك أنها تنتظر الثَّواب من ربِّها "، واستدلَّ ببعض الآثار في ذلك، ثمَّ عمد إلى الترجيح، بقوله: " وأولى القولين عندنا بالصَّواب القول الذي ذكرناه عن الحسن وعكرمة، من أنَّ معنى ذلك تنتظر إلى خالقها، وبذلك جاء الأثر عن رسول الله ﷺ " ⁽⁴⁾، وهذا الأثر الذي ساقه الطبري فيُصل في المسألة، مقارنة بما قدَّم من آثار للرأي الثاني بقوله: " حدَّثني علي بن الحسين بن الحرِّ قال: حدَّثنا مصعب بن المقدم قال: حدَّثنا إسرائيل بن يونس عن ثوير عن ابن عمر قال، قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ أَدْنَىٰ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لِّمَنْ يَنْظُرُ إِلَىٰ مُلْكِهِ أَلْفِي سَنَةٍ)، قال: (إِنَّ أَفْضَلَهُمْ مَنْزِلَةً لِّمَنْ يَنْظُرُ فِي وَجْهِ اللَّهِ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ)، قال ثمَّ تلا: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾، قال: (بالبياض والصفاء: ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾، قال تنتظر كلَّ يوم في وجه الله ﷻ) " . ⁽⁵⁾

(1) - الطَّحَاوي (أبو جعفر أحمد بن محمد)، شرح العقيدة الطحاوية، طبعة جديدة ومنقَّحة، تخريج الأحاديث أحمد بن شعبان بن أحمد، دار الإمام مالك، ط1، 1427هـ، 2007م، ص130.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج10، ص8341.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج10، ص8341.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج10، ص8341.

(5) - الطبري، المصدر نفسه، ج10، ص8343. وابن الملقن (سراج الدين)، مختصر استدراك الحافظ الذهبي

3 - مصادر تفسير الطبري.

انْتَجَعَ الطَّبْرِي مادَّةَ العِلْمِيَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا صَرْحَ تَفْسِيرِهِ الْمَوْسُومِ بِـ "جَامِعِ الْبَيَانِ" مِنْ مَصَادِرٍ مُتَنَوِّعَةٍ زَادَتْ فِي ثَرَاءِ قِيَمَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَأَسَهَمَتْ فِي عُلُوِّ أَهَمِّيَّتِهِ وَغَزَارَةِ مَادَّتِهِ، حَتَّى عَدَّ تَفْسِيرَهُ هَذَا سَبِيلًا مُمْتَنِعًا قَلَّ مِنْ يَجَارِيهِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ يَاقُوتَ الْحَمَوِيَّ صَدَقَ إِذْ لَمْ أَبَالِغْ فِي الْأَمْرِ حِينَ قَالَ: "وَمَا اخْتَارَهُ الطَّبْرِي مِنْ تَأْوِيلٍ لَا يَقْدَرُ أَحَدٌ أَنْ يَزِيدَ فِيهِ، وَلَا يَرَاهُ مَجْمُوعًا لِأَحَدٍ غَيْرِهِ" (1).

وهذه المصادر يمكن إجمالها في الآتي: عكف الإمام الطَّبْرِي في تفسيره: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) جاهدا في حشد الروايات والآثار الثابتة عن السلف التي تصبُّ في معنى الآيات القرآنية، المتصلة بدلالاتها، حتَّى إِنَّ المتأمل يخاله مصنفا تجرَّد للحديث، أو مؤلفا جامعا للآثار، حيث تلاه بتأويل القرآن حرفا حرفا، فذكر أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من تابعي التابعين (2)، وعليه عدَّ على رأس كتب التفسير المأثورة وحاز درجة الأصحَّة في زمانه دون منازع. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحُّها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنه كان يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة" (3).

وطرق تفسير الطبري مستمدة من تفاسير السلف السالفة، فعن ابن عباس استمدَّ خمس طرائق، وعن سعيد بن جبر طريقتين، وعن مجاهد بن جبر ثلاثا، وربما كان عنه مواضع أكثر من ذلك، وعن قتادة بن دعامة ثلاث طرائق، وعن الحسن البصري ثلاث طرائق، وعن عكرمة ثلاث طرائق، وعن الضحاك بن مزاحم طريقتين، وعن عبد الله بن مسعود طريقا، وتفسير عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم، وتفسير بن جريج، وتفسير مقاتل بن حيان، سوى ما فيه من مشهور الحديث عن المفسرين

على مستدرك الحاكم، تحقيق ودراسة عبد الله بن حمد اللحيدان، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1411هـ، ج2، ص968.

(1) - ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ص2453.

(2) - ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ص2453.

(3) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج13، ص207.

وغيرهم، وفيه من المسند حسب حاجته إليه، ولم يتعرّض لتفسير غير موثوق به، فإنه لم يدخل في كتابه شيئاً من كتب محمد بن السائب الكلبي، ولا مقاتل بن سليمان، ولا محمد بن عمر الواقدي، لأنهم عنده أضناء " . (1)

كما أنه من بين مصادر الطبري علماء العربية الأكابر، حيث أخذ عنهم فكان عالماً بالعربية مبرزاً، حاذقاً في علومها متقنّاً، ذا ثروة علمية قلّ نظيرها، وهذه الثروة هي عصارة فكر لتلك المجالسات التي عقدها معهم منذ أيام صباه، بالإضافة إلى طول تجربة عهده مع مؤلفات أدام النظر فيها، فنقل هذا الخضم من الإحكام اللغوي، وبطّنه مضامين تفسيره: (جامع البيان)، فقد صرّح بأن " مجموع الكلام والمعاني من كتاب علي بن حمزة الكسائي، ومن كتاب يحيى بن زياد الفراء، ومن كتاب أبي الحسن الأخفش، ومن كتاب أبي علي قطرب، وغيرهم مما يقتضيه الكلام عند الحاجة إليه، إذ كان هؤلاء هم المتكلمون في المعاني، وعنهم يأخذ معانيه وإعرابه، وربما لم يسمّهم إذا ذكر شيئاً من كلامهم " . (2)

بالإضافة إلى ذلك كله تعدّ آراء الفقهاء مصدراً من مصادر تفسير الطبري، فقد استفاد من مخالطتهم بعداً فقهياً كان في بادئ أمره ينحو إلى التقليد للمذهب الشافعي، ثمّ مضى في اجتهاده حتى استقلّ بمذهب فقهّي معتبر، كما أنّ القراءات القرآنية فيصل في كثير من الاختلافات التأويلية، وأمر معين على سبر الدلالات المتفرعة على الفهم العام. يقول عبد الله بن عبد المحسن التركي : " وأضاف إليه - (يعني تفسيره) - كثيراً من آراء الفقهاء في المواضع التي احتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيها، وقد رجع إلى القراءات واستعان بها في التأويل، فكانت القراءات القرآنية من أهم المصادر التي استعان بها " . (3)

(1) - ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ص2454.

(2) - ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ص2454.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق التركي، مقدمة المحقّق، ص57.

الفصل الثاني:

الاختيارات الإعرابية عند ابن جرير وعلاقتها بالدلالة.

المبحث الأول: الاختيارات، ومنهج ابن جرير في تفسيره.

المبحث الثاني: الدلالة وجهود البحث فيها .

المبحث الثالث: مباحث في الإعراب والبناء.

المبحث الأول: الاختيارات ومنهج ابن جرير في تفسيره.

1 - مفهوم الاختيار.

2 - الفاظ الاختيار و الترجيح عند ابن جرير.

3 - منهج ابن جرير في تفسيره:

1 - مفهوم الاختيار.

حدّد أصحاب المعاجم معنى الاختيار في معرض حديثهم عن مادّة (خ. ي. ر)، فالخاء والياء والراء أصله العطف والميل، فالخير خلاف الشرّ⁽¹⁾، وهو ما يَرغب فيه الكل⁽²⁾، واخترتُ فلانا على فلان ... في معنى فضلت⁽³⁾، وخيرته بين الشيئين أي فوضت إليه الخيار⁽⁴⁾، وهو يدل على التبويض⁽⁵⁾، أي أخذ قليل من كثير.

فالاختيار أن يعمد المختار إلى اصطفاء ما يراه من أمر، يكون عنده بمثابة القبول والحُظوة، فهو طَلَبُ مَا فعله خير⁽⁶⁾، وقيل: " هو الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأنَّ المختار ينظر إلى الطرفين ويميل إلى إحداهما، والمختار قد يقال للفاعل والمفعول " .⁽⁷⁾

-
- (1) - ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مصر، (د، ط)، 1399هـ، 1979م، ج2، ص232.
- (2) - الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق مركز الدراسات والبحوث، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، (د، ط، ت)، ج1، ص214.
- (3) - ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، المحققون: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د، ط، ت)، ص1300.
- (4) - الجوهري (إسماعيل بن حماد)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط4، 1990م، ص652.
- (5) - الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام سرحان، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د، ط، ت)، ج7، ص547.
- (6) - عبد الرؤوف بن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق عبد الحميد صالح، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1410هـ، 1990م، ص42.
- (7) - أبو البقاء الكفوي (أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مقابلة على المخطوط عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1419هـ، 1998م، ص62.

مفهوم الاختيار له علاقة بمصطلح الترجيح، الذي يعني: " تقوية أحد الطريقتين على الآخر " ⁽¹⁾، فبين الاختيار و " الترجيح عموم وخصوص، فكل اختيار ترجيح لا العكس، لأن الترجيح يشمل الاختيار وغيره، كرد الأقوال الضعيفة والشاذة، وترجيح أحد الأقوال المتضادة " ⁽²⁾، أمّا الاختيار فهو استحسان صورة أو وجه وتقديمه على أنه الأولى ويكون في التفسير وغيره.

2 - الفاظ الاختيار و الترجيح عند ابن جرير.

استعمل ابن جرير الطبري في تفسيره - (جامع البيان عن تأويل آيا القرآن) - ألفاظا عدة متنوعة تدل على اختياره وترجيحه قراءة معينة، استنادا إلى مرجحات اعتمد عليها، ذكرنا بعضها في الفصل الأول وسنبسط مزيدا من الكلام عنها في صفحاتنا اللاحقة، ولعلّ هذه الاختيارات القرآنية التي عمد إليها تقضي بطبيعة الحال إلى استحسان وترجيح وجوه إعرابية، وردّ وجوه أخرى، وردت بألفاظ نذكر منها: " القول الأول أولى بالصواب " ⁽³⁾، و قوله: " الصحيح من القراءة ... " ⁽⁴⁾، وقوله: " فالصحيح من الكلام الذي لا يصح غيره " ⁽⁵⁾، وقوله: " و أختار من القراءة ... ولا أستجيز القراءة بغير الرفع ... " ⁽⁶⁾، وأمثال هذا كثير في تفسيره، ف " الناظر في هذه الألفاظ يرى فيها تفاوتاً في الجزالة والقوة، وفي الدلالة على الأقوال الرّاجحة والمرجوحة، وذلك يعود إلى اختلاف الأقوال من حيث القوة والضعف، فهذا قول

(1) - السيوطي (جلال الدين)، شرح الكوكب الساطع، نظم جمع الجوامع، تحقيق محمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، مصر، (د، ط)، 1420هـ، 2000م، ج2، ص356.

(2) - حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1429هـ، 2008م، ص58.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد المحسن التركي، ج4، ص397، 398.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج3، ص639، 640.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد المحسن التركي، ج3، ص639، 640.

(6) - الطبري، المصدر نفسه، ج3، ص108.

ظاهر الرجحان على غيره من الأقوال، تختلف عبارته في التعبير عن رجحانه عن اختيار قول من جملة أقوال كلها متفاوتة في القوة " . (1)

ويمكننا جمع وترتيب هذه الألفاظ والعبارات التي اعتمدها ابن جرير في اختياراته وترجيحاته ورؤوده في مسلكين (2) اثنين: مسلك اختياراته وترجيحاته، ومسلك رده لبعض الوجوه والإعراض عنها.

١ - مسلك اختياراته وترجيحاته.

1 - وصف القول الراجح بكونه هو المحفوظ من أقوال أهل العلم، وعبر عنه بقوله: " وهذا هو المحفوظ من قول أهل العلم " . (3)

2 - التصريح بتصحيح أو تصويب أحد الأقوال، أو بكونه أولى بالصواب، واختار له من العبارات: " والصواب من القول في ذلك " (4)، " وهذا القول الأخير أولى بالصواب من الأول " (5)، " وما ينبئ عن صحة ما قلنا " (6)، " فأقرب بالصواب منه عندي " . (7)

3 - وصف القول الراجح بكونه: الأغلب في معنى اللفظ، أو الظاهر، أو المعروف

(1) - حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح، ص 61.

(2) - لقد ذكر حسين علي الحربي معظم هذه العبارات في كتابه: (منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح)، واستفدنا منها استفادة طيبة.

- انظر حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح، ص 61، 62، 63، 64.

(3) - الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق وتعليق محمود محمد شاكر، مراجعة وتخريج الأحاديث أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط 2، (د، ت)، ج 11، ص 468.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج 1، ص 184.

(5) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج 1، ص 192.

(6) - الطبري، المصدر نفسه، ج 1، ص 254.

(7) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج 1، ص 550.

من الخطاب، كقوله: " وذلك أنَّ ظاهر الخطاب بذلك " (1)، " أولى التَّأويلات " (2)،
" وكان التَّأويل الأول أولى " . (3)

4 - التصريح باختيار أحد الأقوال أو بكونه أحبُّ الأقوال إليه، كقوله: " وإنَّما اخترنا
هذا التَّأويل وهذه القراءة " (4)، " وهذا الوجه أعجب إليَّ ... من الوجه الأول " (5)،
غير أن أعجب الأقوال إليَّ في ذلك " . (6)

5 - وصف القول بأنه أشبه بمعنى الآية، أو أشبه بمذاهب العربية، كقوله: " والحقُّ
في ذلك عندي ما صحَّ بنظيره الخبر عن رسول الله ﷺ " (7)، " وأولى ذلك عندنا ما
كان لكتاب الله موافقا " (8)، " والذي عليه قراءة القراءة: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ﴾ [النجم:2]، بفتح الواو في كلمة (غَوَى) وهي أفصح اللغتين " (9)، " وهذا الذي
ذكرناه عن جابر بن عبد الله أشبه بتأويل الآية " . (10)

6 - وصف أحد الأقوال بكونه له وجهها معروفا ومذهبا صحيحا أو أنه غير بعيد
عن الصواب، وإن كان غيره من الأقوال أولى منه بتفسير الآية، كقوله: " وهذا القول
وإن كان مذهباً يحتمله الكلام " (11)، " وهذا وإن كان وجهاً له مخرج، فبعيد عن

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص550.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص170.

(3) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص227.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج6، ص4663.

(5) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص574.

(6) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص237.

(7) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص260.

(8) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص531.

(9) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج5، ص416.

(10) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص180.

(11) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج3، ص80.

المفهوم " (1)، " وذلك التأويل أولى التأويلات عندي ... لدلالة الكلام على معنى ذلك " . (2)

ب - مسلك رده لبعض الوجوه والإعراض عنها.

1 - التصريح برد وجه أو تضعيفه، ومثال ذلك قوله: " لا أستجيز... " (3)، " دليل واضح على فساد من ادعى من التأويل " (4)، " فإنه قول خطأ فاسد " (5)، " وذلك من التأويل دعوى باطلة لا دلالة عليها من ظاهر ولا من خبر تقوم بمثله الحجة فيسلم لها " . (6)

2 - وصف وجه من الوجوه بالشذوذ أو البعد مثل قوله: " ولا يعارض بالقول الشاذ ما استُفِيضَ به القول من الصحابة والتابعين " (7)، " وهذان القولان من ظاهر ما تدل عليه التلاوة بعيدان ... فإنه بعيد مما يدل عليه ظاهر التلاوة والتنزيل ... هذا مع بعد معناه في التأويل " . (8)

3 - وصف القول بأنه لامعنى له أو لا وجه له، كقوله: " وأما ما قاله ... فلا وجه له " (9)، " وذلك ما لا وجه له يفهم في لغة أحد من العرب " (1)، " لا وجه لقول من قال " (2)، " وأما الذي زعم من النحويين ... أنه لا معنى له " . (3)

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص162.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج3، ص165.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد المحسن التركي، ج 5 ص108.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص118.

(5) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص221.

(6) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص333.

(7) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص276.

(8) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص563، 564.

(9) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص378.

4 - وصف القول بأنه مخالف لكتاب الله أو لسنة رسوله ﷺ، أو لإجماع الحجة أو اللغة العرب، كقوله: " وإن كنت للقراءة بها كارها، لشذوذها عن قراءة القراء، وإن ما شذَّ من القراءات عمَّا جاءت به الأُمَّة نقلا ظاهرا مستقيضا، فرأي للحقِّ مخالف وعن سبيل الله وعن سبيل رسول الله وسبيل المسلمين متجانف، وإن كان له - لو كان جائزا القراءة به - في الصواب مخرج " (4)، " وهذا تأويل ظاهر التلاوة بخلافه " (5)، " وهذا قول خلاف تأويل أهل العلم الذين تُرتضى معرفتهم تأويل القرآن " . (6)

5 - التّصريح بعدم اختيار القول أو لكون غيره أولى بالصواب منه، كقوله: " وهذا وإن كان وجها من التّأويل فلست له بمختار " (7)، " والذي هو أولى بالصّواب من القول في ذلك فيما مضى قبلُ " (8)، " وهذا تأويل وقول، غيره من التّأويل أولى عندي بالصواب " . (9)

- منهج ابن جرير في تفسيره.

تفسير ابن جرير الطبري متميز بخصائص وسمات علمية قلَّ وجودها في تفاسير أقرانه، وأولى هذه السمات كونه تفسيرا أثريا، فـ " التفاسير التي في أيدي النّاس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري، فإنّه كان يذكر مقالات السّلف

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج2، ص311.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص308.

(3) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص223.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص182.

(5) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص332.

(6) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص406.

(7) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص314.

(8) - الطبري، المصدر نفسه، ج5، ص380.

(9) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج16، ص306.

بالأسانيد الثابتة وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير والكلبي⁽¹⁾ " (2)، أمّا المزية الثانية، أنه يميل إلى اختيار واصطفاء بعض الدلالات والمعاني عن غيرها بعد أن يُنهي المسألة بحثاً وتتبعاً وذكرها للأقوال وجمعاً للآثار، وكأنّي به وهو يعمد إلى هذا غير مُنطلق من فراغ، بل له رؤية علمية متبّعة، ومنهج علمي معتمد.

- فما هي المنهجية المتبعة في ترجيحاته واختياراته - رحمه الله - ؟.

1/1 - الترجيع بنص قرآني.

اعتمد ابن جرير الطبري - من جملة ما اعتمده - أثناء ترجيح دلالة ما أو معنى من المعاني في تفسيره على النص القرآني، فالطبري حيث ما عَنَّ له رأي أو معنى وأيده نص من كتاب الله، اعتمد هذا الرأي، ف " موافقة بعض الأقوال في التفسير لظاهر كتاب الله تعالى يجعلها أولى بتفسير الآية، لأن ورود معنى القول في القرآن الكريم يدل على صحته، كما أن القول إذا خالف ظاهر القرآن رُدَّ لأجل مخالفته لكتاب الله تعالى " (3)، فالطبري وقَّاف عند هذا، إذ إنَّ أولى ما يفسر به القرآن هو القرآن، ف " أشرف أنواع التفسير وأجلُّها تفسير كتاب الله بكتاب الله، إذ لا أحد أعلم

(1) - رواية الطبري عن الكلبي قليلة جدا في تفسير (جامع البيان)، وهذا الذي يحمل عليه قول شيخ الإسلام ابن تيمية، وإلاَّ فقد رَوَى عنه، قال الطبري: " حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي قال خبرنا ابن وهب قال سمعت عمرو بن الحارث عن الكلبي ".

- انظر الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص76.

- وقال الطبري: " حدثنا محمد بن حميد الرازي قال حدثنا سلمة بن الفضل قال حدثني محمد بن إسحاق قال حدثنا الكلبي ".

- انظر الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص217.

* قال محمد شاكر: " وهذا من المواضع القليلة في تفسير أبي جعفر التي جاءت فيها الرواية عن الكلبي ".

- انظر حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير ...، ص11.

(2) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج13، ص207.

(3) - حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير ...، ص79.

بمعنى كلام الله جلّ وعلا من الله جلّ وعلا " (1)، فالرّاجح من التّأويلات والمعاني الرّبّانية ما نصّ عليها نصّ في كتاب الله، وذلك أنّ ما أجمل في موضع من القرآن قد فُصلّ في مواضع أخرى، ومثال ذلك قول الله جلّ ثناؤه: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة:25]، فهذه الآية تضمنت إجمالاً لصفات الحور العين فُصلّ في المواضع الآتية، قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْطَّرْفِ عَيْنٌ﴾ [الصفات:48]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [سورة الرحمن:58]، وقوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ ﴿كَأَمْثَلِ اللَّوْلِيِّ الْمَكْنُونِ﴾ [الواقعة:23]، وقوله: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا﴾ [النبا:33]، وأمثال هذا في كتاب الله عز وجلّ كثير.

أما المثال الذي نُمثل به للعنوان المعقود - التّرجيح بنص قرآني - فقد ذكر ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَلْأَنفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير:07]، تأويلين لهذه الآية، أمّا التّأويل الأول: فهو إلحاق " كلّ إنسان بشكله، وقرن بين الضّرباء والمثال "، ثم ساق لذلك آثاراً منها: " قوله: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن سمّاك عن النّعمان بن بشير عن عمر رضي الله عنه ﴿وَإِذَا أَلْأَنفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ قال: هما الرجلان يعملان العمل الواحد يدخلان به الجنّة ويدخلان به النّار " (2).

أما الرّأي الثّاني: " بل عني بذلك أن الأرواح رُدت إلى الأجساد فزوجت بها، أي جعلت لها زوجاً "، وساق من جملة ما ساق لهذا الرّأي آثاراً منها: " قوله حدثنا ابن

(1) - الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد المختار الجكني)، أضاء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، (د، ط، ت)، ج1، ص08.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج10، ص8492.

عبد العلي، قال: حدثنا المعتمر عن أبيه عن أبي عمر عن عكرمة ﴿ وَإِذَا أَلْأَنفُسُ
زُوجَتْ ﴾، قال: الأرواح ترجع إلى الأجساد "، ثم نجده يرجح بعد هذا العرض أحد
المعنيين بقوله: " وأولى التأويلين في ذلك بالصحة، الذي تأوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه
للعلة التي اعتلَّ بها، وذلك قول الله تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾ [الواقعة: 07]،
وقوله: ﴿ أَحْشَرُوهَا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ [الصفافات: 22]، وذلك لا
شكَّ المثل والأشكال في الخير والشر، وكذلك قوله: ﴿ وَإِذَا أَلْأَنفُسُ زُوجَتْ ﴾
بالقراءة والأمثال في الخير والشر . (1)

فابن جرير مآل لقول عمر بن الخطاب لما نصَّ عليه النص القرآني، أي رجَّح
المعنى بنصِّ قرآني، " واستعمله وجها في الترجيح للإبانة عن أصحِّ الأقوال وأولاهها
بتفسير الآية " . (2)

2/1 - الترجيح بدلالة قراءة قرآنية.

اعتنى ابن جرير في تفسيره - جامع البيان - عناية بالغة بالقراءات القرآنية،
وكان هذا في معرض تفسيره لا استقلالاً، والغاية الوصول إلى المعنى وتضيُّده،
حيث إن هذا الأمر - البحث عن المعنى الراجح - يفرض عليه تتبع أوجه القراءة
وذكر الراجح منها والمرجوح، كما هو دأبه، فأحيانا نلفيه يعرض أوجهها محتملة من
التأويل، ثم تأتي القراءة فيصلا دالا على أعيان بعض الاحتمالات من التأويلات
دون غيرها.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج10، ص8493، 8494.

(2) - حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير ...، ص79.

ومثاله قول الله تعالى: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ ۚ ﴾ [البقرة:58]، إذ إن معناها مختلف فيه على رأيين، والقراءة هي من يحل طلاس هذا الإبهام، فالمعنى الأول: " احطط عنا خطايانا "، والمعنى الثاني " قولوا: لا إله إلا الله "، ولكل رأي دليله عند ابن جرير، فدليل المعنى الأول: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ ۚ ﴾، ما ثبت عن الحسن وقتادة ⁽¹⁾، ودليل المعنى الثاني: " وهو رأي لعكرمة " ⁽²⁾، ثم رجح ابن جرير المعنى الأول: " احطط عنا خطايانا "، ووجه الترجيح قراءة قرآنية، حيث يوضح الأمر بقوله: " والذي هو أقرب عندي في ذلك إلى الصواب وأشبه بظاهر الكتاب أن يكون رفع (حطة) بنية خبر محذوف " ⁽³⁾، واستبعد قول عكرمة ومن قال بمقولته حيث نص قائلًا: " وأما على تأويل قول عكرمة فإن الواجب أن تكون القراءة بالنصب في (حطة)، لأن القوم إن كانوا أمروا أن يقولوا: (لا إله إلا الله)، أو أن يقولوا (نستغفر الله)، فقد قيل لهم قولوا هذا القول، ف (قولوا) واقع حينئذ على (حطة)، لأن (حطة) على قول عكرمة: هي قول (لا إله إلا الله)، وإذا كانت هي قول (لا إله إلا الله)، فالقول عليها واقع كما لو أمر رجل رجلاً بقول الخير، فقال له: (قل خيراً) نصبا، ولم يكن صواباً أن يقول له: (قل خيراً)، وفي إجماع القراءة على رفع (الحطة)، بيان واضح على خلاف الذي قاله عكرمة من التأويل " ⁽⁴⁾.

3/2 - الترجيح بدلالة السياق.

إن من بين المرجحات المعتبرة عند أهل العلم في تأويل أي القرآن دلالة السياق، فالسياق معين على الوصول إلى المعنى المراد، ويقصد بالسياق " ما يصاحب اللفظ

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص422.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص422.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص423.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص423.

مما يساعد على توضيح المعنى " (1)، ودلالة السياق هذه " هي دلالة سابق الكلام
ولاحقه على معناه، ويطلق على سابق الكلام (سَبَاقًا)، وعلى لاحقه (لِحَاقًا) " . (2)

ولا بدَّ من عرض بعض حدود وضوابط ماهية السياق القرآني، والتي من شأنها
أن تحسم التنازع في كثير من النصوص القرآنية، ف " إذا تنازع المفسرون في تفسير
آية أو جملة من كتاب الله، فمنهم من يحملها على معنى لا يخرجها عن سياق
الآيات، ومنهم من يحملها على معنى يخرجها عن معاني الآيات قبلها وبعدها
ويجعلها معترضة في السياق، فحمل الآية على الذي يجعلها داخلة في معاني ما
قبله وما بعدها أولى وأحسن، لأنَّه أوفق للنَّظم وأليق بالسياق ما لم يرد دليل يمنع من
هذا التفسير أو يصحح غيره. (3)

إنَّ المتمعَّن في تفسير ابن جرير الطبري يلفيه ينحو إلى اعتماد التَّرجيح بدلالة
السَّيِّاق، حيث نصَّ على ذلك مثلاً في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنْ أَهْلٍ
أَلَكْتَبِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء:159]، قال أبو جعفر: " اختلف أهل
التأويل في معنى ذلك، فقال بعضهم معنى ذلك: ﴿وَإِنْ مِّنْ أَهْلٍ أَلَكْتَبِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ
بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾، يعني قبل موت عيسى، يوجه ذلك إلى أنَّ جميعهم يصدقون به
إذا نزل لقتال الدجال، فتصير المِلَّة كلها واحدة وهي ملة الإسلام " . (4)

(1) - محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسة علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، (د، ط)،
1966م، ص116.

(2) - حسين بن علي بن حسين الحربي، قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القدس، الرياض، المملكة العربية
السعودية، ط1، 1417هـ، 1996م، ج1، ص125.

(3) - حسين بن علي بن حسين الحربي، المرجع نفسه، ج1، ص125.

(4) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج9، ص379.

ثم عرض رأياً ثانياً يقول فيه: " يعني بذلك: وإنَّ من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمنن بعيسى قبل موت الكتابي، يُوجَّه ذلك إلى أنَّه إذا عاين علم الحقَّ من الباطل، لأنَّ كلَّ من نزل به الموت لم تخرج نفسه حتى يتبين له الحق من الباطل في دينه " . (1)

ثم يضيف رأياً آخر مُحتمَلاً، مَفهُومُه: " وإنَّ من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمننَّ بمحمد ﷺ قبل موت الكتابي " . (2)

ثمَّ خَلَص بعد هذا العرض إلى ترجيح القول الأول، و المرجح في هذا المقام هو دلالة السياق إذ يقول: " وأولى الأقوال بالصَّحة والصَّواب قول من قال تأويل ذلك: وإنَّ من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى " (3)، ويضيف قائلاً: " وأما الذي قال عني بقوله: ﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ ليؤمنن بمحمد ﷺ قبل موت الكتابي، فمما لا وجه له مَفهُوم، ... يزيد فساداً أنه لم يجر لمحمد - عليه السلام - في الآيات التي قبل ذلك ذكر، فيجوز صرف الهاء التي في قوله: ﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ إلى أنها من ذكره. وإنما قوله: ﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ في سياق ذكر عيسى وأمه واليهود، فغير جائز صرف الكلام عمَّا هو في سياقه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها من دلالة ظاهر التنزيل، أو عن خبر عن رسول تقوم به حجة، فأما الدعاوى فلا تتعذر على أحد " . (4)

4/2 - الترجيح بدلالة نص نبوي.

النبى ﷺ خير من فهم مقصود كلام ربه، فجاءت توضيحاته دالة على المراد لما

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج9، ص382.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج9، ص386.

(3) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج9، ص386.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج9، ص389.

أشكل من آيات قرآنية انبَهَت على فهم الصحابة، فهذه الحقيقة وعالها ابن جرير وأدرك قيمتها، وعبر عنها حيث يقول: " إن مِمَّا أنزل الله من القرآن على نبيه ﷺ ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول ﷺ وذلك تأويل جميع ما فيه: من وجوه أمره - واجبه وندبه وإرشاده - وصنوف نهيه و وظائف حقوقه وحدوده ومبالغ فرائضه ومقادير لازم بعض خلقه لبعض وما أشبه ذلك، من أحكام آية التي لم يدرك علمها إلا ببيان رسول ﷺ لأمته، وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه إلا ببيان رسول ﷺ ". (1)

وبهذا طفق هذا التفسير الجليل الذي حوى آثار النبي وأخباره وأحاديثه، وعُدَّ من أصح التفاسير وأعظمها، من جهة البيان والتفسير بالمأثور، كما أنه اعتمد الترجيح بدلالة النص النبوي لاستلزام أصح الأقوال وأرجحها من جهة أخرى، يقول علي الحربي: " وفي هذا المطلب ألمح إلى منهجه تجاه الأحاديث النبوية التي لم ترد مورد التفسير والبيان لألفاظ القرآن (2)، واستعملها ابن جرير في تصحيح بعض الأقوال أو تضعيفها، وبما أن استعمال هذا الوجه في الترجيح وتوظيفه لخدمة النص يعتمد على قوة نظر المفسر وفهمه، فإن التفاوت بين المفسرين واضح، فمنهم من استعمله بكثرة كابن جرير، ومنهم من دون ذلك " . (3)

ولقد عبر ابن جرير الطبري عن مكانة الآثار النبوية وفعاليتها كمرجحات يصار إليها، وكان ذلك في معرض تفسيره (للكرسي)، في قول الله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ۖ وَهُوَ يُبْصِرُ مَا يُعْمَلُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۚ ﴾ [البقرة: 255]. حيث ساق معان ثلاثة: بعد أن ذكر الخلاف في هذه المسألة، أمَّا المعنى الأول: (علم الله)، والمعنى الثاني: (موضع قدمي الله جلَّ

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص74.

(2) - لم ترد مورد التفسير والشرح، وإنما الغاية من إيرادها هو الترجيح.

(3) - حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير ...، ص101.

وعلا)، و المعنى الثالث: (العرش نفسه) ⁽¹⁾، وساق لكل رأي بعض الآثار وخلص في آخر بحثه إلى قوله: " ولكل قول من الأقوال وجه ومذهب ⁽²⁾، غير أن الذي هو أولى بتأويل الآية ما جاء به الأثر عن رسول الله ﷺ " . ⁽³⁾

فالترجيح بدلالة النص النبوي عند ابن جرير " تَفَاوَتْ من مسألة لأخرى تبعا لقوة الارتباط بين الحديث والقول الذي يؤيده ويرجحه، فقد يكون الترجيح من قبيل تقديم الأولى مع صحة الأقوال المخالفة، وقد يكون من قبيل ترجيح بعض الأقوال وتقديمها، وقد يكون من قبيل تصحيح القول ورد مخالفه " . ⁽⁴⁾

5/2 - الترجيح بدلالة الإجماع.

إن من بين المرجحات التي اعتمدها ابن جرير الطبري في الوصول إلى معانى تأويل بعض الآيات القرآنية الترجيح بدلالة الإجماع، والإجماع هو: " اتفاق

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج5، ص340، 341، 397، 398، 399. (بتصرف).

(2) - جاء في العقيدة الطحاوية: " وأما الكرسي فقال تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [البقرة:255]، وقد قيل هو العرش، والصحيح أنه غيره، نقل ذلك عن ابن عباس وغيره، وروى ابن أبي شيبة في كتاب صفة العرش، والحاكم في مستدركه، وقال: إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾، أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى، وقد روي مرفوعا، والصواب أنه موقوف على ابن عباس. وقال السدي: السماوات والأرض في جوف الكرسي بين يدي العرش. وقال ابن جرير قال أبو ذر الغفاري ؓ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: " ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض " . وقيل كرسيه علمه، وينسب إلى ابن عباس والمحفوظ عنه ما رواه ابن أبي شيبة، كما تقدم. ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن. والظاهر أنه من جراب الكلام المذموم " .

- انظر الطحاوي، شرح العقيدة الطحاوية، ص217، 218.

(3) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج5، ص399.

(4) - حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير ...، ص101.

مجتهدى أمة محمد ﷺ بعد وفاته (1)، في عصر من العصور على أمر من الأمور " (2) .

فالصحابة رضي الله عنهم أفضل خلق الله بعد الأنبياء، وهم أفهم لكلام الله من سواهم، لتلقيهم القرآن من النبي ﷺ، وتعلم أحكامه، ومعرفة تأويله وتفسيره منه ﷺ دون واسطة، فأقوالهم في التفسير حجة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " وأما أقوال الصحابة فإن انتشرت ولم تنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير العلماء، وإن تنازعوا رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء، وإن قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر فهذا فيه نزاع " (3) .

فإجماع الصحابة على تأويل آية، أو ذكر مجموعهم لمعنى من المعاني حجة لازمة في باب التأويل، مبطللة لدعاوى غيرهم، لأنهم " أهل اللسان وقد شهدوا التنزيل وعرفوا أحواله كما عرفوا أحوال من نزل فيهم القرآن، مع سلامة مقاصدهم وحسن فهمهم، ورسوخهم في العلم " (4) .

ومن أمثلة الترجيح بدلالة إجماع الصحابة نذكر ما ذكره ابن جرير في معرض تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَقَامَنَ

(1) - ذكر الغزالي تعريفاً للإجماع، وفيه زيادة على ما ذكرناه في المتن، وهذا نص تعريفه: " اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة على أمر من الأمور الدينية " .

- انظر الغزالي (أبو حامد)، المستصفى من علم الأصول، دراسة وتحقيق حمزة بن زهير حافظ، (د، ط، ت)، ج2، ص294.

(2) - عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، دار العصمة للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 1417هـ، 1996م، ج4، ص13.

(3) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج20، ص12.

(4) - خالد بن عثمان السبت، قواعد التفسير جمعاً ودراسة، دار ابن عفان، (د، ط، ت)، ج1، ص158.

وَأَسْتَكْبَرْتُمْ^ط [الأحقاف:09] حيث قال: " اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك فقال

بعضهم معناه : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾، وهو موسى بن عمران عليه السلام، ﴿

عَلَىٰ مِثْلِهِ ۚ ﴾ يعني على مثل القرآن، قالوا: ومثل القرآن الذي شهد عليه موسى

بالتصديق التوراة " (1)، ودعم هذا التأويل بجملة من الآثار عن السلف، ثم ذكر رأيا

آخر: " فقال عني بقوله: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ ۚ ﴾، عبد الله

بن سلام، قالوا ومعنى الكلام وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثل هذا القرآن

بالتصديق، قالوا: ومثل القرآن التوراة " (2)، ثم ساق آثارا تدل على ذلك، ولمّا تعادلت

كفة النصوص عن السلف، رجح الرأي الثاني بدلالة إجماع الصحابة رضي الله عنهم إذ يقول: "

غير أن الأخبار قد وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله بأن ذلك عني به عبد

الله بن سلام، وعليه أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي

فيه نزلت وما أريد به، فتأويل الكلام إذ كان ذلك كذلك، وشهد عبد الله بن سلام وهو

الشاهد من بني إسرائيل ﴿ عَلَىٰ مِثْلِهِ ۚ ﴾، يعني على مثل القرآن، وهو التوراة، وذلك

شهادته أن مُحَمَّدًا مكتوب في التوراة أنه نبي تجده اليهود مكتوبا عندهم في التوراة

كما أنه مكتوب في القرآن أنه نبي " (3). هذا حال أقوال الصحابة و إجماعهم رضي الله عنهم،

فما حال التابعين وأقوالهم في التفسير ؟.

التابعون هم من صَحِب الصحابة، ومنهم من نص على أن التابعي من لقي

الصحابة فحسب (4). فلماذا المصير إلى أقوال التابعين والأخذ بآرائهم في التفسير ؟.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج9، ص7398.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج9، ص7399.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج9، ص7402.

(4) - خالد بن عثمان السبت، قواعد التفسير، ج1، ص188.

يصار إلى أقوال التابعين ويؤخذ بتفسيرهم لكونهم أخذوا كثيرا من التفسير عن الصحابة، وكذا دخولهم في دائرة القرون المفضلة، بالإضافة إلى معرفتهم بلسان العرب، فهذه الأمور تعطي كلامهم مزية على تفسير من بعدهم.

فالتابعون أقوالهم في التفسير ليست حجة بإطلاق، وإنما هي معتبرة إلى حد ما، والعمدة على إجماعهم، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم" (1)، إلا أنها أولى من أقوال من أتى بعدهم.

ومثاله ما جاء في تفسير قول الله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: 65]، يقول ابن جرير: "أُحِلَّتْ لَهُمُ الْحَيْتَانِ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ يَوْمَ السَّبْتِ بِلَاءُ مَنْ اللَّهُ لِيَعْلَمَ مَنْ يَطِيعُهُ مِمَّنْ يَعْصِيهِ، فَصَارَ الْقَوْمُ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: فَأَمَّا صَنْفٌ فَأَمْسَكَ وَنَهَى عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَأَمَّا صَنْفٌ فَأَمْسَكَ عَنْ حُرْمَةِ اللَّهِ، وَأَمَّا صَنْفٌ فَانْتَهَكَ حُرْمَةَ اللَّهِ وَمَرَدَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فَلَمَّا أَبَوْا إِلَّا الْاِعْتِدَاءَ إِلَى مَا نَهَوْا عَنْهُ، قَالَ اللَّهُ لَهُمْ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾، فَصَارُوا قِرَدَةً لَهَا أَذْنَابٌ، تَعْوِي بَعْدَ مَا كَانُوا رِجَالًا وَنِسَاءً" (2).

ثم ذكر قولاً مخالفاً لهذا التأويل وهو قول مجاهد، وهذا نصه: "مسخت قلوبهم، ولم يمسخوا قردة، وإنما هو مثلٌ ضربه الله لهم كمثل الحمار يحمل أسفارا" (3).

وبعدها رجح ابن جرير أحد المعنيين - الرأي الأول - بدلالة الإجماع، ورد رأي مجاهد بقوله: "وهذا القول الذي قاله مجاهد قول لظاهر ما دلَّ عليه الكتاب

(1) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج13، ص370.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص458.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص459.

مخالف، ... هذا مع خلاف قول مجاهد قول جميع الحجة التي لا يجوز عليها الخطأ والكذب فيما نقلته مجمعة عليه، وكفى دليلا على فساد قول إجماعها على تخطئته " . (1)

6/2 - الترجيح بدلالة المشهور من كلام العرب.

اصطفى الله سبحانه وتعالى لكتابه الكريم لسانا عربيا مبينا، جاء وفق سنن العرب في كلامها، قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:02]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [١٩٢] نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿ ١٩٣ ﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿ ١٩٤ ﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء:192. 193. 194. 195]، فحُسْن التفسير، وجودة التأويل، تقتضي حسن فهم لمقاصد العرب في كلامها وسنن تأليفها، لأنه نزل بلغتهم وحسب كثير من وقائعهم، ولعل هذا الأمر ديدن ابن جرير في تفسيره: (جامع البيان)، فكثيرا ما نلفيه منها إلى العناية به، حيث يقول: " فالواجب أن تكون معاني كتاب الله المنزل على نبينا محمد ﷺ لمعاني كلام العرب موافقة، وظاهره لظاهرها ملائمة، وإن بايئه كتاب الله بالفضيلة التي فضل بها سائر الكلام والبيان " . (2)

فمن المرجحات التي اعتمد عليها ابن جرير في تفسيره، الترجيح بدلالة المشهور المستفيض من كلام العرب، أي حمل معاني كتاب الله تعالى على أفصح الوجوه وأشهرها، حيث يقول: " وإنما يوجه الكلام إلى الأغلب المعروف في استعمال الناس من معانيه دون الخفي حتى تأتي بخلاف ذلك مما يوجب صرفه إلى الخفي من

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص459.

(2) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص12.

معانيه حجةً يجب التسليم لها من كتاب أو خبر عن رسول الله أو إجماع من أهل التأويل " . (1)

ومثاله ما جاء في تفسير قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه:16]، حيث يقول: " إِنَّ السَّاعَةَ الَّتِي بَعَثَ اللَّهُ فِيهَا الْخَلَائِقَ مِنْ قُبُورِهِمْ لِمَوْقِفٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جَائِيَةً ﴾ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾، فعلى ضمّ الألف من ﴿ أُخْفِيهَا ﴾ قراءة جميع قرأة أمصار الإسلام بمعنى: أكاد أخفيها من نفسي، لئلا يطلع عليها أحد، وبذلك جاء تأويل أكثر أهل العلم " (2) ، ثم ذكر آثاراً دالة على ذلك، منها ما جاء عن ابن عباس " ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾، يقول لا أظهر عليها أحداً غيري " (3)، ثم ساق تأويلاً آخر للآية قال فيه: " وقال آخرون إنما هو ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ بفتح الألف من ﴿ أُخْفِيهَا ﴾ بمعنى أظهرها " (4)، ودلّل على هذا الرأي ببعض الآثار، وفي الختام رجح تأويله بدلالة المشهور من كلام العرب - الصحابة وغيرهم - قائلًا: " وإِنَّمَا وَجَّهْنَا مَعْنَى ﴿ أُخْفِيهَا ﴾ بِضَمِّ الْأَلْفِ إِلَى مَعْنَى (أَسْتَرَهَا مِنْ نَفْسِي)، لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ مَعْنَى الْإِخْفَاءِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: (الستر) ... وَأَمَّا وَجْهَ صِحَّةِ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى ذَكَرَهُ - خَاطَبَ بِالْقُرْآنِ الْعَرَبَ عَلَى مَا يَعْرِفُونَهُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَجَرَى بِهِ خُطَابَهُمْ بَيْنَهُمْ ... " . (5)

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج7، ص509.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد المحسن التركي، ج16، ص34.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج 16، ص34.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد المحسن التركي، ج16، ص35، 36.

(5) - الطبري، المصدر نفسه، ج 16، ص37، 38.

إنَّ من بين المرجحات التي اعتمدها ابن جرير الطبري في تفسيره (جامع البيان) التَّرجيح بدلالة النَّحو بالموازاة مع ما دلَّ عليه السياق، حيث ضَمَّ تفسيره بعض المباحث النحوية التي أتت عرضاً لا استقلالاً، مستعينا بها على تحرير المعنى والوقوف على الراجح من الدلالة إذ يقول: " وإنما اعتَرَضْنَا بما اعتَرَضْنَا في ذلك من بيان وجوه إعرابه، وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل آي القرآن لما في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله " . (1)

فالمعنى هو المعول عليه في مثل هذه المباحث، فاختيار وجه من الوجوه الإعرابية أو الصَّرْفِيَّة يُحَوِّجُنَا إلى العودة إلى المعنى، فهو المنطلق الذي تنبني عليه المسائل النحوية والصرفية، فالإعراب فرع المعنى، فابن جرير اتبع هذا المنهج " المتميز بجعل معنى الآية وتفسير أهل التفسير هو الأصل في اختيار إعراب الوجوه في الآية، ولم يجعل الأصول النحوية هي الحاكمة في اختيار التفسير أو الإعراب " . (2)

ومثاله ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [يونس: 88]، قال: " اختلف أهل العربية في موضع ﴿يُؤْمِنُوا﴾، قال بعض نحوي البصرة: هو نصبٌ، لأن جواب الأمر بالفاء، أو يكون دعاء عليهم إذ عصوا، وقد حكى عن قائل هذا القول أنه كان يقول: هو نصبٌ، عطفاً على قوله تعالى: ﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ " . (3)

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد المحسن التركي، ج1، ص185.

(2) - حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير ...، ص160.

(3) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج15، ص183.

ويستأنف كلامه مبينا بعض آراء نحاة الكوفة في إعراب هذه الكلمة: ﴿يُؤْمِنُوا﴾، يقول: " وقال آخر منهم: وهو قول نحوي الكوفة: موضعه جزم على الدعاء من موسى عليهم، بمعنى (فلا آمنوا) ... وكان بعض نحوي الكوفة يقول: هو دعاء كأنه قال: اللهم فلا يؤمنوا " . (1)

قال أبو جعفر مرجّحا مستعينا بالسياق: " والصواب من القول في ذلك أنه في موضع جزم على الدعاء، بمعنى (فلا آمنوا)، وإنما اخترت ذلك لأنّ ما قبله دعاء، وذلك قوله ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ﴾ فإلحاق قوله: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ إذا كان في سياق ذلك " . (2)

وخلاصة ما يمكن قوله أن ابن جرير في التفسير استعان بتحرير المسائل وترجيح الآراء النحوية بالموازاة مع ما دل عليه السياق حيث " نجده أحيانا يرجح مذهب أهل الكوفة في إعراب الآية التي يتخرج عليها المعنى التفسيري، وأخرى يختار مذهب أهل البصرة لكونه أشد موافقة للمعنى المختار في تفسير الآية، وتارة يختار وجهها في إعراب الآية خلاف قول أهل الكوفة وأهل البصرة وكل ذلك متابعة للمعنى " . (3)

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج15، ص184.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج15، ص183.

(3) - حسين علي الحربي، منهج الإمام ابن جرير ...، ص160.

المبحث الثاني : الدلالة وجهود البحث فيها .

1 - تعريف الدلالة.

2 - تعدد الدلالات.

3 - التمثيل التطبيقي لمفهوم الدلالة من القرآن.

1 - تعريف الدلالة

1/1 - الدلالة عند العرب

ينحدر مصطلح الدلالة في لغة العرب من مادة (دلل)، وقد ضُبط حرفه الأول (الدال) بالحركات الثلاث: الفتحة، والضمة، والكسرة، إلا أنَّ الفتح أشهر، فـ " دلَّ " على الطريق يدلّ دلالة ودلالة ودُلولة والفتح أعلى⁽¹⁾، أما الكسر فيه، فمستساغ جار على الألسن، والضّم قليل، قال ابن منظور (ت711هـ): " الدلالة والدلالة بالكسر والفتح " (2).

والدلالة مصدر للفعل (دلّ)، ومن معانيه اللُّغوية الإرشاد إلى الشّيء، " فالدالّ واللام أصلان حسب ابن فارس، أحدهما: إبانة الشّيء بإمارة تتعلمها " (3)، " ودلّلتُ بهذا الطريق دِلالةً، عرفته " (4)، " ودلّه على الطريق، وهو دَلِيلُ المفازة وهم أدلّؤها، وأدّلتُ الطريقَ اهتديتُ إليه " (5).

تناول علماء العرب القدماء على اختلاف مشاربهم البحث في الدلالة، رابطين الصلة بين مفهومها اللُّغوي وما تؤوّل إليه اللفظة من أبعاد ودلالات، فالدلالة عند الجرجاني قوامها: (الدال والمدلول)، فهي " كون الشّيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشّيء الأوّل هو الدال، والثاني هو المدلول " (6)، كما تضم عند الرّاغب الأصفهاني أصنافاً سميولوجية عدّة، كالإشارات والرّموز فـ " الرّاغب

(1) - الجوهري، الصحاح، ص1699.

(2) - ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص1414.

(3) - ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص252.

(4) - الرّبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، (د، ط)، 1409هـ، 1989م، ج28، ص498.

(5) - الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ج1، ص295.

(6) - الشريف الجرجاني (علي بن محمد)، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، (د، ط)، 1985م، ص109.

بهذا التّصور للدّلالة وسّع المجال الإجرائي للعلامة لتشمل أنماطا لسانية وسميائية: (الألفاظ، الإشارات، الرموز، الكتابة) ⁽¹⁾، أما الغزالي فقد حصرها في ثلاث نقاط هي: اللفظ ثم ما يتركه هذا اللفظ من أثر نفسي، وهو ما يعرف بالصّورة الذهنية: (المعنى)، بالإضافة إلى الأمر الخارجي: (المرجع). ⁽²⁾

الدلالة عند عبد القاهر الجرجاني قوامها اللغة " لأنّ اللّغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمّة حتّى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلا عليه وخلافه " ⁽³⁾، و ابن خلدون ربط الدلالة بمعاني الألفاظ حال الأفراد، وكذا حال التركيب، فمعرفة معاني الألفاظ وتراكيبها يولّد معان متعدّدة، ف " استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق، تتوقف على معرفة الدّلالة الوضعية مفردة ومركبة " ⁽⁴⁾، أما الجاحظ فالدلالة عنده شيء أعمّ، ف : " جميع أصناف الدّلالة على المعنى من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد وهي: اللفظ ⁽⁵⁾ و الإشارة ⁽⁶⁾ و العقد ⁽⁷⁾ و الخط ⁽⁸⁾ والحال أو النصب ⁽⁹⁾ " . ⁽¹⁰⁾

-
- (1) - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 1999م، ص141.
- (2) - فايز الداية، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر، دمشق، ط2، 1996م، ص16.
- (3) - عبد القاهر الجرجاني(أبو بكر)، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ، 1988م، ص325.
- (4) - ابن خلدون(عبد الرحمن)، المقدمة، تحقيق وتقديم وتعليق عبد السلام الشداوي، بيت الفنون والعلوم والآداب، الجزائر، ط5، (د، ت)، ج3، ص17.
- (5) - (اللفظ): عند الجاحظ قريب من مفهوم (الدّلِيل اللّغوي) الذي اصطلحه اللّسانيون المحدثون، ويتكون من: أ . (الدّال): وهو الصّورة السّمعية للملفوظات، ب . (المدلول): وهو الصّورة الذهنية للمعنى.
- (6) - (الإشارة): هي نوع من الدلالة، مُتعدّدة، كالإشارة بالطّرف، أو بالنّوب، أو باليد.
- (7) - (العقد): هو الحساب، إذ يعبر عن دلالة عدا دلالة اللفظ والخط.
- (8) - من خلال الخط يمكننا التواصل دلاليا، فهو شاهد غائب.
- (9) - هي الحال الناطقة، كدلالة السماوات والأرض، فهي تدل على عظم خالقها.
- (10) - الجاحظ(أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،

فهذه اللبّات الأولى التي أرساها علماء العرب في درسم اللغوي مهدت الطريق للدارسين المحدثين فيما بعد.

إنّ تجارب البحث في الدّالة عند علماء العربية سبّاقة، كما كانت في الوقت نفسه مبرهنة على أصالة البحث فيها، واعية تماما بأهمّيتها، ف " البحوث الدّالية العربية تمتدّ من القرن الثّالث والرّابع والخامس الهجرية إلى سائر القرون الثّالية لها، وهذا التّاريخ المبكر إنّما يعني نضجا أحرزته العربية، وأصلّه الدّارسون في جوانبها " (1).

2/1 - مصطلح الدّالة في الدّراسات الحديثة.

البحث في الدّالة قديم، ضارب بجذوره في تاريخ الدرس اللغوي الإنساني، فهو " قديم بقدم البحث في المعاني اللّغوية، وإنّما ازداد الاهتمام بهذا الميدان في العصور المتأخّرة " (2)، وتبلور أكثر في العصر الحديث، وبالضبط في أواخر القرن الثّاسع عشر مع أفكار العالم الفرنسي (مشال برايل)، فاصنطُح له في الإنجليزية مصطلح: (semantics)، وفي الفرنسية: (la semantique) أمّا في الاصطلاح العربي فقد ظهرت تسميات متعدّدة، بعضها أصيل، وآخر مستورد دخيل، معرّب عن المصطلحات الغربية، ومنها: (السّيميائية، والسيمانطيقية ...).

والحقّ أنه " فرع من علم اللّغة، يدرس العلاقة بين الرّمز اللّغوي ومعناه، ويدرس تطوّر معاني الكلمات تاريخيا، وتطوّر المعاني... " (3) و " يمكن تعريف علم

ط7، 1418هـ، 1998م، ج1، ص76.

(1) - فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص6.

(2) - ابن حُوَيْلي مِيْذني، المعجمية العربية، في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات الحديثة، دار هومة، الجزائر، (د، ط)، 2009م، ص83.

(3) - فريد عوض، علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 1426هـ، 2005م، ص14.

الدَّلالة مبدئيًّا، وفي الوقت الحالي على الأقل بأنَّه دراسة المعنى" . (1)

2 - تعدُّ الدَّلالات .

علم الدَّلالة وثيق الصِّلة بدراسة المعنى، إن لم نقل أنَّه المعنى ذاته، فـ " الإشكالية اللُّغوية في هذا العلم هي الوقوع على قوانين المعنى التي تكشف أسرارها وتبين السُّبل إليه وكيفية حركته، لترقى الدَّلالة فتؤدِّي وظائف حضارية عالية في الحياة اليومية وميادين العلوم وآفاق الفنِّ، وتغدو أداة طيِّعة بين أيدي البشر" . (2)

إنَّ إمعان النَّظر في (الخطاب) يكشف لنا خصائصَ حقيقيَّة لطبيعته، " فهو في واقعه يحوي أكثر من معنى، إذ نجد المعنى الأصلي أو المعنى المحوري، وحوله تحوم أنواع أخرى من الدَّلالات، تتوارد بجانب الدَّلالة المركزية، وفهم الخطاب في صورته التَّامة متوقَّف على مدى تجاوب القارئ، أو المتلقِّي مع هذه الشُّحنات الدَّلالية المتنوّعة " . (3)

فما هي هذه الأنواع الدَّلالية التي يمكن أن يحملها الخطاب ؟.

1/2 - المعنى الأساسي، أو الأوَّل، أو المركزي.

المعنى الأساسي هو أوَّل ما يتبادر إلى الذَّهن، انطلاقًا من صياغتنا لكلمة ما، وفق ضمِّ حروفها إلى بعض، أو تركيب جملة بجمع كلمات معيَّنة وفق قانون لغوي - نحوي تركيبِي - معين، يتشكَّل وفق هذا وذاك معنى أساسي أو مركزي.

فكلمة (إنسان) مثلا عبارة عن اجتماع جملة من الحروف، هي: (الهمزة أسفل

(1) - جون لاينز، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، حليم حسين فالح، كاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة، (د، ط)، 1980م، ص 09.

(2) - فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص 6، 7.

(3) - جمال قادري، دلالة الشواهد القرآنية في معجم فقه اللغة وسر العربية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية، جامعة الجزائر (2). 2015م، ص 65.

الألف والثون والسيين والألف ثم الثون)، وذلك وفق ما هو مصطلح عليه في الوضع العربي، وتعني في معناها الأساسي: ذلك الكائن الحي العاقل، أي " المعنى المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد منفردة ". (1)

2/2 - المعنى الإضافي.

المعنى الإضافي هو المعنى العَرَضِي، أو التَّانَوِي، أو التَّضْمُنِي، و" يرد بإزاء المعنى الأساسي، ومن جملة مميّزاته عدم ثبوته واستقراره، كما يعدُّ حصيلة خارجية لظروف متعدّدة كالثقافة أو الزّمن أو الخبرة ". (2)

فهذا النوع زائد عن المعنى الأساسي، وليس له صفة الثُّبُوت والشُّمول، وإنّما يتغيّر بتغيّر الثقافة أو الزّمن أو الخبرة ، كما أنّ من خصائصه الانفتاح، فهو غير نهائي بخلاف المعنى الأساسي، ومن الممكن أن يتغيّر المعنى الإضافي ويتعدّد مع ثبات المعنى الأساسي. (3)

3 - التمثيل التطبيقي لمفهوم الدلالة من القرآن.

بعد إيراد مصطلح الدلالة عند العرب والغرب والتنظير له بما نحسبه كافياً، ارتأينا أن نعقد هذا العنوان ومضمونه لفت الانتباه للجانب التطبيقي، ويكون ذلك باختيار نصوص قرآنية مبرزين الدلالة المركزية مع ما احتوته من معان ثانوية.

1 - قال الله تعالى: ﴿ يَبْنِيْ ءَادَمَ خُذُوْا زَيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا وَلَا تُسْرِفُوْا ۚ﴾ [الأعراف:31].

- **الدلالة الأولى:** تضمنت هذه الآية دلالة مركزية وهي الرد على المشركين، حيث كانوا يطوفون ببית الله الحرام عراة، " الرجال والنساء، الرجال بالنهار والنساء بالليل،

(1) - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م، ص37.

(2) - جمال قادري، دلالة الشواهد القرآنية في معجم فقه اللغة وسر العربية، ص66.

(3) - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص37، 38.

وكانت المرأة تقول:

اليوم يَبْدُو بعضُهُ أو كُلُّهُ وما بَدَا مِنْهُ فلا أُحِلُّهُ

فقال الله تعالى: ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾، ... فأمرهم بالزينة، والزينة اللباس، وهو ما يوارى السوءة، وما سوى ذلك ...، فأمرُوا أن يأخذوا زينتهم عند كل مسجد ... أي أنها نزلت في طواف المشركين بالبيت عراة ⁽¹⁾، هذا هو معناها وهذه دلالتها المركزية.

- **الدلالة الثانوية:** لهذه الآية دلالة ثانوية تفهم وتستفاد ضمناً، وهو رأي الكثير منّا لو امتحن عن تفسيرها، والمعنى: التجميل والتطيب ولبس أحسن الثياب، أي تلك الآداب وحسن الهيئة عند إيراد بيت من بيوت الله، يقول ابن كثير: " ولهذه الآية ما ورد في معناها من السنة يستحب التجميل عند الصلاة ويوم العيد، والطيب لأنه من الزينة، والسواك لأنه من تمام ذلك، ومن أفضل اللباس البياض ... " ⁽²⁾.

2 - قال الله تعالى: ﴿ الْحَيِّثُ لِلْحَيِّثِينَ وَالْحَيِّثُونَ لِلْحَيِّثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [النور: 26].

- **الدلالة الأولى:** استنبط أهل العلم من هذه الآية أنه ينبغي للمؤمن أن يتحرى ذوات الدين والعفة من النساء، ولهذا قال الرسول ﷺ: (تتكح المرأة لأربع: لمالها و لحسبها و جمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك) ⁽³⁾، فصاحبات الدين هنّ الطيّبات ذوات العفة والاستقامة وحسن السيرة والعقيدة، وكذا الأمر بالنسبة للمرأة، ينبغي لها أن تختار من الرجال من يعرف بالعفة والاستقامة. ⁽¹⁾

(1) - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، طبعة مخرجة على كتب العلامة محمد ناصر الدين الألباني، اعتناء وتخريج محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 1427هـ، 2006م، ج2، ص319. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج5، ص3485.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص319.

(3) - البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل)، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تصحيح وتحقيق محب الدين الخطيب وآخرون، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، ط1، 1400هـ، ج3، ص360.

قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم دالا على هذا المعنى المركزي: " الخبيثات من النساء للخبيثين من الرجال، والخبيثون من الرجال للخبيثات من النساء، والطيبات من النساء للطيبين من الرجال، والطيبون من الرجال للطيبات من النساء، وهذا أيضا يرجع إلى ما قاله أولئك باللائم، أي ما كان الله ليجعل عائشة زوجة لرسول الله ﷺ إلا وهي طيبة، لأنه أطيب من كل طيب من البشر، ولو كانت خبيثة لما صلحت له لا شرعا ولا قدرا، ولهذا قال: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾⁽¹⁾، أي هم بُعداء عما يقوله أهل الإفك والعدوان". (2)

- **الدلالة الثانوية:** تُحمل هذه الآية على: (القول. والتلفظ)، فالقول الخبيث مصدره الرجال والنساء الخبيثات، والكلام الطيب منبعه الطيب من الرجال والنساء، ف(الخبيثات، والطيبات) وصف لمحذوف، والتقدير: (القول أو الكلام)، ووجهه القرينة: (يقولون)، في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾⁽²⁾، ف " الخبيثات من القول للخبيثين من الرجال، والخبيثون من الرجال للخبيثات من القول، والطيبات من القول للطيبين من الرجال، والطيبون من الرجال للطيبات من القول"، وقيل نزلت في عائشة وأهل الإفك ... واختاره ابن جرير، (3) ووجهه: " بأن الكلام القبيح أولى بأهل القبح من الناس، والكلام الطيب أولى بالطيبين من الناس، فما نسبته أهل النفاق إلى عائشة من كلام هم أولى به، وهم أولى بالبراءة والنزاهة منهم ... ". (4)

(1) - ابن تيمية، التفسير الكبير، تحقيق وتعليق عبد الرحمن عمير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط، ت)، ج5، ص287.

(2) - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص406. والطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج7، ص6017، 6018.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج7، ص6017.

(4) - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج3، ص406.

المبحث الثالث : مباحث في الإعراب والبناء.

1- تعريف الإعراب .

2 - الغرض من الإعراب.

3 - مباحث في البناء.

كان لزاما علينا إيراد هذا المبحث النحوي، لما احتواه من مسائل مهمة متعلقة بالإعراب، تمهيدا لما سيعترضنا في الصفحات اللاحقة، إذ إن اختيارات ابن جرير الإعرابية لا تنفك عن مصطلحات معروفة مشهورة في علم النحو، ينبغي توضيحها ك: (تعريف الإعراب والغرض منه، والبناء وأنواعه).

1 - تعريف الإعراب.

الإعراب هو البيان، إذ به تتضح المعاني، ويفهم المتلقي مقاصد المتكلم، وتحصل الإفادة، " ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا (1) واحدا لستُبهم أحدهما من صاحبه " (2)، فالحركات المتأثرة بالعوامل الدالة على الفاعلية والمفعولية والإضافة... تحيل على معاني مقصودة، وذلك أن " النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات، تدل على المعاني، وثبّن عنها، سمّوها إعرابا أي بيانا، وكأنّ البيان بها يكون، كما يُسمّى الشيء باسم الشيء، إذا كان يشبهه، أو مجاورا له ... " (3).

فالبيان مقصد من مقاصد الإعراب، وقد تؤول اللفظة - الإعراب - إلى أوسع من هذا، ولعل هذا ما عناه أبو البركات الأنباري، حيث استفاض في ذكر معانيه، ثم حصره في ثلاثة أوجه، أولها: " أن يكون سُمي بذلك لأنه يُبيّن المعاني، مستمد من قول العرب: أعرب الرجل عن حُجّته إذا بيّنها، ومنه قوله ﷺ: النيب تُعرب عن

(1) - شُرْجا: نوعا.

(2) - ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

(3) - الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ، 1979م، ج1، ص91.

نفسها " (1)، أي تبين وتوضح، فلما كان الإعراب يُبين المعاني سمي إعراباً، والوجه الثاني: " أن يكون سُمِّي إعراباً لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم، من قولهم: (عَرَبْتُ مَعِدَةَ الْفَصِيلِ)، إذا تغيرت، ومعناها الفساد، وكيف يكون الإعراب مأخوذاً منه ؟، قيل: (معنى قولك: أعربت الكلام، أي: أزلت عُربه، وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل، إذا أزلت شكايته ... " (2)، والوجه الثالث: " أن يكون سمي إعراباً لأن المُعَرَّب للكلام كأنه يتحبَّب إلى السامع بإعرابه، من قولهم امرأة عروب، إذا كانت متحبة إلى زوجها " (3)، قال تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة:37]، " أي متحبات إلى أزواجهنَّ، فلما كان المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، سمي إعراباً " . (4)

ولعل المعول عليه من هذه الوجوه التي ذكرت، ما يحيل إليه الإعراب من غاية أسمى وهي البيان والإفصاح، انطلاقاً مما يعتور (5) الكلم من تغيير يلحق حركات أواخره، وعلى هذا الأساس سنعكف في الصفحات اللاحقة بتتبع الاختلافات الإعرابية التي مست الكلمات القرآنية، الواردة في سورة البقرة، ثم نبين ما تدل عليه كل حركة من معان وبيان، ونظهر ما اختاره ابن جرير من وجوه، ونوضح أدلة ذلك.

فإذا انتظمت الكلمات في الجملة " فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التي تسبقه، ومنها ما لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التي

(1) - الأنباري(أبو البركات)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د، ط، ت)، ج2، ص18، 19.

(2) - الأنباري، المصدر نفسه، ج2، ص18، 19.

(3) - الأنباري، أسرار العربية، ج2، ص19.

(4) - الأنباري، المصدر نفسه، ج2، ص19.

(5) - الرضي الأسترابادي(محمد بن الحسن)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، ليبيا، ط2، 1996م، ج2، ص56، 57.

تتقدمه، فالأول يسمى (معرباً)، والثاني (مبنياً)، والتغير بالعامل يسمى (إعراباً)، وعدم التغير بالعامل يسمى (بناء) . (1)

فالإعراب: أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة فيكون آخره مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل (2)، أما المعرب: " فما اختلف آخره، باختلاف العوامل، لفظاً أو محلاً، بحركة أو حرف " . (3)

وبعد إيرادنا لتعريف الإعراب، والمعرب من الكلمات، لا بد من الوقوف لرفع لبس قد يعتري الفقرات الآتية: (اختلاف الآخر، اختلاف العوامل، لفظاً أو محلاً، حرف الإعراب).

1 - (اختلاف الآخر): المراد به الأسماء المعربة، محترزاً بذلك من الأسماء المبنية، لأن المبنى من الأسماء لا تختلف حركة آخره، أي يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة، فهذا النوع من الأسماء حركته البناء، مثل حركة أوله في اللزوم والثبات، ثم إن المراد اختلاف حركات الحرف الأخير، وليس المقصود الحرف في نفسه يختلف ويتغير.

2 - (اختلاف العوامل): يحترز به مما يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين، مثل: (تعلمت من التجارب)، فتُفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها، ونقول: (استفدت من ابنك)، فتكسرهما لسكون النون وما بعدها.

(1) - الغلاييني(مصطفى)، جامع الدروس العربية، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، (د، ط، ت)، ج1، ص12.

(2) - الغلاييني، المرجع نفسه، ج1، ص12.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، مراجعة مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، (د، ط، ت)، ج1، ص49.

3 - (لفظاً أو محلاً): هو قيد يحترز به من الأسماء التي لا يتبين فيها الإعراب، وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها، كالأسماء المقصورة نحو: (عصا، ووَعَى)، و المنقوصة في حالتها الرفع والجر ك: (الداعي)، لأن هذه الأسماء معربة، وإن لم يظهر فيها الإعراب، والمانع ضعف الحرف عن تحمل الحركات، ف: " جملة الأمر أن المعرب على ضربين، أحدهما باختلاف في اللفظ بادٍ للسمع، والآخر باختلاف في المحل، يقدر تقديراً من غير أن يلفظ به، فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف، فالاختلاف بالحركة يكون في كل اسم حرف إعرابه صحيح، أي: الحرف الأخير ليس حرف علة، أو جار مجرى الصحيح، وهو ما سكن ما قبل حرف العلة منه، فتتعاقب حركات الإعراب عليه نحو: (هذا غَزُوٌّ وضَبِيٌّ، ورَأَيْتُ غَزَوْاً وضَبِيّاً). (1)

4 - المراد بـ (حرف الإعراب): محل الإعراب، نحو: (الدال) من (زيد) و(الباء) من (يضرب) وعلى هذا " لا يكون للمبني حرف إعراب لأنه لا إعراب فيه " . (2)

2 - الغرض من الإعراب.

نص النحاة أن الرفع " علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة، وبقية المرفوعات تبع للفاعل، وكذا المنصوبات ملحقّة بالمفعول " (3)، وأنواع الإعراب " رفع للعمد، ونصب للفضلات، وجر لما بينهما، وخص الاسم بالجر، والفعل بالجرم " (4)، وهو خاصيّة - الإعراب - من خصائص العربية، وله فوائد لا

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ص52.

(2) - الأنباري، المصدر نفسه، ص52.

(3) - السامرائي (فاضل صالح السامرائي)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1420هـ، 2000م، ج1، ص26.

(4) - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1998م، ج1، ص73.

غنى لنا عنها، منها:

1/2 - **الإبانة عن المعاني:** خاصية البيان هي رأس الأمر بالنسبة للإعراب، وإليها أشار ابن جني بقوله: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ " ⁽¹⁾، فلو كان الكلام مجردا من الإعراب لكان حَمَلٌ أوجه، وتشتَّت جهود المتلقي والمتكلم، وإليك التركيب الآتي: (ما أجمل السماء)، فله معان ثلاث: 1 - التعجب إذا ضبطت بالشكل الآتي: (ما أجمل السماء). 2 - والاستفهام إذا قلت: (ما أجمل السماء). 3 - والنفي في قولك: (ما أجمل السماء). ف " النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وثُبِّين عنها، سمَّوها إعرابا، أي بيانا " ⁽²⁾.

ومثال ذلك ما روي عن عتبان الحروري في قوله:

فإن يَكُ منكم كان مروان وابنه وعمر و منكم هاشم وحبيبُ

فمنا حُصَيْنُ والبَطِينُ و قُعنُبُ ومنا أميرُ المؤمنين شُبَيْبُ.

فإنَّه لما بلغ الشعرُ هشاما وظفر به قال له أنت القائل: (منا أميرُ المؤمنين شبيب)، فقال لم أقل كذا، وإنما قلت: (منا أميرُ المؤمنين شبيب)، فتخلص من هذه الواقعة بفتحة الراء بعد ضمها ⁽³⁾، فنلاحظ أن فتح الراء من (أمير) " أنجاه من هلاك محقق، وذلك أنَّ المعنى برفع (أمير) أن (شبيبا) هو أمير المؤمنين لا (هشاما)، ف (منا): خبر مقدم، و(أمير): مبتدأ مؤخر، و(شبيب): بدل، والمعنى

(1) - ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

(2) - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ج1، ص91.

(3) - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (د، ط، ت)، ص249، 250.

بنصب (أمير): أن يكون على النداء، أي: و(منا) - يا أمير المؤمنين - شبيب،
فهو يقرُّ بأنَّ (هشاما) أمير المؤمنين وفرق بين التعبيرين " . (1)

2/2 - السعة في التعبير: من السمات البارزة في لغتنا الشجاعة كما يصفها ابن جني (2)
أنها تتسم بخاصية التقديم والتأخير التي يتولد عنها من جملة ما تنتجه سعة في
التعبير، ف " الجملة الآتية مثلا يمكن صوغها في عدّة صور مع بقاء المعنى العام
واحدا: (أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا)، (محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا). (خالدًا أعطى محمدٌ
كتابًا) . (كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا). (كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ). (أعطى خالدًا كتابًا
محمدٌ). (أعطى خالدًا محمدٌ كتابًا) " . (3)

فالمعطي في كلّ هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهذا مستخلص من حركة
الرفع الدال على الفاعلية، والنصب الدال على المفعولية، فالتراكيب في كثير من
الأحوال تسلم من اللبس انطلاقا من الحركات التي تتوارد على أحوال أواخرها، وهذه
ميزة من ميزات لغة الضاد، في حين أن اللغات الأخرى مفتقرة لمثل هذه السعة
التعبيرية، ف " أعطى محمد خالدًا كتابًا " يقابلها في الإنجليزية: " mohamad
gave khalid a book "، لا نستطيع أن نصوغ لها صورة ثانية إلا بتغيير أساسي
في الجملة، أو بتغيير في المعنى، في حين أننا ذكرنا لهذا التعبير سبع صور في
العربية، فالإعراب يعطي المتكلم حرية وسعة في التعبير . (4)

(1) - السامرائي، معاني النحو، ج1، ص33.

(2) - أورد ابن جني بابا في كتابه الخصائص تحت عنوان: " باب في شجاعة العربية "، قال فيه: " اعلم أن
معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة والتقديم والتأخير ... ". فلفت الأنظار من خلال هذا الباب المعقود إلى ما
عبرنا عنه، وما تمنحه العربية من سعة من خلال هذه الفصول التي أوردتها تحت هذا الباب.

- انظر ابن جني، الخصائص، ج2، ص360.

(3) - السامرائي، معاني النحو، ج1، ص36، 37.

(4) - السامرائي، المرجع نفسه، ج1، ص36، 37.

3/2 - **الدقة في المعنى:** يمنح الإعراب اللغة دقة في التعبير، وذلك " أنه يمكن المتكلم من التعبير عن المعاني التي يريد بها بدقة تامة " (1)، وأحسب أن هذا الأمر تفتقر له اللغات الأخرى، ومثاله قولك: (أكرمتُ محمدًا، ومحمدًا أكرمتُ)، ففي الجملة الأولى إخبار لمن حظي منك بالكرم، وهو (محمد)، مع أنَّ غيره يُحتمل أن يكون قد تنازع معه الكرم منك وقد لا يحتمل، أمَّا التعبير الثاني ففيه تخصيص زيد بالكرم، ولم تكرم غيره.

3 - مباحث في البناء.

1/3 - تعريف البناء.

البناء هو قسم الإعراب، ويشمل جميع الحروف، والماضي والأمر دائماً، والمضارع المتصل به إحدى نوني التوكيد أو نون النسوة، وبعض الأسماء، فالغالب في الحروف والأفعال البناء، والغالب في الأسماء الإعراب.

2/3 - تعريف المبني

المبني هو: ما يلزم آخره حالة واحدة، فلا يتغير وإن تغيرت العوامل التي تتقدمه (2)، مثل: (هذه، أين، وكتبَ، واكتبُ).

2/3 - أنواعه.

المبني: إما أن يلزم آخره السكون، مثل: (اكتبُ، لمُ)، أو الضمة مثل: (حيثُ، واكتبُوا)، أو الفتحة مثل: (كتبَ، وأينَ)، أو الكسرة مثل: (هؤلاءِ)، وحينها نقول: إنه مبني على السكون، أو الضم، أو الفتح، أو الكسر (3)، فأنواع البناء أربعة: (السكون، والضم، والفتح، والكسر).

(1) - السامرائي، معاني النحو، ج1، ص37.

(2) - الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص12.

(3) - الغلاييني، المرجع نفسه، ج1، ص12.

فحصر المبنيات والوقوف عليها وإدراكها متوقف على السَّماع والتَّنقل الصحيحين، فإنَّ منها ما يبني على الضم، ومنها ما يبني على الفتح، ومنها ما يبني على الكسر، ومنها ما يبني على السكون، ولكن ليس لمعرفة ذلك ضابط (1)، وإنما العمدة على السماع.

3/3 - علة البناء.

علة بناء الاسم منحصرة في شبهه الحرف:

ف " الاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف مدني " . (2)

ووجوه مشابهة الاسم الحرف مجموع في قول ابن مالك: "

كالشبه الوضعي في اسمي جِنْتَنَا والمعنوي في متى وفي هُنَا.

وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِـ لا تأثُر، وكافتقار أصلاً " . (3)

فالأول: " شبه له في الوضع، كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد " (4)، كالتاء في (ضَرَبْتُ)، أو على حرفين ك (نا) في (أَكْرَمْنَا)، وإلى ذلك أشار بقوله: (في اسمي جِنْتَنَا)، فالتاء في (جِنْتَنَا) اسم لأنه فاعل، وهو مبني، لأنه أشبه الحرف في الوضع، في كونه على حرف واحد، وكذلك (نا) اسم لأنها مفعول به، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

(1) - الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص12.

(2) - ابن مالك (محمد بن عبد الله)، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإمام مالك، الجزائر، ط2، 1428هـ، 2007م، ص10.

(3) - ابن مالك، المصدر نفسه، ص11.

(4) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، دار الطلائع القاهرة، (د، ط، ت)، ج1، ص29.

الثاني: " شَبَّه الاسم له في المعنى، وهو قسمان: أحدهما: ما أشبه حرفاً موجوداً، والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود " (1)، فمثال الأول: (متى)، فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: (متى تقوم ؟)، وللشرط نحو: (متى تقم أقم)، وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود، لأنها في الاستفهام كالهزمة، وفي الشرط ك (إن)، ومثال الثاني: " (هنا) فإنها مبنية لشبهها حرف كان ينبغي أن يوضع " . (2)

والثالث: " شَبَّههُ له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال " (3)، نحو: (دراك زيد)، فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك، و" احترز بقوله: (بلا تأثر) عمّا ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو: (ضرباً زيدا)، فإنه ناب مناب (اضرب)، وليس مبني لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف (دراك)، فإنه وإن كان نائباً عن (ادرك) فليس متأثراً بالعامل " (4)، فالمصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال " اشتركا في النيابة مناب الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابتها الحروف في أنها نائبة عن الفعل، وغير متأثرة به " . (5)

(1) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج1، ص30.

(2) - محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص30.

(3) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج1، ص30.

(4) - محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص31.

(5) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج1، ص31.

والرابع: " شبه الحرف في الافتقار اللازم " ⁽¹⁾، وإليه أشار بقوله: (وكافْتَقَارٍ أَصْلًا)، وذلك كالأسماء الموصولة نحو: (الذي)، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت.

وحاصل البيتين: " أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الفعال، والأسماء الموصولة " . ⁽²⁾

(1) - محمد محي الدين عبدالحميد، شرح ابن عقيل، ج1، ص31.

(2) - محمد محي الدين عبدالحميد، المرجع نفسه، ج1، ص32.

الفصل الثالث:

الوجوه الإعرابية المختارة لدى ابن جرير في تفسيره: (جامع البيان) وصد دلالتها.
سورة (البقرة) أنموذجاً.

. المبحث الأول: تحديد المنطلقات.

- 1 - حدود البحث.**
- 2 - وجهة البحث و منطلقاته.**
- 3 - تحديد النموذج.**
- 4 - أسباب ودواعي اختيار سورة: (البقرة) أنموذجاً.**
- 5 - جدول ملخص لشواهد سورة (البقرة).**

1- حدود البحث:

ارتأينا أن يكون صلب بحثنا اختيارات ابن جرير الإعرابية، وهذه الاختيارات تراوحت في تفسيره (جامع البيان)، بين التصريح بها والتلميح، فهي ملاحظات مستوحاة من تلك التعليقات التي كان يبيدها في معرض تفسيره لآي القرآن الكريم، كأن يختار رواية النصب لكلمة (يقول) الواردة في قول الله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]، حيث إن هذه الكلمة تحتل الرفع والنصب، ولعل من وراء كل علامة إعرابية أبعادا دلالية، يقول ابن خالويه في كتابه الحجة: " تُقرأ - (يقول) - بالرفع والنصب، فالحجة لمن رفع أنه أراد بقوله (وزلزلوا) المضي، ويقول: (حتى يقول) الحال، ومنه قول العرب: (قد مرض زيد حتى لا يَرْجُوهُ)، فالمرض قد مضى وهو الآن في هذه الحال، والحجة لمن نصب أنه لم يجعل (القول) من سبب قوله: (وزلزلوا)، ومنه قول العرب: (قعدت حتى تغيب الشمس)، فليس قعودك سببا لغيبوبة الشمس". (1)

فابن جرير الطبري - رحمه الله - نلفيه يرجح علامة إعرابية هي النصب في هذا الموضع بقوله: " وكان النصب في (يقول)... أفصح وأصح من الرفع فيه " (2)، ومرجحاته التي اتكأ عليها في مثل هذا الموضع سبق أن بسطنا القول لطرف منها في الفصل الثاني، وسنخصها بالدراسة والبحث في هذا الفصل إن شاء الله، فمنهج الطبري أنه يختار ضمنا وجها من وجوه الإعراب، وأحيانا يصرح، وهذا ديدنه في تفسيره (جامع البيان).

(1) - ابن خالويه، الحجة في القراءات السبعة، ص95، 96.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري... ج2، ص1140.

2 - وجهة البحث و منطلقاته.

- مُنْطَلَقُنَا المدونة المعقودة في الصفحات اللاحقة، حيث سنتتبع الاختلافات الإعرابية المستوحاة من اختلاف القراءات، وحسبنا القراءات السبع لقراء الأمصار⁽¹⁾،

(1) - الأمصار مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام، وأئمة هذه الأمصار هم:

1 - (عبد الله بن كثير): ابن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرم الإمام، أبو معبد الكنانى الدارى المكي المقرئ، إمام المكيين فى القراءة، أصله فارسى، وكان داريا بمكة، والدارى هو العطار، قرأ عليه خلق، منهم شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء، ... قال ابن معين: ثقة، من أهل مكة ويكنى أبا معبد.
- انظر الذهبى، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: طيار آلتي قولاق، أسطنبول، تركيا، (د، ط)، 1416هـ، 1995م، ج1، ص197، 198. وابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1992م، ج1، ص4، 5.
2 - (نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي): من أهل المدينة، قرأ على طائفة من التابعين... وكان نافع أسود اللون حالكا، وأصله من أصفهان، أقرأ الناس دهرا طويلا، فقرأ عليه من القدماء مالك وإسماعيل بن جعفر... وأبو عمر بن العلاء.

- الذهبى، المصدر نفسه، ج1، ص241، 242.

3 - (أبو عمر بن العلاء): الإمام الكبير المازني البصري المقرئ النحوي، شيخ القراء بالبصرة، واسمه زيان بن العلاء، ولد أبو عمرو بن العلاء سنة ثمان وستين (عام وفاة ابن عباس)، وقيل ولد سنة سبعين، أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، قال الأصمعي: سمعت أبا عمرو يقول كنتُ رأسا والحسن البصري حي.
- انظر الذهبى، معرفة القراء الكبار، ج1، ص225 ... 232.

4 - (عاصم ابن أبي النجود): ابن بهدلة، وبهدلة أمه، ويكنى أبوه أبا النجود، ويكنى عاصم أبا عمرو، وقيل: أبا بكر، من أهل الكوفة، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش الأسدي، ... قرأ عليه خلق كثير منهم الأعمش... انتهت إليه الإمامة فى القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن، قال أبو بكر بن عياش: لما هلك أبو عبد الرحمن السلمي جلس عاصم يقرئ الناس، وكان عاصم أحسن الناس صوتا بالقرآن حتى كان فى حنجرته جلاجل، وهو معدود فى صغار التابعين.

- الذهبى، المصدر نفسه، ج1، ص204، 205.

5 - (حمزة بن حبيب الزيات): ابن عمارة ابن إسماعيل ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن لا بالأخذ...، تصدر للإقراء مدة، وأخذ عنه عدد كثير،... وكان إماما حجة قيما بحفظ كتاب الله، حافظا للحديث بصيرا للفرائض والعربية، عابدا خاشعا متبتلا قانتا لله، ثخين الورع، عديم النظر.

- انظر الذهبى، معرفة القراء الكبار، ج1، ص250، 251، 252.

6 - (الكسائي): أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، الأسدي الكوفي المقرئ النحوي، ولد فى حدود العشرين ومائة، وسمع من جعفر بن محمد والأعمش... قرأ القرآن وجوّده على حمزة الزيات وعيسى بن عمر الهمداني، قال أبو عبيدة فى " كتاب القراءات ": كان أبو الحسن يتخير القراءات فأخذ من قراءة حمزة بيعض، وترك بعضا، وكان من أهل القراءة، وهى كانت علمه وصناعته، ولم نجالس أحدا كان أضبط ولا أقوم بها منه.

دون غيرها كالعشر...⁽¹⁾، لأسباب منها: أن " هؤلاء ... لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن إليه النفس إلى ما نقل عنهم⁽²⁾، فوق ما نقل عن غيرهم " ⁽³⁾، كما أن هذا الاختصار فيه اختصار للمدونة وتضييق لحدودها، ومن ثمّ الإمام بتفريعاتها واختلافاتها و تعدد دلالاتها.

- الاختلافات التي تتناول المباحث الصرفية كالبناء للمعلوم والمجهول، وما يطرأ على الأسماء من تحور للفاعل والمفعول ... مستبعدة من بحثنا... فمثلا الفعل: (نَزَلَ) بضم النون وفتحها⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾ [النساء:136]، خلاف صرفي طارئ على أوائل الكلمة دون أواخرها، فوجهتنا على وجه الدقة ما يعترى المعمول من اختلاف حركة آخره، كما في مثل قوله تعالى:

- انظر الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج1، ص296... 298.

7 - (عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي): إمام الشاميين في القراءة، هو الإمام أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، ذكر أبو علي الأهوازي في كتاب "الاتّصاح" له ستة وأربعون نفساً أخذوا عن ابن عامر القراءة، قال خالد بن يزيد المري: سمعت عبد الله بن عامر يقول: قبض رسول الله ﷺ ولي سنتان، وانتقلت إلى دمشق ولي تسع سنين.

- انظر الذهبي، المصدر نفسه، ج1، ص186، 187.

(1) - لقد سبق وأن ذكرنا طرفاً من ترجمة للقارئ الثامن والتاسع، وهما (أبو جعفر يزيد بن القعقاع)، و(يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي)، في معرض حديثنا عن الترجيح بين القراءات، في الفصل الأول. وبقي أن نبسط طرفاً من ترجمة القارئ العاشر وهو: (خلف بن هشام): ابن ثعلب، وقيل ابن طالب بن غراب، الإمام أبو محمد البغدادى البزار، المقرئ أحد الأعلام، وله اختيار حسن، خالف فيه حمزة في أماكن وأقر به، قال الحسين بن فهم: ما رأيت أنبل من خلف بن هشام، كان يبدأ بأهل القرآن ثم يأذن للمحدثين، وكان يقرأ علينا من حديث أبي عوانة خمسين حديثاً، ولد سنة خمسين ومائة، مات في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين.

- انظر الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج1، ص418، 419.

(2) - هذا لا يعني أن ما ثبت عن غير السبعة شاذ لا يصح، فقد " نقل البغوي الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة".

- انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص529.

(3) - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص10.

(4) - ابن الجزري، المصدر نفسه، ص127.

﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة:240]، فكلمة (وَصِيَّةٌ) ورد فيها الرفع و النصب، وكل وجه

له سنده، إلا أن ابن جرير يختار وجهها رغم كون القراءتين صحَّ سندهما إلى رسول الله ﷺ، حيث يقول: " أولى القراءتين بالصواب ... من قرأ رفعا " . (1)

فالقصد: لماذا كان التعدد الإعرابي في هذه الكلمات ؟. . ماهي أبعاد هذا الاختلاف ؟، وماهي الدلالات التي يحملها ؟. . ما هو السر الذي جعل الطبري يختار وجهها ويرد آخر رغم كون هذه القراءات متواترة سبعة مقطوع بصحتها عند أهل العلم ؟.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ... ج2، ص1418.

3 - تحديد النموذج.

نحلّل في هذا الفصل شواهد (سورة البقرة)، وهي من قبيل السور المدنية، وطبيعتها " التفصيل في فروع الإسلام دون أصوله، وتكون أقل شدة في الزجر والوعظ والوعيد، لأنها تخاطب قوماً مؤمنين موحدتين قائمين بأصول الدين، ولم يبق إلا أن تُبين لهم فروع الدين ليعملوا بها " . (1)

يأتي ترتيب سورة البقرة في الرتبة الثانية بعد سورة الفاتحة، وآياتها (286) آية، احتوت على أعظم آية في كتاب الله، ألا وهي آية الكرسي، فقد ثبت عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: " يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟، قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم ؟، قال قلت: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة:255]، قال: فضرب في صدري، وقال والله ليُهنك العلم يا أبا المنذر " . (2)

كما تضمنت هذه السورة أطول آية في كتاب الله، وهي آية الدين، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ ...﴾ [البقرة:282].

نناقش في هذه السورة الكلمات القرآنية التي هي موضع الخلاف من حيث إعرابها، رفعاً ونصباً، وجزماً ونصباً، ورفعاً وجراً...، وذلك بإبراز الدلالة الناتجة عن كل علامة إعرابية، ولعل مرجع هذا الاختلاف في العلامة الإعرابية وتنوعها اختلاف في قراءات قرآنية معتبرة، فالاختلاف في القراءة أنواع، منه الاختلاف في

(1) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، تعليق ناصر محمد محمد جاد، ص10.

(2) - النووي (محي الدين بن شرف)، صحيح مسلم بشرح النووي، الطبعة المصرية، الأزهر، مصر، ط1، 1347هـ، 1929م، ج6، ص93.

الإعراب، يقول ابن خالويه: " اعلم أن الاختلاف في القراءة يكون لاختلاف إعراب كقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: 02]، يُقرأ رفعا ونصبا، النصب (عيسى بن عمر)، والرفع الناس، وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: 38] " . (1)

4 - اسباب ودواعي اختيار (سورة البقرة) انموذجا:

وقع اختيارنا لهذه السورة دون غيرها من السور لأسباب: أبرزها كثرت شواهدا مقارنة بغيرها من السور، كما أن كثيرا من الملاحظات التي ذكرها الطبري في مستهل الأجزاء الأولى من تفسيره لم يكررها في مستأنف حديثه طلبا للاختصار. فلما كان ذلك كذلك ركزنا جهدنا على تحليل هذه السورة، وأعرضنا عما تبقى من سور، أملا من الله تعالى أن يقيض من يتم العمل.

المألوف عن ابن جرير الطبري في تفسيره (جامع البيان) أنه يختار قراءة قرآنية معينة اعتمادا على مرجحات معتبرة لديه، وانطلاقا من هذا فإنه يختار ضمنا علامة إعرابية دون أخرى.

- فما هي الوجوه الإعرابية التي اختارها ابن جرير الطبري في هذه الشواهد القرآنية، وما هي دلالاتها البيانية؟.

هذا ما سنتناوله - إن شاء الله تعالى - في هذا المبحث من خلال فهرس مُنظَّم لهذه المفاهيم السالفة.

(1) - ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1992م، ج1، ص22.

5 - جدول ملخص لشواهد سورة البقرة):

أدرجنا تحت هذا العنوان جدولاً ملخصاً لبعض شواهد سورة البقرة، وعددها تسعة عشر شاهداً، أثبتنا فيه الكلمات القرآنية التي هي موضع الخلاف من حيث إعرابها، رفعاً ونصباً، وجزماً ونصباً، ورفعاً وجرماً... مع تبين الوجه المختار الذي جنح إليه الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره: (جامع البيان)، وذكر صيغة الاختيار التي تدل على ذلك، أملاً أن نعكف فيما تبقى من مباحث هذا الفصل على تحليل معظم هذه المدونة وشرح جل الشواهد والاستقاضة في إبراز أدلة اختياراته.

موضع الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار ⁽¹⁾	صيغة الاختيار ⁽²⁾
﴿وَعَلَىٰ أُنَبِّهِمْ غُشُوءُ﴾ [البقرة: 07]	(غشاة).	الرفع. والنصب.	الرفع	. (وذلك هو القراءة الصحيحة عندنا) [ج1، ص198]
﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 37].	. (آدم). . (كلمات).	. رفع (آدم) و نصب (كلمات) ⁽³⁾ . . نصب (آدم) ورفع (كلمات).	. رفع (آدم) و نصب (كلمات) .	- (فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم)). [ج1، ص352].
﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: 102]. ⁽⁴⁾	. (لكن) (الشياطين).	. إسكان (ن). (لكن) وتشديدها. . نصب (ن). (الشياطين) ورفعها. ⁽⁵⁾		. لم يتعرض لهذه المسألة النحوية في هذا الموضع من القرآن.

- (1) - الوجه المختار عند ابن جرير الطبري.
- (2) - هذا العنوان يشير إلى الصيغة التي عبر بها ابن جرير عن اختياره، وأحلنا على تفسيره (جامع البيان)، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، وآخرون.
- (3) - منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.
- (4) - قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ونافع قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، بتشديد: (لكن)، ونصب كلمة: (الشياطين)، وقرأ ابن عامر وحمة والكسائي بتخفيف: (لكن)، ورفع كلمة: (الشياطين).
- انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص167.
- (5) - الاختلاف الإعرابي الوارد في كلمة: (الشياطين) رفعاً ونصباً، ناتج عن تخفيف النون في (لكن) وتشديدها، ومعلوم أن العامل يتأثر بالمعمول.

﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117].	(فيكون).	الرفع. والنصب.	الرفع	. (فَيَكُونُ) الذي هو أولى بقوله: (فَيَكُونُ) (الرفع) [ج1، ص666].
﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119].	(تسأل).	. ضم التاء ورفع اللام. . بفتح التاء وإسكان اللام.	الرفع	. (والصواب عندي من القراءة...) [ج1، ص672].
﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَن تُولُوا...﴾ [البقرة: 177].	(البر).	النصب. و الرفع ⁽¹⁾ .	. لم يتعرض لهذه المسألة النحوية في هذا الموضع من القرآن.	
﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 158]. ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: 184]. ⁽²⁾	(تطوع)	الجزم . والنصب	. اقرارا الوجهين وعدم الترجيح.	. (وكلتا القراءتين معروفة صحيحة متفق معنيهما غير مختلف). [ج2، ص1065].
﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [البقرة: 197].	(رفث). و (فسوق).	بالضم فيهما والتتوين. النصب بغير تتوين.	بالضم فيهما والتتوين.	. (فأعجب القراءات إليّ ... قراءة من قرأ: (فلا رفث ولا فسوق .. برفع (الرفث) و (الفسوق) وتتوينهما) [ج2، ص1065].
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214].	(يقول).	النصب. و الرفع.	النصب	. (وكان النصب في (يقول) ... أفصح وأصح من الرفع فيه) [ج2، ص1140].
﴿.... مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: 219].	(الغفو).	الرفع. و النصب.	النصب	. (أعجب القراءتين لدي ... من قرأه بالنصب) [ج2، ص1170].
﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ...﴾ [البقرة: 233].	(تضار)	الرفع. و النصب.	النصب	. (وأولى القراءتين بالصواب ... من قرأه بالنصب) [ج2، ص1330].
﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: 240].	(وصية)	الرفع. والنصب.	الرفع	. (أولى القراءتين بالصواب ... من قرأ

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص175، 176.

(2) - كلمة (تطوع) تقرأ بالتاء وفتح العين، وبالياء وإسكان العين، فالحجة لمن قرأ بالتاء والفتح: (تَطَوَّعَ) أنه جعله فعلا ماضيا على بنائه في موضع الاستقبال، لأن الماضي يقوم مقام المستقبل في الشرط، والجواب بالفاء في قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: 184]، والحجة لمن قرأ بالياء وإسكان العين: (يَطَوَّعَ) أنه أراد يتطوع، فأسكن التاء وأدغمها في الطاء، وبقي الياء ليدل بها على الاستقبال وجزمه بحرف الشرط.

- انظر ابن مجاهد، المصدر نفسه، ص90.

﴿فِيضَعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245].	(يُضَاعِفُهُ) [ف]	رفع الفاء. ونصبها.	الرفع	. (وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب ... رفع يضاعف) [ج2، ص1435].
﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ﴾ [البقرة: 254].	(بيع)	النصب من دون تتوين. الرفع والتتوين ⁽¹⁾ .	. لم يتعرض لهذه المسألة النحوية في هذا الموضع من القرآن.	
﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: 259].	(أَعْلَم)	الرفع. والسكون.	السكون	. (أولى القراءتين بالصواب في ذلك... بوصل الألف وجزم الميم على وجه الأمر من الله) [ج2، ص1532].
﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271].	(يكفر. تكفر)	الرفع . والجزم.	(تُكْفَرُ). الجزم.	. (أولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: (وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ) بالنون وجزم الحرف). [ج2، ص1584].
﴿فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: 282]. ⁽²⁾	(فتذكر)	الرفع . والنصب	(تَذَكَّرَ) . النصب.	(والصواب من القراءة عندنا ... بتشديد الكاف ونصب الراء). [ج2، ص1622].
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا﴾ [البقرة: 282].	(تجارة).	. الرفع. والنصب.	الرفع.	(فإن الذي أختار من القراءة ثم لا أستجيز القراءة بغيره الرفع). [ج2، ص1629، 1630].
﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284].	(يَغْفِرُ. يُعَذِّبُ)	الرفع. والجزم. ⁽³⁾ .	. لم يتعرض لهذه المسألة النحوية في هذا الموضع من القرآن.	

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص187.

(2) - صح في كلمة (فتذكر) الرفع والنصب، فحجة من رفع أنه استأنف الفعل بعد الجواب بالفاء، والحجة لمن نصب أنه عطفه على (تضل)، وقد عملت فيه (أن) المفتوحة، ومثله: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284].

- انظر ابن مجاهد، المصدر نفسه، ص104.

(3) - انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص180، 181.

. المبحث الثاني : تطيل المجموعة الأولى من شواهد (سورة البقرة):

- 1 - قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَوَةٌ﴾ [البقرة: 07].
- 2 - قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 37].
- 3 - قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117].
- 4 - قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119].
- 5 - قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا ...﴾ [البقرة: 177].

تحليل الشواهد.

وبدأيننا في التحليل ستكون بعزّو القراءة إلى القراء السبع، قراء الأمصار السابق ذكرهم، ثم إعراب الكلمة التي هي موضع الخلاف، والغاية هي الوصول إلى الدلالة، لأن الإعراب فرع المعنى فـ " الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يرجع إليه ... " . (1)

العلامة الإعرابية حمّالة أوجه، فحيث مالت (2) مال المعنى، فالدلالة شطر من مسارها متوقف على ما تحمله العلامة الإعرابية من معان، فهُمّا إبراز الدلالة سواء المختارة لدى ابن جرير أو المعرض عنها، وذكر المرجحات، التي اعتمدها مع التنويه بقيمة المعرض عنه.

نختم تحليلنا لكل شاهد بنقد ومناقشة الوجه المختار عند ابن جرير، وذلك بإبراز قوته أو ضعفه والحجج المرصودة لذلك مع إبداء رأينا الشخصي.

- فما هي دلالة العلامات الإعرابية على اختلافها في هذه الشواهد القرآنية التي تضمنتها هذه السور ؟.

- ما هي الوجهة الدلالية التي تحتملها كل حركة إعرابية ؟.

- ماهي اختيارات ابن جرير الإعرابية في هذه السورة وما هي مرجحاته ؟.

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د، ط، ت)، ص28.

(2) - المراد بقولنا (مالت): تغيرت العلامة من رفع إلى نصب ...، فهذا التَّغْيِيرُ يُغَيِّرُ المعنى غالبا، وتَغْيِيرُ الحركة يجلبه العامل.

- هذه الأسئلة وغيره سَنَطْرُقُهَا من خلال تحليل ما أحصيناه من شواهد .⁽¹⁾

(1) - أحصينا في (سورة البقرة) تسعة عشر شاهداً، هذه الشواهد سنقوم بتحليل معظمها.

الموضع الأول:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار ⁽¹⁾
﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: 07]	(غشاوة).	الرفع. والنصب.	الرفع	. (وذلك هو القراءة الصحيحة عندنا). [ج1، ص198].

1 - الشاهد بِتَمَامِهِ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ^ط وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ

غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: 07]

2 - سند القراءة: اختف القراء في قراءة (غشاوة) رفعا و نصبا، حيث قرأ كلهم: " (غشاوة) في البقرة رفعا وبالألف، إلا أن المفضل بن محمد روى عن عاصم ﴿وَعَلَىٰ

أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ نصبا " . (2)

3 - معنى المفردة:

(الغشاوة): في كلام العرب: الغطاء⁽³⁾، ومنه قول الحارث بن خالد بن العاص:

" تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فَلَمَّا انْجَلَتْ قَطَعْتُ نَفْسِي أَلُومَهَا

ومنه يقال: تغشاهُ الهمُّ: إِذَا تَجَلَّلَهُ وَرَكَبَهُ " . (4)

(1) - هذا العنوان يشير إلى الصيغة التي عبر بها ابن جرير عن اختياره، وأحلنا على تفسيره: (جامع البيان)، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، وآخرون.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص138، 139.

(3) - مجمع اللغة العربية بمصر، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ، 2004م، ص653.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص199.

4 - رواية الرفع، رفع: (غشاوة):

* توجيه دلالة الرفع.

أ - إعراب وتوضيح:

(غشاوة): مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(على أبصارهم): شبه الجملة من الجار والمجرور متعلق بخبر محذوف.

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

تضمنت هذه الآية في عمومها إخبار من الله لنبيه محمد ﷺ عن حال هؤلاء الكفار من أحبار اليهود وأمثالهم، الذين خُتم على قلوبهم وسمعهم، وجعلت غشاوة على أبصارهم تمنعهم من رؤية الحق، فلا ينتفعون بذكرى ولا يتعظون بموعظة، بل أمِنوا مكر الله، " مع علمهم بصدقه وصحة أمره " .⁽¹⁾

قرئت هذه اللفظة القرآنية (غشاوة) بالرفع والنصب، وممَّن تتبع دلالة العلامات وبين معانيها في القرآن الكريم ابن خالويه⁽²⁾، وذلك في كتابه (الحجة في القراءات)، إذ يقول مثلاً عن الرفع في كلمة (غشاوة): " فالحجة لمن رفع أنه استأنف الكلام مبتدئاً، ونوى به التقديم وبالخبر التأخير، فكأنه قال: وغشاوة على أبصارهم " .⁽¹⁾

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص199.

(2) - صنف ابن خالويه كتاباً وسمه: (بالحجة في القراءات السبع)، تعرض فيه لاختلاف القراء السبع في قراءات القرآن الكريم، وذكر دليل كل قراءة من علم النحو والصرف وشتى علوم العربية، يقول - رحمه الله - : " فإني تدبَّرتُ قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهاً لا يُمنع فوافق باللفظ والحكاية، طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على وجه الآثار " .

- انظر ابن خالويه، الحجة، ص62.

فالمعنى وفق قراءة الرفع هو: الختم على القلوب و السمع، والغشاوة على الأبصار، فالجملة الأولى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ^ط ﴾ جملة فعلية ابتدائية تدل على التجدد والحدوث، وعطفت عليها جملة ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ وهي جملة اسمية مؤلفة من (مسند إليه، ومسند)، ودلالاتها الثبوت، وبهذا التنوع التعبيري كان التركيب القرآني أبلغ و " أكد، لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث، والاسمية تدل على الثبوت، وكان تقديم الفعلية أولى، لأن فيها أن ذلك قد وقع وفرغ منه، وتقديم المجرور الذي هو (على أبصارهم) مصحح لجواز الابتداء بالانكسار مع أن فيه مطابقة بالجملة قبله، لأنه تقدم فيها الجزء المحكوم به " (2)، فالجملة الأولى تقدم فيها المسند، وهو الفعل (ختم)، وكذا الأمر بالنسبة للجملة الثانية، حيث تقدم فيها المسند، وهو الخبر (على أبصارهم).

قال ابن جرير: " وذلك أن (غشاوة) مرفوعة بقوله: ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ ﴾، فذلك دليل على أنه خبر مبتدأ، وأن قوله: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾، قد تنهاى عند قوله: ﴿ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ^ط ﴾.

5 - رواية النصب، نصب: (غشاوة).

* توجيه دلالة النصب.

أ - إعراب وتوضيح:

(غِشَاة): النصب على تقدير فعل محذوف، كأنه قال جلَّ شأنه: (وجعل على

(1) - ابن خالويه، الحجة، ص67.

(2) - أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف)، البحر المحيط في التفسير، عناية الشيخ زهير جعير، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د، ط، ت)، ج1، ص176.

أبصارهم غشاوة).

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

الذي يتبادر من معنى قراءة النصب هو: أن الله جعل على أبصار الذين كفروا بنبيه غشاوة، وبهذا يكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية، فالذي يقدر من محذوف هو الفعل (جعل)، أي: (جعل على أبصارهم غشاوة)، وهذا ما بيّنه ابن جرير - رحمه الله - حين رجّح قراءة الرفع في كلمة (غشاوة)، مقرّراً بأن للنصب مخرجا معروفا في العربية، مستفهما قائلًا: " وما وجه مخرج النصب فيها ؟ " ⁽¹⁾، ثم أجاب بقوله: " إن تَنَصَّبَهَا بِإِضْمَارِ (جعل)، كأنه قال: وجعل على أبصارهم غشاوة، ثم أسقط (جعل)، إذ كان في أول الكلام ما يدل عليه " ⁽²⁾، قال ابن خالويه: " الحجة لمن نصب: أنه أضمر مع الواو فعلا عطفه على قوله: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾، وجعل على أبصارهم غشاوة " ⁽³⁾، فحذف ربنا جلَّ وعلا الفعل، وهذا سبيل مشهور معروف في لغة العرب، وهو مستساغ إذا دلَّ عليه دليل، قال ابن مالك: " وحذف ما يُعلم جائز كما تقول (زيدٌ) بعد (من عند كما ؟) " ⁽⁴⁾. ومثاله قول الشاعر: " يَا لَيْتَ بَعْلَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سِيفًا وَرَمَحًا.

أي: متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً " ⁽⁵⁾.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص198.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص198.

(3) - ابن خالويه، الحجة، ص67.

(4) - ابن مالك، متن ألفية ابن مالك، ص32.

(5) - الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م، ج1، ص84.

- كما يحتمل نصبها على إتباعها موضع السمع إذ كان موضعه النصب، وهذا

ما يراه ابن جرير في تخريج ثان لقراءة النصب، حيث يقول: " وإن لم يكن حسنا إعادة العامل فيه على (غشاوة)، ولكن على إتباع الكلام بعضه بعضا كما قال - تعالى ذكره - ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّحَلَّدُونَ ﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾، ثم قال: ﴿ وَفَكَهَّةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّروْنَ ﴾ ﴿١٩﴾ وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢٠﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢١﴾ [الواقعة: 17...22]. فخفض اللحم والحرور⁽¹⁾ على العطف به على الفاكهة إتباعا لآخر الكلام أوله، ومعلوم أن اللحم لا يطاف به ولا بالحرور العين، ولكن ذلك كما قال الشاعر يصف فرسه:

علفتها تبنًا وماء باردا حتى شئت همالة عيناها.

ومعلوم أن الماء يشرب ولا يعلف به، ولكنه نصب ذلك على ما وصفت قبل " .
(2)

- كما يحتمل من هذه القراءة: أن الله جعل على أبصار الذين كفروا بنبيه غشاوة، متضمنة معنى الختم، قال أبو حيان " ويحتمل عندي أن تكون (غشاوة) اسما وُضع موضع مصدر من معنى ختم، لأن معنى (ختم) غشى وستر، كأنه قيل: (تَغْشِيَةٌ) على سبيل التأكيد، وتكون (قلوبهم) و(سمعهم) و(أبصارهم) مختوما عليها مغشاة " (3)، إِلَّا أَنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ (جَعَلَ) أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) - يقرأ (الحرور) بالرفع والخفض.

- انظر ابن خالويه، الحجة، ص340.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص198، 199.

(3) - أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص177.

6 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير من القراءة قراءة الرفع، حيث قال: " وذلك أن ﴿ غَشَوَهُ ﴾ مرفوعة بقوله: ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ ﴾، فذلك دليل على أنه خبر مبتدأ، وأن قوله ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾، قد تناهى عند قوله: ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾، وذلك هو القراءة الصحيحة عندنا " . (1)

7 - مرجحات ابن جرير:

اعتمد ابن جرير في ترجيحه لهذه القراءة على حجتين، أولهما: الإجماع، والمراد به إجماع أغلب قراء الأمصار إلا ما يستثنى (2)، حيث يقول: " اتفاق الحجة من القراء والعلماء على الشهادة بتصحيحها، وانفراد المخالف لهم في ذلك وشذوذه عما هم على تخطئته مجمعون، وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهدا على خطئها " . (3)

والثاني: دليل النقل، حيث إن كلام الله وكلام النبي ﷺ وكلام من يوثق بفصاحته لم ينقل منه ما يؤيد هذا التركيب، " (فالختم) غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله ولا في خبر رسول الله ﷺ ولا موجودة في لغة أحد من العرب، وقد قال تبارك وتعالى: ﴿ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ ﴾، ثم قال: ﴿ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاةً ﴾ [الjasية:23]، فلم يدخل البصر في معنى الختم، وذلك هو المعروف في كلام

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص198.

(2) - بُيِّنَ في سند القراءة.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص198.

العرب، فلم يجز لنا ولا لأحد من الناس القراءة بنصب الغشاوة لما وصفت من العلتين اللتين ذكرت " . (1)

8 - مناقشة ونقد:

والذي يقال بعد هذا العرض، أن قراءة النصب متواترة، وهي رواية لعاصم وهو قارئ مشهور، أحد القراء السبع، ويُلتمس لابن جرير أبلغ المخارج في ترجيحه، فلعل المقصود عنده بالشذوذ تلك الشهرة المطبقة التي عليها معظم القراء في قراءة هذه الآية، قال أبو جعفر النحاس: " السلامة ... أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: أحدهما أجود لأنهما جميعا من النبي ﷺ " (2)، وممن نصَّ على هذا، ابن خالويه مقررًا هذا المفهوم، إذ يقول: " اعلم وفقك الله أن قراءة هؤلاء السبعة متصلة برسول الله ﷺ وكل من قرأ بحرف من هؤلاء السبعة فقد قرأ قراءة رسول الله ﷺ " . (3)

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص198.

(2) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص340.

(3) - ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج1، ص159.

الموضع الثاني:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 37].	(آدم). (كلمات).	- رفع (آدم) و نصب (كلمات) ⁽¹⁾ . - نصب (آدم) ورفع (كلمات).	- رفع (آدم) و نصب (كلمات).	(فغير جازع عندي في القراءة إلا رفع (آدم)). [ج1: ص352].

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ^ع

إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ

كَلِمَاتٍ﴾، " فقرأ ابن كثير وحده: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، أي بنصب (آدم)

ورفع (كلمات)، وقرأ الباقون: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ " . ⁽²⁾

3 - رواية الرفع، رفع (آدم)، ونصب: (كلمات).

* توجيه دلالة رفع: (آدم)، ونصب: (كلمات).

أ - إعراب وتوضيح:

(آدم): فاعل (تلقى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(كلمات): مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع

(1) - منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص153.

مؤنث سالم.

ب - المعنى وفق قراءة الرفع: رفع (آدم)، ونصب: (كلمات):

ممّا يستنبط من دلالة الرفع لكلمة (آدم) ونصب (الكلمات)، أن آدم ﷺ تلقى هذه الكلمات بالقبول والانقياد، أي أخذها تلقياً واجتهاداً، ف " الحجة لمن رفع (آدم) أن الله تعالى لمّا علّم (آدم) (الكلمات) فأمره بهنّ، تلقاهنّ بالقبول عنه " .⁽¹⁾

فتوجيه المعنى: أن " (آدم) تعلّم (الكلمات) من ربه، فقل تلقى (الكلمات)، والعرب تقول تلقيت هذا من فلان، معناه أن فهمي قبله من لفظه " ⁽²⁾، فنصّ بهذا على الأخذ والتلقي: " أي أخذها تلقياً واجتهاداً " .⁽³⁾

4 - رواية النصب، نصب: (آدم)، ورفع: (كلمات).

* توجيه دلالة النصب، نصب: (آدم)، ورفع: (كلمات).

أ - إعراب وتوضيح:

(آدم): مفعول به منصوب لـ: (تلقى) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(كلمات): فاعل (تلقى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ملاحظة: ما يلاحظ بناءً على هذا وقوع تعاكس بين الفاعل والمفعول، وهذا ما عبر عنه الشاطبي بقوله:

(1) - ابن خالويه، الحجة، ص75.

(2) - الأزهري، معاني القراءات، تحقيق ودراسة عيد مصطفى درويش، عوض بن محمد القوزي، دار المعارف، الرياض، ط1، 1412هـ، 1991م، ج1، ص146، 147.

(3) - السمين الحلبي (الشيخ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم)، عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، 1996م، ج4، ص37.

"و (آدم) فارفع ناصبا (كلماته) بكسر، وللمكي عكس تحوّلًا.

قال السيوطي: وعلى هذا (تحوّلًا) الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا، ولم يضر ذلك في المعنى، لأن ما تلقاك فقد تلقيتّه " . (1)

ب - المعنى وفق قراءة النصب، نصب: (آدم)، ورفع: (كلمات):

قرئ بنصب (آدم) ورفع (كلمات)، فعلى هذا الإعراب فإن (كلمات) هي التي تلقت آدم، وأنقذته بتوفيق من الله سبحانه، لأن من تلقاك فقد تلقيتّه، ف " لمّا كانت (الكلمات) هي المنقذة لـ(آدم) بتوفيق الله تعالى له، لقبوله إيّاها ودعائه بها كانت (الكلمات) فاعلة، وكان الأصل على هذه القراءة: ﴿فَتَلَقْتُ ءَادَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾، ولكن لمّا بعد ما بين المؤنث وفعله حسن حذف علامة التأنيث، وهذا أصل يجري في كل القرآن ... ومنه قولهم: (حضر القاضي اليوم امرأة)، و قيل إن (الكلمات) لمّا لم يكن تأنيثه حقيقة حمل على معنى الكَلِمَ فذُكِّرَ " (2)، فهذا سبيل في العربية معروف سار عليه القرآن، قال ابن خالويه: " والحجة لمن نصب (آدم) أن يقول ما تلقاك فقد تلقيتّه، وما نالك فقد نلتّه وهذا يسميه النحويون المشاركة في الفعل " . (3)

5 - اختيار ابن جرير لعلامة الرفع ومرجحاته:

اختار ابن جرير من القراءة قراءة الرفع - رفع (آدم) و نصب (كلمات) - حيث يقول: " فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم)، على أنه المتلقي الكلمات " . (4)

(1) - السيوطي، شرح الشاطبية، تحقيق أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، الأندلس، ط1، 2004م، ص184.

(2) - القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن، اعتناء وتصحيح الشيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط2، 1423هـ، 2003م، ج1، ص326.

(3) - ابن خالويه، الحجة، ص75.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص352.

6 - مرجحاته:

اعتمد ابن جرير في ترجيح قراءة الرفع في كلمة (آدم)، والنصب بالكسرة نيابة على الفتحة في (كلمات)، على الإجماع، وهو إجماع القراء الستة، وانفراء ابن كثير على ما بيناه سابقا، وفي هذا يقول: " فغير جائز في القراءة إلا رفع (آدم) على أنه المتلقي (الكلمات) لإجماع الحجة من القراءة وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى (آدم) دون (الكلمات)، وغير جائز الاعتراض عليها، فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ " . (1)

7 - مناقشة ونقد:

إن من معاني هذه الآية القرآنية هو ما دلّت عليه العلامتان (علامة الرفع والنصب)، وهذا من قبيل الاتساع في المعنى الذي خصّ الله به كتابه المعجز، وهو " أن الله - جل ثناؤه - لَقِيَ (آدم) (كلمات)، فتلقاهن آدم من ربه فقبلهن وعمل بهن وتاب بِقِيلِهِ إِيَّاهُن ... معترفا بذنبه، متصلا إلى ربه من خطيئته، نادما على ما سلف منه من خلاف أمره، فتاب الله عليه بقبوله (الكلمات) التي تلقاهن منه وندمه على سالف الذنب منه، والذي يدل عليه كتاب الله: أن (الكلمات) التي تلقاهن (آدم) من ربه هن (الكلمات) التي أخبر الله عنه أنه قالها متصلا بِقِيلِهِ إلى ربه معترفا بذنبه، وهو قوله: ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الأعراف: 23] " . (2)

كما يحتمل أن (الكلمات) هي التي تلقت (آدم)، وأنقذته بتوفيق من الله سبحانه، لأن من تلقاك فقد تلقيته، وهذا ما ذكر القرطبي وغيره، وسبق أن بيناه، هذا والله أعلم

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص352.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص355.

الذي نعتقده أن قراءة النصب متواترة، وهي قراءة ابن كثير وهو قارئ مشهور، أحد القراء السبع، وحال هؤلاء أنهم أخذوا القراءة كابرا عن كابر، عن رسول الله ﷺ فقراءتهم: " متصلة برسول الله ﷺ وكل من قرأ بحرف من هؤلاء السبعة فقد قرأ قراءة رسول الله ﷺ، لأن ابن كثير قرأ عن مجاهد (ابن جبير أبي الحجاج)، وقرأ مجاهد عن ابن عباس وقرأ ابن عباس عن أبي بن كعب، وقرأ أبي عن رسول الله، وقد قرأ النبي ﷺ على أبي ليأخذ أبي ألفاظ رسول الله ﷺ " (1)، وبناء على هذا تلتمس الأعذار لابن جرير في وصف هذه القراءة بالشذوذ، فلعل المقصود بالشذوذ عنده انفراد ابن كثير بهذه القراءة دون غيره.

الموضع الثالث:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117].	(فيكون).	الرفع. والنصب.	الرفع	(فبيِّنْ بذلك أن الذي هو أولى بقوله: (فَيَكُونُ) الرفع). [ج1: ص666].

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، في نصب

نون (فيكون) وضمها، " فقرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ... وقرأ الباقر: ﴿

(1) - ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج1، ص15، 16.

فَيَكُونُ ﴿رفعا " . (1)

3 - رواية الرفع، رفع: (فيكونُ).

* توجيه دلالة رفع: (فيكونُ).

أ - إعراب وتوضيح:

(كُنْ): فعل أمر تام، بمعنى (حدث)، مبني على السكون الظاهر على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، (ف): للاستئناف، (يكونُ): فعل مضارع تام، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

- جملة (كن): في محل نصب مقول القول. جملة (يكون): في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، والجملة الاسمية معطوفة على جملة (يقول) أو هي استئنافية . (2)

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

فالمعنى على قراءة الرفع في: (فَيَكُونُ) في قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ صِحَّة الوقف على (كُنْ)، وتكون الفاء في (فَيَكُونُ) للاستئناف، أي يقول له: " كُنْ، فهو يكون " (3)، فربنا إذا أراد أن يقضي أمرا، والأمر هو واحد الأمور، ومعناه الشؤون، فإن ذلك لا يصعب عليه، أي: لا يقول له إلا (كُنْ) مرة واحدة بدون تكرار، فيحدث كما أمره الله سبحانه وتعالى، على ما أراد الله عز وجل.

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص168، 169.

(2) - محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، دار الرشيد، دمشق، ط2، 1415هـ، 1995م، ص246.

(3) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص128.

كما يحتمل أن يكون هذا خبر من الله تعالى عن عظيم قدرته، وليس أمراً، " إذ ليس ثم مأمور، يكون (كُنْ) أمراً له، والمعنى: فإنما يقول له: (كن فيكون، فهو يكون). (1)

إلا أن هذا المفهوم - (ليس ثم مأمور يكون (كُنْ) أمراً له) - قابل للنقاش لكون الله جل وعلا عالم بكل شيء، فهذه المأمورات موجودة في علمه تعالى، " فالله عالم بكل ما هو كائن قبل كونه، فلما كان ذلك كذلك كانت الأشياء التي لم تكن وهي كائنة لعلمه بها قبل كونها، نظائر التي هي موجودة، فجاز أن يقول لها: (كوني)، ويأمرها بالخروج من حال العدم إلى حال الوجود، لتصوّر جميعها له، ولعلمه بها في حال العدم". (2)

4 - رواية النصب: نصب: (فيكون).

* توجيه دلالة نصب: (فيكون).

أ - إعراب وتوضيح:

- (ف): للسببية.

- (يكون): فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية.

- جملة: (فَيَكُون): تكون جواباً للأمر (كُنْ)، أي: فبسبب ذلك يكون، وتكون الفاء

للسببية. (3)

(1) - مكي (أبو محمد بن أبي طالب القيسي)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مؤسسة

الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ، 1984م، ج1، ص261.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، ...، ج1، ص665.

(3) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص128.

ملاحظة: الذي يلاحظ، نَصَب الفعل المضارع (فَيَكُون) بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر، يقول ابن مالك في ألفيته:

" وبعد (فا) جواب نفي أو طلب محضين (أن) وسببها حتم نَصَب " . (1)

فمعنى هذا أن (أن) تنصب الفعل المضارع وهي واجبة الحذف، بعد الفاء المجاب بها عن نفي محض أو طلب محض.

- فمثال النفي (2): (ما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)، أما الطلب (3) فيشمل: " (الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، و التمني) " . (4)

ونمثل للأمر، لأن سياق حديثنا سيق لأجله، فمثاله: (انْتَبِهْ فَأَكْرَمَكَ)، ومنه:

" يَأْنِاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا " . (5)

أي نصب الفعل: (نستريح) بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر، وكذلك الشأن في قراءة (فَيَكُون) بالنصب.

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

فالمعنى على قراءة النصب في: (فَيَكُون)، في قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ

(1) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج4، ص10.

(2) - ومعنى كون النفي محضا: " أن يكون خالصا من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصا منه وجب رفع ما بعد الفاء نحو: (ما أنت إلا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) " .

- محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج4، ص10.

(3) - يشترط في الطلب أن يكون محضا، ومعناه: " ألا يكون مدلولا عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر، فإن كان مدلولا عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: (صَهْ فَأَحْسُنْ إِلَيْكَ)، و(حسبك الحديث فينأم الناس) " .

- انظر محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج4، ص12.

(4) - محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج4، ص10.

(5) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج4، ص10.

فَيَكُونُ ﴿﴾، أن الله تعالى يقول للشيء (كُنْ)، فبسبب ذلك (يَكُونُ)، وتكون الفاء للسببية، فكلُّ عَظِيمٍ هَيِّنٌ أمام عَظِيمٍ قَدْرَتِهِ، إنَّسَهُمْ وَجَنُّهُمْ وَحَيَوَانَهُمْ وَكَذَا جَمَادِهِمْ، " وذلك لأن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، يشمل الأمور المتعلقة بالحيوان والمتعلقة بالجماد، فالجماد إذا قال الله تعالى له: (كُنْ) كان، ومنها أنه ليس بين أمر الله بالتكوين، وتكوُّنِهِ تَرَاخٍ، بل يكون على الفورية، وذلك لقوله تعالى: (فَيَكُونُ)، بالفاء، والفاء تدل على الترتيب والتعقيب " . (1)

5 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير من القراءة قراءة الرفع حيث يقول: " فَبَيَّنَّ بِذَلِكَ أَنَّ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِقَوْلِهِ: (فَيَكُونُ) الرفع على العطف " . (2)

6 - مرجحات ابن جرير:

اعتمد ابن جرير في ترجيحه لهذه القراءة على مرجح لغوي، وهو أن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه إعراباً، حيث يقول: " وإذا كان الأمر في قول الله جلَّ ثناؤه: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، هو ما وصفنا من أن حال أمره الشيء بالوجود حال وجود المأمور بالوجود، فَبَيَّنَّ بِذَلِكَ أَنَّ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِقَوْلِهِ: (فَيَكُونُ) الرفع على العطف على قوله: (يَقُولُ) " . (3)

فاختيار ابن جرير قراءة الرفع في (فَيَكُونُ) سوغه السياق من وجهين، أولها: من حيث المعنى، وهو عدم وجود فاصل بين أمر الله وما أمر به سبحانه، وثانيهما: من حيث اللفظ: وهو اتحاد حركة المعطوف عليه وهو الفعل: (يقولُ)، وحركة المعطوف

(1) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص129، 130.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص666.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص666.

(فَيَكُونُ)، وكلاهما مرفوع بالضمّة في اختيار ابن جرير، وبهذا اتحد المعنى واللفظ، فكان هذا السياق أقوى ما يكون في نظره، ومنه جاء اختياره، حيث يقول: " فبيّن بذلك أن الذي هو أولى بقوله: (فَيَكُونُ) الرفع على العطف على قوله: (يَقُولُ)، لأن القول والكون حالهما واحد، وهو نظير قول القائل: (تَابَ فُلَانٌ فَاهْتَدَى)، (واهْتَدَى فُلَانٌ فَتَابَ)، لأنه لا يكون تائباً إلا وهو مهتدٍ، ولا مهتدياً إلا وهو تائب، فكذا لا يمكن أن يكون الله أمراً شيئاً بالوجود إلا وهو موجود، ولا موجود إلا وهو أمره بالوجود " . (1)

7 - مناقشة ونقد:

المعنى اللائق الذي تحمل عليه الآية، هو عموم قدرة الله عز وجل، في إيجاد الأشياء من عدم، فله مطلق ذلك، " بل هو مالك السماوات والأرض وما فيهما، كل ذلك مقر له بالعبودية بدلالته على وحدانيته، وأنى يكون له ولد، وهو الذي ابتدع السماوات والأرض من غير أصل، كالذي ابتدع المسيح من غير والد بقدرته وسلطانه، الذي لا يتعذر عليه شيء أراده، بل إنما يقول له إذا قضاه فأراد تكوينه (كُنْ)، فيكون موجوداً كما أراده وشاءه، فكذا كان ابتداعه المسيح وإنشاءه إذ أراد خلقه من غير ولد " . (2)

قرئت هذه الآية: ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ برفع الفعل (فَيَكُونُ) وينصبه، أما قراءة الرفع فهي قراءة الجمهور، وانفرد مقرئ الديار الشامية (ابن عامر) بالنصب، وكلاهما قراءة سبعية متصلة لا ترد، " فالسلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: أحدهما أجود لأنهما جميعاً عن

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص666.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص667.

النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا " . (1)

فهذا الموضع من القرآن: ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾،
تضمّن حصراً، ولذلك جاز فيها الرفع والنصب، وإلى هذا أشار الأشموني بقوله: " قد
تضمّر أن بعد حصر ب (إنما) اختياراً " (2)، ثم مثل لذلك بقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا
قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ في قراءة من نصب.

الموضع الرابع:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119].	(تسأل).	. ضم التاء ورفع اللام. . بفتح التاء وإسكان اللام.	الرفع	(والصواب عندي من القراءة...). [ج1، 672].

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في قراءة قوله: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾

في ضم التاء مع رفع اللام، وفتحها مع جزم اللام، " فقرأ نافع وحده (تسأل) مفتوحة
التاء مجزومة اللام، وقرأ الباكون (تسأل) مضمومة التاء مع رفع اللام " . (3)

(1) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص340.

(2) - الأشموني (أبو الحسن)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار
الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ، 1955م، ج3، ص665.

(3) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص169.

3 - رواية الرفع، رفع: (تُسأل).

* توجيه دلالة الرفع، رفع: (تُسأل).

أ - إعراب وتوضيح:

(لا): نافية، لا محل لها من الإعراب.

(تُسأل): فعل مضارع مبني لما لم يسمى فاعله، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت).

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

الدلالة التي تستفاد من الرفع وبناء الفعل لما لم يسم فاعله في هذا الموضع هي: عدم سُؤلك يا نبي الله عن أصحاب الجحيم، أي لا يسألك الله عنهم، لأنك بلغت الرسالة وحسابهم على الله، وعلى هذا يكون الأسلوب خبري، فنبي الله محمد ﷺ قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وترك الناس على المحجة البيضاء، قال تعالى: ﴿ أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: 03]، وبعد هذه البشارة والندارة لست مسؤولاً أيها النبي الكريم عن كفر، فمن اهتدى فلنفسه، ومن سلك طريقاً غير ذلك فمآله الخسران المبين.

" فالحجة لمن رفع: أنه أخبر بذلك، وجعل لا نافية بمعنى ليس" (1)، وانطلاقاً من هذا المعنى تظهر لنا قَائِد من جملة ما تضمنه هذا الخبر، ألا وهي وظيفة الرسل المتمثلة في إبلاغ الناس تبشيراً وإنذاراً، وليسوا مكلفين بهدايتهم أو السؤال عن أعمالهم.

(1) - ابن خالويه، الحجة، ص 87.

4 - رواية الجزم، جزم: (تَسأل).

* توجيه دلالة الجزم، جزم الفعل: (تَسأل).

أ - إعراب وتوضيح:

(لا): ناهية، لا محلّ لها من الإعراب.

(تَسأل): فعل مضارع مجزوم بـ (لا) وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره. والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

ب - المعنى وفق قراءة الجزم:

الذي يستفاد من دخول لا الناهية على الفعل المضارع هو النهي، أي أن الله جلّ وعلا خاطب نبيه الكريم ﷺ قائلاً: " إنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا لتبلغ ما أرسلت به، لا تسأل عن أصحاب الجحيم، فلا تسأل عن حالهم " (1)، وهذا الخطاب في غاية الأدب، مفهومه النهي عن السؤال عن حال أصحاب الجحيم.

ويؤيد هذا ما ذكر من آثار مفادها نهى النبي عن السؤال عن مثل هذا، وهو سؤاله عن مآل والديه، " فالحجة لمن جزم أنه جعله نهيا، ودليله: ما روي أن النبي ﷺ قال يوما: ليت شعري ما فعل أبواي ؟، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ

أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾، فإننا لا نأخذك بهم، والزم دينك " . (2)

فعلى هذه القراءة يكون قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾، أسلوبا إنشائيا، طريقه النهي، غرضه البلاغي التهويل والتعظيم، أي لا تسأل عن أصحاب

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص671.

(2) - ابن خالويه، الحجة، ص87.

الجحيم بما هم عليه، فإنهم في غاية من العذاب، لا يتصورها الإنسان، وهذا غاية ما يكون من الإنذار لهؤلاء المكذبين المخالفين الذين هم أصحاب الجحيم، ف (أصاب) جمع صاحب، وهو الملازم، و(الجحيم): النار العظيمة، ومن اسمائها: جهنم، السعير، النار.

فهذا الوجه الإعرابي - (الجزم) - فيه زيادة فائدة، وهي التهويل والتعظيم من حال أهل النار، ف " على هذه القراءة نستفيد فائدة ثانية: شدة عذاب أصحاب الجحيم - عياذا بالله - لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ " (1).

5 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير من القراءة رواية الرفع التي تستلزم الإخبار، حيث يقول: " والصواب عندي من القراءة في ذلك قراءة من قرأ بالرفع على الخبر " (2)، واعتمد في ذلك على مرجحات قوّت هذا المعنى لديه، فكأنَّ المعنى: يا أيها النبي: " ليس عليك من أعمال من كفر بك بعد إبلاغك إياه رسالتي تبعة، ولا أنت مسؤول عمّا فعل بعد ذلك " (3).

6 - المرجحات المعتمدة لدى الطبري:

أ - الإجماع:

من الأدلة التي اعتمد عليها ابن جرير في اختياره، ما أجمع عليه قراء الأمصار، حيث يقول: " قَرَأْتُ عَامَّةَ الْقُرَاءَةِ: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾، بضم

(1) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص130.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص672.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص672.

التاء من (تُسألُ)، ورفع اللام منها على الخبر... وقرأ ذلك بعض أهل المدينة (ولا تُسألُ) جزماً بمعنى النهي " . (1)

فعبارة (أغلب القراء)، في مقابل (بعض أهل المدينة) تدل دلالة واضحة أنَّ ما اختاره من قراءة هو ما عليه جمهور القراء، وهذا ما أثبتناه سالفاً في سند القراءة.

ب - مرجحات سياقية لغوية:

1 - السياق القبلي والبعدي للآية يدل على الإخبار لا النهي، حيث ذكر ربنا قصصاً عن أهل الكتاب، وعليه فـ " الواجب أن يكون تأويل ذلك الخبر على ما مضى ذكره قبل هذه الآية وعمَّن ذكر بعدها من اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر دون النهي عن المسألة عنهم " . (2)

2 - المشاكلة في العطف، حيث كان العطف في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بالواو، وكذا ما قبلها في قول الله تعالى: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، ومعلوم أن هذا الشطر من الآية: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، إخبار بلا خلاف، فلما اتَّحد العطف بالواو ترجح أن يكون ما عطف في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ إخباراً لا نهياً، بخلاف لو عطف بالفاء مثلاً، وفي هذا الصدد يقول الطبري: " مع أن في ابتداء الخبر بعد قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، بالواو بقوله ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ وتركه وصلَّ ذلك بأوله بالفاء، وأن يكون ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ولا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ أوضح الدلائل

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص672.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص672.

على أن الخبر بقوله: ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ أولى من النهي، والرفع به أولى من الجزم " .
(1)

ج - مرجحات نقلية

1 - لم يعهد عن رسول الله ﷺ أنه استقهم عن حال أهل النار حتى يُنْهَى عن هذا السؤال، و" لم يجر لمسألة رسول الله ﷺ ربه عن أصحاب الجحيم ذكر، فيكون لقوله: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ وجه يوجه إليه " . (2)

2 - عدم صحة الأخبار المذكورة عن النبي ﷺ في هذا السياق، وأبرزها حديث أبو كريب . (3)

7 - مناقشة ونقد:

لا يسألك أيها النبي الكريم ربك عن هؤلاء الذين حق فيهم العذاب من أصحاب الجحيم، لأنك بلغت، والحساب على الله، هذا على قراءة الرفع، أما على قراءة الجزم: لا تسأل أيها النبي الكريم عن أصحاب الجحيم وما هم عليه من العذاب، فأعظم به من عذاب، وهذا غاية ما يكون من الإنذار والتهويل لهؤلاء المكذبين المخالفين الذين هم أصحاب الجحيم، وعلى هذا فالقراءتان جامعتان: لمعنى الإخبار، والنهي الذي غرضه التهويل، وهذا من قبيل التوسع في المعنى الذي أضفته كل قراءة ف " القراءتان سبعيتان جامعتان للمعنى " (1)، ولا يصح رد ما صح سنده عن رسول الله.

(1) - الطبري، جامع البيان، تحقيق محمود محمد شاكر، ج1، ص560.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص672.

(3) - الذي يظهر أن هذه الآثار التي سيق في تفسير وجه النهي بسؤال النبي ﷺ عن حال والديه ومصيرهما، ضعيفة.

- الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص672. وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص256.

الموضع الخامس:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	ملاحظة
﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾ [البقرة: 177].	(البر).	النصب. والرفع.	- لم يتعرض ابن جرير لهذا الاختلاف في القراءة، ولم يختار أي وجه من الإعراب.

1 - الشاهد بتمامه: قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ

وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ

وَعَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ

وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا

عَاهَدُوا ۚ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۚ

وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: 177].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في رفع الراء ونصبها في كلمة (البر) في قوله

تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ [البقرة: 177]، " فقرأ حمزة وحده: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا

﴾، وقرأ الباقر (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا)، وروى حفص عن عاصم ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ مثل

حمزة، وروى هبيرة عن حفص عن عاصم الوجهين بالرفع والنصب " . (2)

3 - رواية الرفع، رفع: (البر).

(1) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص130.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص175.

* توجيه دلالة رفع: (البر).

أ - إعراب وتوضيح:

(ليس): فعل ماض جامد ناقص، من أخوات كان.

(البر): اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

(أن): حرف مصدري ونصب. (تولوا): فعل مضارع منصوب بأن، و(واو): الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل. والمصدر المنسبك مع (أن) و(الفعل) في محل نصب خبر (ليس).

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

المعنى وفق قراءة رفع (البر) هو: " ليس (البر) كله توليتكم لوجهكم قبل المشرق والمغرب، فيكون (البر) اسم (ليس) وتكون (أن تولوا) الخبر " (1)، ومفاده: أن الله أمر المؤمنين باتخاذ بيت المقدس قبلة أول ما أمر، ثم حولهم إلى الكعبة، فشقَّ هذا الأمر على فئة من أهل الكتاب وبعض المسلمين، فأنزل الله تعالى بيان حكمته في ذلك، وهو أن المراد إنما هو طاعة الله عز وجلَّ وامتنال أوامره والتوجه حيثما وجههم واتباع ما شرع، " فهذا هو البر والتقوى، وليس في لزوم التوجه إلى جهة من المشرق والمغرب " (2).

وَوَجَّهَ هذا المعنى الذي قرَّرناه، وهو: (ليس البر كله توليتكم لوجهكم قبل المشرق والمغرب)، يفهم باعتبار المحافظة على رتبة الكلام، حيث إن معمولي (ليس) كالفعل، فـ " رتبة الفاعل أن يلي الفعل، فلمَّا ولي (البر) (ليس) رفع، ولو نصب

(1) - الزجاج، معاني القرآن، ج1، ص245.

(2) - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص321.

(البرّ) لوجب أن يكون الكلام غير رتبته، وأن ينوي بـ (البر) التأخير، فيكون الكلام على رتبته التي أتت به التلاوة أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير " (1).

4 - رواية النصب: نصب: (البرّ).

* توجيه دلالة نصب (البرّ).

أ - إعراب وتوضيح:

(البرّ): خبر (ليس) مقدم منصوب. (أن تولوا): مصدر منسبك من (أن والفعل) في محل رفع اسم (ليس).

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

المعنى الذي يستشف من الآية بناء على جعل المصدر المؤول: (أن تولوا) اسما (ليس)، ونصب كلمة (البرّ) على أنها خبر، هو: " ليس توليتكم وجوهكم البر كلّهُ " (2)، وتامامه: " لكن البر الخصال التي أبينها لكم " (3) وقد ذكرها رينا سبحانه في تمام هذه الآية، ويحتمل أن يكون الخطاب موجها لليهود والنصارى، حسب ما ذكره ابن جرير . (4)

وهذا التركيب جائز لغة، شائع استعمالا، كيف لا وقد نطق به القرآن، بل هو أولى، لأن المصدر أحق بأن يكون اسما لـ (ليس) لأنه لا يتكرر، و(البر) قد يتكرر، فـ (أن) والفعل أقوى في التعريف، وأيضا فإن (أن) وصلتها تشبه المضمرة، لأنها لا

(1) - مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص281.

(2) - الزجاج، معاني القرآن، ج1، ص245.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص851.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص851.

توصف، كما لا يوصف المضمّر، فمن الأصول أنه إذا اجتمع مع (ليس) وأخواتها مضمّر ومظهر، فالمضمّر هو الاسم، لأنه أعرف، فلما كانت (أن) وصلتها كالمضمّر كانت أولى أن تكون هي اسم (ليس)، وقوي ذلك، ⁽¹⁾ لأن (أن) وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمّر، لأن معناها (توليتهم)، والمضاف إلى المضمّر أعرف مما فيه الألف واللام، والعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ (كان) وأخواتها، لأنه هو المخبر عنه، ولا يخبر إلا عن الأعرف دون النكرة . ⁽²⁾

5 - مناقشة ونقد:

خلاصة القول أن ابن جرير الطبري - رحمه الله - لم يتعرض لهذا الخلاف في هذه الآية، في تفسيره: (جامع البيان)، وكأنني به لم يتنبّد له رجحان أحدهما على الآخر، فالقراءتان حسنتان ⁽³⁾، ويجوز في البر وجهان: أن تقرأ (ليس البر أن تولوا) و(ليس البر أن تولوا)، فالذي نصب جعل (أن) مع صلتها، الاسم، فيكون المعنى: (ليس توليتكم وجوهكم البر كلّ)، ومن رفع (البر) فالمعنى: (ليس البر كله توليتكم)،

(1) - لقد لخص العكبري هذه المسألة، فقال: " قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ يقرأ برفع الرأ فيكون ﴿أَنْ تُولُوا﴾ خبر ليس، وقوي ذلك، لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول، ويقرأ بالنصب على أنه خبر (ليس) و﴿أَنْ تُولُوا﴾ اسمها، وقوي ذلك عند من قرأ به، لأن ﴿أَنْ تُولُوا﴾ أعرف من البر، إذ كان كالمضمّر في أنه لا يوصف، والبر يوصف، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ [العنكبوت:29] . وأضاف محقق التبيان: (سعد كريم الفقي) في الحاشية: " قرأ حمزة وحفص (البر) بالنصب لأن (ليس) من أخوات كان يقع بعدها المعرفتان، فتجعل أيهما شئت الاسم أو الخبر... فلما وقع بعد (ليس) (البر) نصبه، وجعل ﴿أَنْ تُولُوا﴾ الاسم، وأن المصدر أولى بأن يكون اسماً لأنه لا يتنكر و(البر) قد يتنكر، والفعل أقوى في التعريف، والتقدير على قراءة نصب (البر): " ليس توليتكم وجوهكم البر " .

- انظر العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق سعد كريم الفقي، دار اليقين،

مصر، ط1، 1422هـ، 2001م، ص111.

(2) - مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص281.

(3) - مكي، المصدر نفسه، ج1، ص281.

ومرده: أنَّ (ليس) تعمل عمل (كان)، فإذا وقع بعدها معرفتان صح جعل أحدهما
اسما لها والآخر خبرها، أو العكس.

المبحث الثالث: تحليل المجموعة الثانية من شواهد (سورة البقرة):

- 1 - قال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: 197].
- 2 - قال تعالى: ﴿وَرُزِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214].
- 3 - قال تعالى: ﴿.... مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾ [البقرة: 219].
- 4 - قال تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ....﴾ [البقرة: 233].
- 5 - قال تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: 240].

الموضع الأول:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [البقرة: 197].	(رفث). و (فسوق).	.الضم فيهما والتنوين. .النصب بغير تنوين.	بالضم فيهما والتنوين.	(فأعجب القراءات إليّ ... قراءة من قرأ: (فلا رفث ولا فسوق .. برفع (الرفث) و(الفسوق) وتنوينهما).[ج2، ص1065].

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثٌ وَلَا

فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾،

وذلك في نصب التاء والقاف، وضمهما، " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ)، بالضم فيهما والتنوين. وقرأ الباقون: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾، بالنصب

بغير تنوين . (1)

3 - معنى المفردات:

(الرَّفَثُ): " هو الإفحاش في الكلام، وقيل التعريض بذكر الجماع، وقيل هو

الجماع " . (2)

(الفسوق): " المعاصي كلها " . (3)

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص180.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1046.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1053.

(لا جدال في الحج): " النهي عن أن يجادل المحرم أحدا " . (1)

4 - رواية النصب، نصب (رفث) و(فسوق).

* توجيه دلالة نصب: (رفث) و(فسوق).

أ - إعراب وتوضيح:

- (فلا رفث): الفاء رابطة لجواب الشرط، (لا): نافية للجنس. (رفث) اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب.

- (ولا فسوق، ولا جدال): (و): حرف عطف. (لا فسوق، لا جدال): مثل إعراب (لا رفث). (في الحج): شبه جملة متعلق بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس في (لا جدال).

- وخبر (لا) الأولى والثانية محذوف، أي (فلا رفث في الحج ولا فسوق في الحج)، واستغني عن ذلك بخبر الأخيرة.

- ونظير هذا في باب المبتدأ والخبر قولك: (محمدٌ وعليٌّ وبكرٌ قائمٌ)، ف (قائم) خبر (بكر)، وخبر الأولين محذوف.

ملاحظة: يجوز البناء على الفتح في الجميع، و أن الجميع اسم (لا) الأولى، و(لا) مكررة لتوكيد النفي، والخبر هو: (في الحج) . (2)

ب - دلالة النصب:

فالمعنى وفق هذه القراءة أن (لا) تفيد النفي العام، أي نفي الجنس، فربنا نفى

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1057.

(2) - العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص161.

جميع الرفث وجميع الفسوق وجميع الجدال عن الحج المبرور، ف " قُرئاً بالنصب
 بغير تنوين، وأجمعوا على الفتح في (لا جدال)، وهو يقوي قراءة النصب فيما قبله،
 ولأن المقصود النفي العام من الرفث والفسوق والجدال وليكون الكلام على نظام واحد
 " (1)، ومثيل هذا: (لا رجال في الدار)، فتتفي جميع الرجال، ولا يحتمل أبداً أن يكون
 هناك رجالان مثلاً، فالحج المبرور هو الذي تجردت منه هذه المعاصي وانتفت عنه،
 فهذا إخبار من الله، ف " المقصود من الحج الذل، والانكسار لله والتقرب إليه بما
 أمكن من القربات والنتزه عن مقارفة السيئات، فإنه بذلك يكون مبروراً، والمبرور ليس
 له جزاء إلا الجنة " . (2)

5 - رواية التنوين بالرفع: (فلا رفث ولا فسوق).

* توجيه دلالة التنوين بالرفع في: (رفث)، (فسوق).

أ - إعراب و توضيح:

(فلا رفث): (الفاء): رابطة لجواب الشرط، (لا): نافية، غير عاملة، على مذهب

تميم، " فمذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس)، ومذهب تميم إهمالها " . (3)

(رفث): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. وخبره محذوف . (4)

(1) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص408.

(2) - السعدي (عبد الرحمن بن ناصر)، تيسير الكريم الرحمن، في تفسير كلام المنان، تقديم الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، والشيخ محمد بن صالح العثيمين، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ، 2002م، ص91، 92.

(3) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص249.

(4) - يجوز الإعراب الآتي: (فلا رفث): الفاء رابطة لجواب الشرط، (لا): نافية عاملة عمل ليس، (رفث): اسم (لا) النافية، مبني على الفتح في محل رفع.

(و لا فسوقٌ): (و) عاطفة، (لا) غير عاملة، (فسوقٌ) مبتدأ وخبره محذوف.

ملاحظة: قال تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾: تقرأ كلمة (جدال) عند القراء السبع

(1) بالنصب، وسبق أن فصلنا إعرابها في مستهل هذه الآية.

ب - المعنى على قراءة الرفع:

قراءة التتوين بالرفع على الابتداء ل (رفثٌ) و(فسوقٌ) في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ

وَلَا فُسُوقَ﴾، معناها النهي عن (الرفث) و(الفسوق) حال كوننا محرمين لأداء

حج أو عمرة، فالشطر الأول من هذه الآية - ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ - أسلوب

إنشائي، ف " من قرأ الأولين بالرفع والثالث (2) بالنصب فقد حمل الأولين على معنى

النهي، كأنه قيل فلا يكون رفث ولا فسوق، وحمل الثالث على الإخبار بانتفاء الجدال

" (3)، وإنما تنوعت حركة الإعراب تتوينا بالضم في (رفثٌ) و(فسوقٌ)، والنصب في

(لا جدالَ)، لأن معنى (لا جدالَ) خبر، وهو خلاف ما سبق، فيحتمل أن يكون

بمعنى لا شك في فرض الحج، ولا لبس في مواعده، فقد حُدِّد وقته وعلم أجله (4)،

(ولا فسوقٌ): (و): حرف عطف، (لا): نافية عاملة عمل ليس، (فسوقٌ): اسم (لا) مبني على الفتح في محل

رفع، وخبر (لا) الأولى والثانية محذوف، و تقدير الكلام: (لا رفث في الحج ولا فسوق في الحج)، ودل على

هذا، خبر (لا جدالَ)، الذي هو شبه الجملة (في الحج).

(1) - ابن خالويه، الحجة، ص94.

(2) - المراد بالثالث: (ولا جدالَ)، في قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾.

(3) - الرازي، تفسير الرازي، ج5، ص177.

(4) - نص الرازي في تفسيره أن معصية الجدال في الحج أعظم من معصية الرفث والفسوق، ورجَّح هذا انطلاقاً

من قراءة الرفع بالتتوين ل (رفثٌ) و(فسوقٌ) ونصب (جدالَ)، فقال: " أما الذين قرأوا الأولين بالرفع مع التتوين

والثالث بالنصب، فذلك يدل على أن الاهتمام بنفي الجدال أشد من الاهتمام بنفي الرفث والفسوق، وذلك لأن

الرفث عبارة عن قضاء الشهوة، والجدال مشتمل على ذلك ... والفسوق عبارة عن مخالفة أمر الله، والمجادل لا

قال ابن النحاس: " وإن شئت رفعت بالابتداء... لأن معناه... أنه قد زال الشك في أن الحج في ذي الحجة " . (1)

كما يحتمل على قراءة التنوين بالرفع لـ (رفث) و(فسوق)، في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ ونصب (جدال) في قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، نافية للوحدة.

- هذا الإعراب يقتضي أن يكون الشارع قد رخص في ضرب من الرفث أو الفسوق، وهذا هو المعروف عند أهل الصنعة النحوية في باب (لا) العاملة عمل ليس، إذ هي نافية للوحدة لا للجنس، فهل رُخص فيها في ضرب من ضروب الرفث أو الفسوق؟.

الظاهر أن الشارع حرم الرفث والفسوق والجدال، فلم يأذن في أي نوع منه، فـ " الرفث في كلام العرب الإفحاش... فإذا كان ذلك كذلك، وكان أهل العلم مختلفين

ينقاد للحق،... فلما كان الجدال مشتملا على جميع أنواع القبح لا جرم، خصّه الله تعالى في هذه القراءة بمزيد الزجر والمبالغة " .

- انظر الرازي، تفسير الرازي، ج5، ص176.

- الذي يقال تعليقا على هذا: أن الجماع قبل التحلل الأول، (قبل رمي جمرة العقبة) هو أشد محظورات الحج إثما وأعظمها تأثيرا في النسك، وقد يصل هذا التأثير إلى درجة بطلان الحج، فقد نقل قدامة بن جعفر قال: " أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه خلاف "، و قال ابن المنذر: " أجمع أهل العلم أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع " .

- انظر أبو مالك كمال السيد سالم، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، تعليقات ناصر الدين الألباني، عبد العزيز بن باز، محمد بن صالح العثيمين، المكتبة التوقيفية، القاهرة، مصر، (د، ط، ت)، ج2، ص197.

(1) - أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، مصر، ط2، 1405هـ، 1985م، ج1، ص294، 295.

في تأويله، وفي هذا النهي من الله عن بعض معاني الرفث أم عن جميع معانيه،
وجب أن يكون على جميع معانيه " . (1)

فتأويل الآية إذا: " فمن فَرَضَ الحج في أشهر الحج فأحرم فيهن، فلا يرفث عند
النساء، فيصرح لهن بجماعهن، ولا يجامعن، ولا يفسق بإتيان ما نهاه الله في حال
إحرامه بحجه، من قتل صيد، وأخذ شعر، وقلم ظفر، وغير ذلك مما حرم الله عليه
فعله و هو محرم " . (2)

لعل نكتة (لا) النافية للوحدة وما قصرت عنه من عدم تمحض النفي التام هي
التي جعلت بعض أهل النظر يقوي قراءة النصب ويرجحه على قراءة الرفع في هذه
الآية، فلا يكون استغراق النفي، " إذا رُفِعَ ما بعد (لا)، لأنها تصير بمعنى (ليس) ولا
تنفي إلا الواحد، والمقصود في الآية نفي جميع الرفث والفسوق، فكان الفتح أولى
لتضمنه لعموم الرفث كله، والفسوق كله، لأنه لم يرخص في ضرب من الرفث، ولا
في ضرب من الفسوق، كما لم يرخص في ضرب من الجدل. ولا يدل على هذا
المعنى إلا الفتح، لأنه للنفي العام " . (3)

6 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير من القراءة رواية التتوين بالرفع لـ (رفث) و(فسوق)، ونصب
(جدال)، وعبارته في ذلك واضحة إذ يقول: " فأعجب القراءات إليّ ... قراءة من
قرأ: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) برفع (الرفث) و(الفسوق) وتتوينهما،
وفتح (الجدال) بغير تتوين " (4)، والمعنى هو النهي، أي طلب الكف عن الرفث

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1052.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1057.

(3) - العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص161.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1065.

والفسوق حال الحج، " فلا يرفث ولا يفسق، أي لا يفعل ما نهى الله عن فعله ...، ولا يخرج عن طاعة الله في إحرامه " (1)، أما قوله تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ فهو إخبار من الله عن حال الحج، فقد بطلَ الجدل في أمره ووقته، فاستقام على حال واحد، " لا يتقدمه ولا يتأخره، وبُطِلَ فعل النسيء " (2).

ثم يجمل ابن جرير القول في آخر مبحثه لهذه المسألة بقوله: " فالذي هو أولى بالقراءة من القراءات، المخالفة بين إعراب (الجدال) وإعراب (الرفث) و(الفسوق) ليعلم سامع ذلك إذا كان من أهل الفهم باللغات أن الذي من أجله خولف بين إعرابيهما اختلاف معنئيهما، وإن كان صوابا قراءة جميع ذلك باتفاق إعرابه " (3).

7 - المرجحات المعتمدة لدى ابن جرير:

أ - الإجماع: من الأدلة التي اعتمدها ابن جرير في اختياره، ما نُقل من إجماع، حيث يقول: " فأعجب القراءات إلي في ذلك ... قراءة من قرأ: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)، وذلك هو قراءة جماعة البصريين، وكثيرا من أهل مكة، منهم عبد الله بن كثير وعمر بن العلاء " (4)، فعبارة: (جماعة البصريين، وكثيرا من أهل مكة) توحيان على ما ذكر من إجماع.

ب - السياق: لعلَّ اختلاف المعنى نهيا ونفيا هو المرجح الذي جعل ابن جرير يختار قراءة التثوين بالرفع لـ (رفث) و(فسوق)، ونصب (جدال)، بدلا عن قراءة النصب في الجميع: (رفث) و (فسوق) و (جدال)، وفي هذا المقام يقول: " ولكن لما

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1056.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1061.

(3) - المراد بـ (اتفاق إعرابه): قراءة النصب في كل: (الجدال) و (الرفث) و(الفسوق)، قال تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا

فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1065.

كان معنى الثالثة (جدال) مخالفاً معنى صَاحِبَتَيْهَا في أنها خبر ... وأن الأُخْرَيْنِ - (رفث) و(فسوق) - بمعنى النهي، ... ليعلم سامع ذلك ... أن الذي من أجله خولف بين إعرابيهما اختلاف مَعْنِيَّيْهِمَا " . (1)

8 - مناقشة ونقد:

الذي نعتقده أن القراءتين - التتوين بالرفع ل (رفث) و(فسوق)، والنصب ل (رفث) و(فسوق) - متواترتان، سَبْعِيَّتَانِ، كل واحدة مشتملة على معنى من المعاني، وهو ضرب من الاتساع في الدلالة، ففي قراءة من قرأ بالنصب، المعنى هو: نفي الرفث والفسوق والجدال عن الحج، وعلى هذا يكون الكلام على نَظْم واحد في عموم المنفي كله، ونَسْقُهُ حركة واحدة هي النصب، و هذه الصورة هي من صور الإخبار عن حال الحج المبرور، وأما قراءة الرفع بالتتوين فعلى النهي، أي فلا ترفثوا ولا تفسقوا حال كونكم محرمين بحج، ثم يبتدأ بالنفي: قال تعالى: ﴿وَلَا جِدَالَ﴾، ومن العلماء من اعتبر أن القراءتين منتهاهما واحد، هو النهي عن (الرفث) و(الفسوق) و(الجدال) حال الإحرام، يقول ابن عثيمين: " وفيها قراءتان: إحداهما: البناء على الفتح في (رفث) و(فسوق)، والثانية التتوين فيها، أما (جدال) فإنها بالبناء على الفتح على القراءتين، فقوله تعالى: (فَلَا رَفَثَ) نفي بمعنى النهي " . (2)

الموضع الثاني:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214].	(يقول).	النصب. والرفع.	النصب	(وكان النصب في (يقول)... أفصح وأصح من الرفع فيه). [ج2، ص1140].

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1064، 1065.

(2) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص254.

1 - **الشاهد بتمامه:** قال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: 214].

2 - **سند القراءة:** اختلف القراءة في نصب اللام ورفعها في قوله: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾، " فقرأ نافع وحده (حتى يقول) رفعا، وقرأ الباقر (حتى يقول) نصبا، وقد كان الكسائي يقرأها دهرًا رفعا ثم رجع إلى النصب " (1).

3 - **رواية النصب، نصب (يقول).**

* **توجيه دلالة نصب (يقول).**

أ - **إعراب وتوضيح:**

(حتى): حرف جر وغاية. (يقول): فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد (حتى). (الرسول): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والمصدر المؤول: (أن يقول) في محل جر بـ (حتى). الجار والمجرور متعلقان بالفعل (زلزلوا).

ولمزيد توضيح لهذا نورد قول ابن مالك: "

وبعد (حتى) هكذا إضمار أن حَتَّمْ ك: (جُدْ حَتَّى تَسِرَّ ذَا حَزْنٍ)". (2)

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 182.

(2) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 3، ص 09.

فمفاد كلامه أنه مما يجب إضمار (أن) بعده: (حتى)، ومثاله: (سرت حتى أدخل البلد)، ف (حتى) حرف جر، و(أدخل): منصوب ب (أن) المقدرة بعد (حتى)، هذا إذا كان الفعل بعدها مستقبلاً، أما إذا كان خلاف ذلك، كأن يكون حالاً أو مؤولاً به فيقول عنه:

" وَتَلَوْ (حتى) حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً به ارفعنَّ، وانصب المستقبل " . (1)

فتقول (سرت حتى أدخل البلد) بالرفع، إذا قلته حال دخولك، وكذلك يرفع إن كان الدخول قد وقع وقصدت به حكاية تلك الحال، نحو: (كنت سرت حتى أدخلها)، وهو المراد بقوله مؤولاً، أي مؤولاً بالحال.

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

مناسبة هذه الآية ما حلَّ بالمسلمين يوم الخندق، وما أصابهم " من الجهد والشدة والحر والخوف والبرد وضيق العيش وأنواع الأذى، وكان كما قال الله تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب:10] " (2)، ف " ... لشدة الأمر وضيقه قال الرسول والذين آمنوا معه: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ " (3)، فأتى الفرج في تنمّة الآية بقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة:214].

فوجه القراءة بالنصب - نصب (يقول) - أن (حتى) جعلت غاية للزلزلة، بمعنى (إلى أن)، والفعل على هذا يكون منصوباً ب (أن) مضمرة بعد (حتى)، والتقدير: "

(1) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص9.

(2) - الواحدي(أبو الحسن علي بن أحمد)، أسباب نزول القرآن، تحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ، 1991م، ص68.

(3) - السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص96.

فجعل: (قول الرسول) غاية لخوف أصحابه، أي: لم يزلوا خائفين إلى أن قال الرسول⁽¹⁾، فالقول بعد إصابة البأساء والضراء والزلزلة.

ومن معاني حتى أنها تقع مرادفة لـ (كي) والفعل بعدها ينصب بأن مضمرة كقولك: (أسلمت حتى أدخل الجنة)، أي (كي أدخل الجنة)، فالإسلام كان والدخول لم يكن، كما أنها ترد مرادفة لـ (إلا) ومثال ذلك:

" ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجودَ وما لديك قليل " .⁽²⁾

فهذا هو مدار معاني (حتى) إذا دخلت على المضارع المنصوب.

ويشترط في نصب الفعل بـ (أن) مضمرة بعد حتى أن يكون مستقبلا، واستقباله: " إمّا بالنسبة إلى كلام المتكلم، وإما بالنسبة إلى ما قبلها، ثم إن كان الاستقبال بالنسبة إلى زمن التكلم وإلى ما قبلها وجب النصب، لأن الفعل مستقبل حقيقة، نحو: (صم حتى تغيب الشمس)، فغياب الشمس مستقبلا بالنسبة إلى كلام المتكلم، وهو أيضا مستقبل بالنسبة إلى الصيام، وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط، جاز النصب وجار الرفع، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ " .⁽³⁾

وخلاصة القول: النصب على جعل (حتى) بمعنى (كي) أو (إلى)، والناصب (أن) مضمرة و(أن) وصلتها مؤولة بمصدر مجرور بـ (حتى)، فقراءة النصب إما

(1) - مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص290.

(2) - ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2، 1423هـ، 2002م، ج2، ص272.

(3) - الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص288.

على الغاية وإما على التعليل، أي: " وزلزلوا إلى أن يقول الرسول، أو وزلزلوا كي يقول الرسول، والمعنى الأول أظهر " . (1)

4 - رواية الرفع، رفع: (يقولُ).

* توجيه دلالة رفع: (يقولُ).

أ - إعراب وتوضيح:

(حتى): حرف ابتداء، (يقولُ): فعل مضارع مرفوع للتجرد من الناصب والجازم، والجملة الفعلية (يقولُ) مستأنفة، لا محل لها من الإعراب.

وتكون (حتى) حينئذ حرف ابتداء، والفعل بعدها مرفوع للتجرد من الناصب والجازم، و(حتى) الابتدائية حرف تبتدأ به الجمل، والجملة بعدها مستأنفة، لا محل لها من الإعراب.

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

المعنى على قراءة رفع (يقولُ) في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾: أن الفعل دلَّ على الحال التي كان عليها الرسول ﷺ وأصحابه، حيث " زلزلوا فيما مضى، حتى إن الرسول يقول: متى نصر الله، فحكى الحال، التي عليها الرسول قبل، كما حكيت الحال في قوله: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: 15]، وفي قوله: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطْرِ ذَرَأَيْهِ بِالْوَيْدِ﴾ [الكهف: 18]، فإنما حكى حالا

(1) - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص275، 276.

كانوا عليها ليست حالا هم الآن عليها، فكَذَلِكَ (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) حكى حالا كان عليها الرسول فيما مضى " . (1)

ويرفع الفعل بعد حتى انطلاقاً من معنيين، أولهما: إذا كان السبب الذي أدى الفعل الذي قبل حتى قد مضى، والفعل المُسَبَّبُ لم يمض، ولم ينقطع، ومثال ذلك نحو قولنا: (مرض زيد حتى لا يرجونه)، أي: (مرض فيما مضى، فهو الآن لا يرجي فَيَحْيِي الحال التي هم عليها الآن)، فيرفع الفعل بعد حتى، والوجه الثاني: أن يكون الفعلان ماضيين نحو قولك: (سرت حتى أدخلها)، أي (سرت فدخلت)، فالدخول متصل بالسير، وقد مَضِيَ، فحُكيت الحال التي كانت، لأن ما مضى لا يكون حالا، إلا على الحكاية، " وهذا المعنى هو الذي تحمل عليه الآية، لأنها لحال قد مضى، فَحُكِيَ " . (2)

5 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير الطبري قراءة نصب (يقول) في قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾، حيث يقول: " فالصحيح من الكلام الذي لا يصح غيره النصب بـ (حتى) " . (3)

6 - المرجحات المعتمد لدى ابن جرير:

لقد اعتمد ابن جرير في ترجيحه لقراءة النصب على زمن الفعلين - السَّبَب والمُسَبَّب - وما يدلان عليه من: (مُضِي أو حال أو استقبال)⁽¹⁾، بالإضافة إلى

(1) - مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص289.

(2) - مكي، المصدر نفسه، ج1، ص290.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1140.

تطاول مدة الفعل الأول من عدمه، وفي هذا يقول: " أمّا ما كان قبل (حتى) من الفعل على لفظ (فَعَلَ) متطاول المدة وما بعدها من الفعل على لفظ غير منقض، فالصحيح من الكلام نصب (يَفْعَل) وإعمال (حتى) " (2)، ومثاله: (ما زال فلان يطلبك حتى يُكَلِّمَكَ، وجعلَ ينظرُ إليك حتى يُثَبِّتَكَ)، وعلى هذا الأساس يُبنى ترجيح النصب عنده في هذه الآية حيث يقول: " والصحيح من القراءة إذا كان ذلك كذلك ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾، نصب (يقول) إذا كانت الزلزلة فعلا متطاولا مثل (المَطْو بالإبِل)، وإنما الزلزلة في هذا الموضع: الخوف من العدو، لا زلزلة الأرض، فلذلك

(1) - لقد سبق أن بسطنا القول في مطلع هذه الآية عن شروط نصب الفعل المضارع بعد (حتى)، والمواطن التي لا ينصب فيها، إلا أن تعبير ابن جرير خالف بعض ما ذكرناه، وهذا ملخصه: " لما كان يحسن في موضعه (فَعَلَ) أبطل عمل (حتى) فيها، لأن (حتى) غير عاملة في (فَعَلَ)، وإنما تعمل في (يَفْعَل)، وإذا تقدمها (فَعَلَ) كان الذي بعدها (يَفْعَل)، وهو ممّا قد فعل وفرغ منه، وكان ما قبلها من الفعل غير متطاول، فالصحيح من كلام العرب حينئذ الرفع في (يَفْعَل)، وإبطال عمل (حتى) عنه، وذلك نحو قول القائل: (قمت إلى فلان حتى أضربه)، فالرفع هو الكلام الصحيح في (أضربه) إذا أردت (قمت إليه حتى أضربه)، إذا كان الضرب قد كان فرغ منه، وكان القيام غير متطاول المدة، فأما إن كان ما قبل (حتى) من الفعل على لفظ (فعل) متطاول المدة وما بعدها من الفعل على لفظ غير منقض، فالصحيح من الكلام نصب (يَفْعَل)، وإعمال (حتى)، وذلك نحو قول القائل: (ما زال فلان يطلبك حتى يُكَلِّمَكَ، وجعلَ ينظرُ إليك حتى يُثَبِّتَكَ)، فالصحيح من الكلام الذي لا يصح غيره النصب بـ (حتى)، كما قال الشاعر:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ

فنصب (تَكَلَّ)، والفعل الذي بعد (حتى) ماضٍ، لأن الذي قبلها من (المَطْو) متطاول، والصحيح من القراءة إذا كان ذلك كذلك: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾، نصب (يقول) إذا كانت الزلزلة فعلا متطاولا مثل (المَطْو بالإبِل)، وإنما الزلزلة في هذا الموضع: الخوف من العدو، لا زلزلة الأرض، فلذلك كانت متطاولا وكان النصب في (يقول)، إن كان بمعنى (فَعَلَ) أفصح وأصح من الرفع فيه .

- انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1139، 1140.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1140.

كانت متطاوله وكان النصب في (يقول) إن كان بمعنى (فعل) أفصح وأصح من الرفع فيه " . (1)

7 - مناقشة ونقد:

إن سبيل الترجيح لم ينقدح لنا، خاصة وأن القراءتين صحيحتان سبعيتان، وهذا هو المنطلق، ثم يأتي النظر في تأويل كل رواية، رواية رفع ونصب (يقول) في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾، ولقد سبق أن بسطنا القول في معنى كل قراءة، وهذا مجمل القول ومعنى الآية العام: " أم حسبتم أنكم أيها المؤمنون بالله ورسوله تدخلون الجنة ولم يصيبكم مثل ما أصاب مَنْ قَبْلَكُمْ من أتباع الأنبياء والرسل من الشدائد والمحن ... ولم تزلزلوا زلزالهم يعني: ولم يصبكم من أعدائكم من الخوف والرعب شدة وجهد، حتى وصلت بهم الحال إلى أن استبطأوا نصر الله مع يقينهم به، فيقولون: متى الله ناصرنا، ثم أخبرهم الله أن نصره منهم قريب، وأنه عليهم على عدوهم ومظهرهم عليه، فأنجز لهم ما وعدهم، وأعلى كلمتهم وأطفأ نار حرب الذين كفروا " . (2)

الموضع الثالث:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿.... مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: 219].	(الغفو).	الرفع. والنصب.	النصب	(أعجب القراءتين لدي ... من قرأه بالنصب). [ج2، ص1170].

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1140.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1138.

1 - الشاهد بِتَمَامِهِ: قال الله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ^ط

كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٣١﴾ [البقرة: 219].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في فتح الواو وضمتها من قوله: ﴿ قُلِ الْغَفْوُ^ط

﴿[البقرة: 219]، " فقرأ أبو عمرو وحده (قل الغفؤ) رفعا، وقرأ الباقر نصباً، قال أبو بكر: أرى ابن عامر نصب أيضاً، وحدثني عبد الله بن عمرو بن أبي سعد الوراق⁽¹⁾، قال حدثنا أبو زيد عمر بن شبة، قال حدثنا محبوب، عن إسماعيل المكي، عن ابن كثير: أنه قرأ (قل الغفؤ) رفعا، والمعروف عن المكيين النصب " . (2)

3 - رواية النصب: نصب (الغفو).

* توجيه دلالة نصب (الغفو).

أ - إعراب وتوضيح:

(يسألونك): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. (و): ضمير متصل في محل رفع فاعل. (ك) ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول.

(ماذا): اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لـ (ينفقون).

(ينفقون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. (و): ضمير متصل في محل رفع فاعل. والجملة الفعلية في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ (يسألونك).

(قل): فعل أمر مبني على السكون الظاهر على آخره. والفاعل ضمير مستتر تقديره

(1) - هو أبو محمد الوراق، مقرئ ثقة، روى عنه ابن مجاهد وغيره.

- انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 182

(2) - ابن مجاهد، المصدر نفسه، ص 182.

(أنت)، والجملة مستأنفة. (العفو): مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره (أنفقوا). والجملة: (أنفقوا) مقول القول في محل نصب مفعول به.

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

فالمعنى وفق قراءة نصب (العفو) في قوله تعالى: ﴿ قُلِ الْعَفْوَ ۚ ۖ ﴾ هو: يسألك أي شيء ينفقون؟، قل ينفقون العفو، وعلى هذا يُقدَّرُ فعلٌ مضمَّرٌ، وهو الذي عمل النصب في (العفو)، ومثال ذلك قولنا: ما أنفقت؟، فنقول: درهما، أي: أنفقت درهما، ومن القرآن قول الله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۚ ﴾ [النحل:30]، أي: قالوا أنزل خيرا، و" إنما تُضمَرُ فعلا تتصب به (العفو) يدل عليه الأول، تقديره: يسألك، أي شيء ينفقون؟، قل: ينفقون العفو " . (1)

4 - رواية الرفع، رفع (العفو).

* توجيه دلالة رفع: (العفو).

أ - إعراب وتوضيح:

(يسألك): سبق إعرابها.

(ما): اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (ذا): اسم موصول بمعنى: (الذي) مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ (ما).

(ينفقون)، (قل): سبق إعرابهما.

(العفو): خبر - ل مبتدأ محذوف - مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(1) - مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص293.

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

فالمعنى على قراءة رفع (العفو) والله أعلم : يسألونك ما ذا ينفقون؟، قل الذي ينفقونه العفو، " فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً، من ابتداءً وخبر، تقديره: الذي تُنفقونه العفو، فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب ⁽¹⁾، والهاء محذوفة من الصلة، في الجواب " ⁽²⁾، ومثاله: قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل:24]، أي: إذا سُئِلُوا أي شيء الذي أنزله ربكم؟، قالوا الذي أنزله أساطير الأولين، ف " أتى الجواب على نحو السؤال في الإعراب والإضمار، لكن حُذِفَ الابتداء، لصلته من الجواب، لدلالة الأول عليه، وكذلك هو في الآية مع (العفو) " . ⁽³⁾

5 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير - رحمه الله - قراءة النصب لكلمة (العفو) في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَآذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾، مع إقراره لوجه الرفع، لكون القراءة موصولة صحيحة السند، مع سلامة المعنى باعتبار الوجهين، فالاختلاف عنده مُعْتَبَرٌ مُسْتَسَاغٌ، وفي هذا المقام يقول: " وبأي القراءتين قرئ ذلك فهو عندي صواب لتقارب معنييهما مع استفاضة القراءة بكل واحدة منهما " . ⁽⁴⁾

(1) - المقصود ب (الإعراب): الحركة الإعرابية، وقد سبق أن وضعنا الأمر في الفصل الثاني، وذلك في معرض حديثنا عن معنى الإعراب.

(2) - مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص292.

(3) - مكي، المصدر نفسه، ج1، ص292، 293.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1170.

6 - المرجحات المعتمد لدى ابن جرير:

الإجماع: المرجح الذي اعتمده ابن جرير لاختياره النصب هو إجماع القراء حول هذه القراءة، وانفرد أبي عمرو ابن العلاء بقراءة الرفع، حيث يقول الطبري: " وأما الْقَرَأَةُ فإنهم اختلفوا في قراءة (العفو)، فقرأته عامة قراءة الحجاز وَقَرَأَ الْحَرَمِيُّنَ وَعِظَمُ قراء الكوفيين، ﴿قُلِ اَلْعَفْوُ﴾ نَصْبًا، ... غير أن أعجب القراءتين إِلَيَّ وإن كان الأمر كذلك، قراءة من قرأ بالنَّصب، لأن من قرأ به أكثر وهو أعرف وأشهر " (1).

7 - مناقشة ونقد:

أرشد الله عباده المؤمنين إلى طريق قويم في باب الصدقات، وهو التفضل من أموالهم حسب يسرهم، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ اَلْعَفْوُ﴾، ومعنى العفو: هو ما زاد من مال الرجل عن نفسه وأهله، في مؤونتهم وما لا بُدَّ لهم منه.

- من جملة ما تكون عليه (ماذا)، من معنى، في مثل هذا التركيب القرآني: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ اَلْعَفْوُ﴾، أن (ما): استفهامية، و(ذا): موصولة، ومثاله قول لبيد - رضي الله عنه - :

" أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ " (2).

ف (ما) مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع منها وهو (أنحب)، و(ذا) موصولة، خبر (ما)

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1170.

(2) - (ماذا يحاول): المحاولة استعمال الحيلة، والحق في تدبير الأمور. و(النَّحْبُ): النَّذْرُ، أي أُوْهُ نذر نذره على نفسه فرأى أنه لا بد من فعله ؟. أم هو ضلال وباطل أمره ؟. والشاهد فيه مجيء (ما): استفهاما، وهي مبتدأ، و(ذا): اسم موصول، خبر (ما)، و(يحاول) صلة الموصول، والتقدير: ما ذا يحاول ؟.

- انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج4، ص229.

بدليل افتقارها للجملة بعدها، وهي جملة (يحاول)، وعائدها محذوف، وتقديره: (ما الذي يحاوله؟).

وعليه يؤسس وجه الرفع - (العفو) - في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾، فمن نصب جعل (ماذا) كلها استفهام في محل نصب مفعول به للفعل (ينفقون)، ومرد الأمر أن يكون التوافق بين جملة السؤال والجواب، لأنَّ "الأصل أن تجاب الإسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية" ⁽¹⁾، فالجملة الإسمية هنا هي كون (ما): مبتدأ و(ذا): موصولا خبرا، وجاء الجواب جملة اسمية على قراءة الرفع، على جعل (العفو) خبر مبتدأ محذوف، أي: (الذي ينفقونه العفو)، والجملة الفعلية على قراءة النصب على جعل (ماذا) مفعولا مقدا لـ (ينفقون)، فجاء الجواب جملة فعلية، أي (أنفقوا العفو).

- هذا الموضع من القرآن تظاهرت الروايات على صحة قراءته - (العفو) - رفعا ونصبا، والاختلاف فيه اختلاف معتبر، من وجهتين، الوجهة الأولى: صحة سند كل قراءة إلى رسول الله ﷺ وقد سبق أن بيناه، الأمر الثاني: صحة المعنى المُستَشَفَّ من كل قراءة، ف: "القراءتان متقاربتان، لأنَّ كل واحد محمول على إعراب السؤال" ⁽²⁾، فالذي يظهر أن ترجيح رواية على رواية هو من قبيل التحكم، وإن كانت قراءة النصب في (العفو) هي قراءة الجمهور.

(1) - انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج 4، ص 230.

(2) - مكى، الكشف عن وجوه القراءات، ج 1، ص 293.

الموضع الرابع:

الآية وموضعها	موضع الخلاف	علامات الإعراب	الوجه المختار	صيغة الاختيار
﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ...﴾ [البقرة: 233].	(تضار)	الرفع. والنصب.	النصب	. (وأولى القراءتين بالصواب ... من قرأ بالنصب). [ج2، ص1330].

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ۚ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: 233].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في نصب الرءاء ورفعها من قوله: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾ [البقرة: 233]، " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ﴾ رفعا، وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي (لا تضار) نصبا، وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء، من رواية ابن ذكوان والمعروف عن أهل الشام النصب " (1).

3 - رواية النصب، نصب (لا تضار).

* توجيه دلالة نصب: (لا تضار).

أ - إعراب وتوضيح:

(لا): ناهية، جازمة، لا محل لها من الإعراب. (تضار): فعل مضارع مجزوم بـ (لا) الناهية، وعلامة جزمه السكون ونابت الفتحة لخفتها.

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص183.

ملاحظة: يحتمل أن يكون الفعل (تضارّ): مبنيا للفاعل، وأصله حينئذ (تُضَارِر) بكسر الراء الأولى، و(والدة): فاعل مرفوع. ويحتمل أن يكون مبنيا لما لم يسم فاعله، وأصله (تُضَارِر) بفتح الراء الأولى، و(والدة): نائب فاعل.

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

تُحْمَلُ رواية النصب - (نصب الراء) - في قوله جلا وعلا: ﴿ لَا تُضَارَّ وَلِدَةُ بَوْلِدِهَا ﴾ على النهي، ثم إن هذا الفعل (تضارّ) فعل مضعّف، وحال المضعّف إذا جزم أو كان مبنيا على السكون جاز في لامه الحالات اللاتية: الفتح كما هو الحال في هذه الكلمة (تضارّ)، وذلك لكون الفتحة أخف الحركات على اللسان، ويجوز فيه الكسر كأنهم شبهوه بالنتقاء الساكنين مثل: (مُدّ)، كما يجوز فيه الإتيان بحركة الفاء مثل: (مُدّ)، ودليله ما روي بالحركات الثلاثة في الفعل (غُضّ) في قول جرير: "

فَغُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا " . (1)

يقول الزجاج شارحا البنية الصرفية لهذا الفعل - (تُضَارَّ) - الوارد في هذه الآية: " فالموضع موضع جزم على النهي، والأصل: (لا تُضَارِر)، فأدغمت الراء الأولى في الثانية وفتحت الثانية لالتقاء الساكنين، وهذا الاختيار في التضعيف (2)، إذا كان قبله فتح أو ألف، ... ويجوز لا تضارّ والدة بالكسر، ولا أعلم أحدا قرأ بها، وإنما جاز الكسر لالتقاء الساكنين، لأنه الأصل في تحريك أحد الساكنين " . (3)

(1) - محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج1، ص306.

(2) - المراد بالتضعيف الفعل المضعّف مثل: (عضّ)، (ضرّ) ... ولعلمهم جعلوا الفعل (تُضَارَّ) بفتح الراء نهيا، فَسَكَنَتِ الراء الأخيرة لكونها مجزومة بـ (لا)، وسكنت الراء الأولى للإدغام، فالتقى ساكنان فحرك الفعل بالفتح لخفته.

(3) - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص313.

ثم إن هذا الفعل يحتمل أن يكون مبنيًا للمعلوم أو مبنيًا لما لم يسمَّ فاعله كما سبق وأن ذكرنا، وإنما هذا الاحتمال وارد لحال الإدغام في كلمة (تضارُّ)، فإذا كان أصله (تضارُّ) بكسر الراء الأولى فيكون الفعل مبنيًا للمعلوم، و(الوالدة) هي الفاعلة للضرر، أما إن كان أصله (تضارَّر) بفتح الراء الأولى فهو مبني لما لم يسمَّ فاعله، وتكون (الوالدة) هي المفعول بها الضَّرار.

وخلاصة المعنى على الوجه الأول، هو النهي أن تفعل الأم الضَّرارَ بالأب، وذلك بأن تمتنع من إرضاع الابن مثلاً، مع أن الأب ما امتنع عليها في النفقة من الرزق والكسوة، فتلقي الولد عليه، وعلى الوجه الثاني: " لا تضارَّر أي لا يفعل الأب الضَّرارَ بالأم، فينزع الولد منها مع رغبتها في إمساكه وشدة محبتها له " .⁽¹⁾

4 - رواية الرفع، رفع (لا تضارُّ).

* توجيه دلالة رفع: (لا تضارُّ).

أ - إعراب وتوضيح:

(لا): نافية، لا محل لها من الإعراب. (تضارُّ): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره⁽²⁾. و(الوالدة): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(1) - فخر الدين الرازي، تفسير الرازي، ج6، ص130.

(2) - قال الكسائي والفراء: " الرفع في (تضارُّ) نسق على قوله: (لا تكلفُ)، وقال علي بن عيسى: هذا غلط لأن النسق ب (لا) إنما هو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول نحو: (ضربت زيدا لا عمرا)، فأما أن يقال: (يقوم زيد لا يقعد عمرو)، فهو غير جائز على النسق، بل الصواب أنه مرفوع على الاستئناف في النهي " .

- انظر فخر الدين الرازي، المصدر نفسه، ج6، ص130.

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

قرئ قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا ﴾ برفع الرء، ووجه أنه نفي لا نهى، فهو أسلوب خبري متضمن معنى النهي، " فإن النفي خبر، والخبر قد يأتي في موضع الأمر، نحو قوله: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة:228] ... فكذاك هذا ⁽¹⁾ أتى بلفظ الخبر، ومعناه النهي، فذلك شائع في كلام العرب " ⁽²⁾، وعليه فمعنى الآية أن الشارع نهى الوالدة بصيغة الإخبار عن الإساءة إلى من هو في كفالتها من ابنها، حيث إن هذه الإساءة يمكن أن تكون عامة "، تتناول إساءتها إلى الولد بترك الرضاع، وترك التعهد والحفظ " ⁽³⁾، كما يحتمل الرفع في هذه الرء المشددة من هذا الفعل (تضار) المضاعف مراعاة للتناسب لما قبل، وهو قوله تعالى: ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾، لاشتراكهما ⁽⁴⁾ في الرفع وإن اختلف معناهما، لأن الأولى خبرية لفظا ومعنى، وأما ﴿ لَا تُضَارَّ ﴾ فهي خبرية لفظا نهية معنى . ⁽⁵⁾

5 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير: اختار ابن جرير - رحمه الله - قراءة النصب لكلمة (لا تُضَارَّ) في قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا ﴾، مع إقراره

(1) - المراد (بهذا): الفعل: (لا تضار) بالرفع.

(2) - مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص296.

(3) - فخر الدين الرازي، تفسير الرازي، ج6، ص130.

(4) - المراد بالاشتراك: اشتراك الفعلين (لا تكلف) و(لا تضار) في حركة الضم.

(5) - لقد قرر ابن جرير في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا ﴾، أن قراءة الرفع فيها على الإخبار و

لا تحتمل النهي، فهي معطوفة على قوله تعالى: ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾، وتعقب محقق تفسير الطبري:

أحمد عبد الرزاق البكري، وآخرون، قول الطبري بما قلناه وقررناه، من كونها تحتمل النهي، والعلم عند الله.

- انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1320.

لوجه الرفع، حيث يقول: " اختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأ عامة قراء أهل الحجاز والكوفة والشام ﴿ لَا تُضَارُّ وَلِدَةُ بَوْلِدِهَا ﴾ بفتح الراء... وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز وبعض أهل البصرة ﴿ لَا تُضَارُّ وَلِدَةُ بَوْلِدِهَا ﴾ بالرفع " . (1)

ثم إن المختار من قراءة النصب الذي عمد إليه ابن جرير على تأوّل أن الفعل مبني لما لم يسمّ فاعله، و(والدة) نائب فاعل، و (الباء) للسببية، ومن قال خلاف هذا (2) فقد أغفل تأويل الكلام، وخالف المراد على حد رأيه، (3) حيث يقول: " وذلك أن الله - تعالى ذكره - تقدم إلى كل أحد من أبوي المولود بالنهاي عن ضرار صاحبه، بمولودهما، لا أنه نهى كل واحد منهما عن أن يضار المولود، وكيف يجوز أن ينهاه عن مضارة الصبي ؟، والصبي في حال ما هو رضيع غير جائز أن يكون منه ضرار لأحد، فلو كان ذلك معناه، لكان التنزيل: لا تُضَرُّ (4) والدة بولدها " . (5)

6 - المرجحات المعتمدة لدى ابن جرير:

لقد رجح ابن جرير الطبري قراءة النصب على قراءة الرفع في (لا تُضَارُّ) من

- (1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، 1320.
- (2) - المراد بـ: (خلاف هذا): كون الفعل (تضار) مبني للمعلوم، وأن (والدة) فاعله.
- (3) - قال أبو حيان: " فإذا قدرناه مبنيًا للفاعل، فالمفعول محذوف، تقديره: لا تُضَارُّ والدة زوجها بأن تطالبه بما لا يقدر عليه من رزق وكسوة وغير ذلك من وجوه الضرر، ولا يُضَارُّ مولود له زوجته بمنعها ما وجب لها من رزق وكسوة وأخذ ولدها مع إيثارها إرضاعه، وغير ذلك من وجوه الضرر " .
- انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص503.
- (4) - نصّ الزمخشري في كشافه: " على أنه يجوز أن يكون (يضار) بمعنى تضر، وأن تكون الباء من صلته، (لا تضر والدة بولدها)، فلا تسيء غذاءه وتعده وتقرط فيما ينبغي له، ولا تدفعه على الأب بعدما ألقاها، ولا يضّر الوالد به بأن ينزعه من يدها أو يقصر في حقها، فتقصر هي في حق الولد. فقله تعالى: (بَوْلِدِهَا) جار ومجرور، وهو مفعول به من حيث المعنى " .
- انظر الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتناء وتخريج وتعليق خليل مأمون، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط3، 1430هـ، 2009م، ج2، ص136.
- (5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1323.

قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾، ومبدأ الترجيح لهذه القراءة ينبني على اعتبارين.

- الاعتبار الأول هو: الدلالة، إذ إن معنى قراءة النصب النهي لا الإخبار، فالجزم (لا) عمل السكون في الفعل (تُضَارَّ)، فالتقى سكون الجزم وسكون الإدغام فحرك بالفتح، يقول رحمه الله: " وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ بالنصب، لأنه نهى من الله - تعالى ذكره - كل واحد من أبوي المولود عن مضارة صاحبه له، حرام عليهما ذلك بإجماع المسلمين، فلو كان ذلك خبرا لكان حراما عليهما ضرارهما به كذلك " (1)، ثم بعد تقريره لرواية النصب ساق جملة من الآثار دلالتها النهي، منها ما رواه عن مجاهد: " ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ لا تأبى أن ترضعه ليشق ذلك على أبيه، ولا يضار الوالد بولده فيمنع أمه أن ترضعه ليحزنها

" . (2)

- الاعتبار الثاني: هو اجتماع القراء على قراءة النصب حيث يقول: " اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأ عامة قراء أهل الحجاز والكوفة والشام ﴿ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ بفتح الراء ... وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز و بعض أهل البصرة ... بالرفع " (3)، فلعل عبارة (عامة) وعبارة (بعض)، توحيان ضمنا أنه اتكأ في ترجيحه على أكثر الرواية إقراء وتداولاً لدى القراء، فمبدأ ترجيح قراءة على أخرى بالإجماع لدى ابن جرير أمر رصين معتمد في تفسيره.

7 - مناقشة ونقد:

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1320.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1320.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1320.

نهى الله تعالى كل واحد من أبوي المولود عن مُضَارَّةِ صاحبه باتخاذ الولد سبباً ووسيلة، فهذا وجه مستفاد من قولنا أن الفعل (تضارَّ) مبني لما لم يسمَّ فاعله، أي لا تُضَارُّ والدته بسبب ولدها، وكذا الشأن بالنسبة للأب، وذلك: كأنَّ تضارَّ (تُؤدَّى) الأمُّ بابنها، بنزع الرجل ولده من امرأته فيعطيه غيرها بمثل الأجر الذي تقبله هي به، ولا يُضَارُّ (يُؤدَّى) الوالد بابنه، فتطرَّحه الأم وتقدِّفه إليه ضِراراً له، وهذا وجه قوي في الدلالة.

كما أن المعنى غير بعيد عن هذا لو اعتبرنا أن الفعل (تضارَّ) مبني للفاعل، فيكون النهي أن تضارَّ (تُؤدَّى) الزوجة زوجها، متخذة ابنها سبباً ووسيلة، وكذلك جاء النهي للوالد فعل مثل هذا باتخاذ الابن مطيَّة و وسيلة، وإليه أشار مكي بن أبي طالب في الكشف بقوله: "يحتمل أن تكون فاعلة، و (تضارَّ) بمعنى (يفاعل)، أي لا تضار والدته بولدها، فتطلب عليه ما ليس لها، وتمتنع من رضاع ولده مضارَّة، ويحتمل أن تكون مفعولة لم يسمَّ فاعلها، و (تُضارَّ) بمعنى تفاعل على معنى: لا تُضارَّ والدته بولدها فتُمنع من ولدها في الرضاع، وهي تأخذ مثل ما تأخذ غيرها، ولا تُمنع من نفقته، وعلى ذلك يحمل (ولا مولود له بولده)، ويحتمل الوجهين جميعاً " (1)، وعليه تكون (الباء) في (بولدها، بولده) حرف جر للاستعانة.

أما قراءة الرفع (تُضارُّ) فعلى اعتبار أنه أسلوب نفي، متضمن لنهي، وهو يتناول النهي عن إساعتها إلى الولد بترك الرضاع، وترك التعهد والحفظ . (2)

يبقى وجه آخر محتمل، وهو أن يكون الفعل (تُضارُّ) بمعنى (تضرُّ)، أي لا تؤذي والدته ولدها، وكذا: (والدَّ ولده)، وحينها يتعين أن تكون الباء صلة (1)، وبه قال الزمخشري، واستفاض في شرحه أبو حيان، ولعلنا أحلنا عليه.

(1) - مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص296.

(2) - فخر الدين الرازي، تفسير الرازي، ج6، ص130

والذي يظهر - والله أعلم - أن هذا الاختلاف في إعراب (تُضَارَّ) رفعاً ونصباً، ثم تأويل النصب على احتمال البناء للفاعل أو المفعول، كل هذا أضفى نوعاً من التوسع في المعنى، فوُثِّدَ استنباطات وتجليات دلالية عدة، فالنص القرآني حمَّالٌ أوجه، متعدد المعاني، غزير الفوائد.

الموضع الخامس:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: 240].	(وَصِيَّةٌ)	الرفع. والنصب.	الرفع	(أولى القراءتين بالصواب ... من قرأ رفعاً). [ج2، ص1418].

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا

وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ

فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾ [البقرة: 240].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ

﴾ [البقرة: 240]، في رفع (وصية) ونصبها، " فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي

بكر، والكسائي: (وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ) رفعاً، وحفص عن عاصم (وَصِيَّةٌ) نصباً، وقرأ

ابن عامر وأبو عمرو وحزمة: نصباً " . (2)

3 - رواية النصب، نصب (وَصِيَّةٌ).

* توجيه دلالة نصب: (وَصِيَّةٌ).

(1) - المراد بالصلة حرف الجر الزائد، وهو مصطلح كوفي، أما علماء البصرة فيصطلحون له ولأمثاله مصطلح الزيادة، والمراد بالزيادة ليس المقصود منه ما ليس له قيمة، أو ما ورد في تركيب لغير فائدة، وإنما المراد ما ليس أصلياً أو قسيم الأصلي.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص184.

أ - إعراب وتوضيح:

(وصية): مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره، أي: (يوصون وصية، أو فليوصوا وصية). (لأزواجهم): جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لوصية. والجملة الفعلية: (وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ) في محل رفع خبر المبتدأ السابق (الذين).

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

المعنى وفق هذه القراءة - قراءة النصب - أنه يُقَدَّر لهذا المنصوب (وصية) فعلا فيكون المعنى: (فَلْيُوصُوا وصية لأزواجهم)، أو (عليهم أن يوصوا وصية لأزواجهم)، وذلك أن المتوفى عنها زوجها جعل الله لها سُكْنَى مُدَّةٍ حَوْلٍ في منزل زوجها، ونفقة من ماله طيلة هذه المدة، والشأن محل وصية من الأزواج للورثة،⁽¹⁾ بتعهد هذا الأمر وتهيته لهؤلاء الأزواج، ما بقين ومكثن، فإن اخترن الخروج والمغادرة فلا يلزم، فـ " الأزواج الذين يموتون ويتركون خلفهم أزواجا فعليهم أن يوصوا ﴿ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾، أي يُوصُونَ أن يُلْزَمَ بيوتهنَّ مُدَّةَ سنة لا يخرجن منها، ﴿ فَإِنْ حَرَجْنَ ﴾ من أنفسهن ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ أيها الأولياء ﴿ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ من مراجعة الزينة والطيب ونحو ذلك " ⁽²⁾، إلا أن هذه الأحكام التي

(1) - هذا المعنى المبني على هذا التقدير (فليوصوا وصية) مردود عند ابن جرير، وسنذكر العامل الذي اختاره لنصب (وصية) لاحقا.

(2) - السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص106.

تضمنتها هذه الآية السالفة: (السكنى مدّة حول، والنفقة من التركة)، ⁽¹⁾ نُسخت، فالمكث في البيت الزوجية مدة عام نسخ بأربعة أشهر وعشرا، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^ط﴾ [البقرة:234]

⁽²⁾، وأما النفقة فصارت (الربع) أو (الثلث)، وهذا باعتبار وجود الولد من عدمه، كما هو مفصل في سورة النساء، في قول الله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ^ع﴾ [النساء:12].

فحجة من قرأ بالنصب " أنه حمّله على معنى الأمر بالإيصاء لمن ذكر، وهو منسوخ ... فأضمر الفعل فنصب (وصية)، والتقدير: فليوصوا وصية، فالنصب يدل على معنى الأمر " . ⁽³⁾

4 - رواية الرفع، رفع (وصية).

* توجيه دلالة رفع: (وصية).

أ - إعراب وتوضيح:

(1) - هذه الوصية لنساء هؤلاء المتوفين، مفهومها محتمل أن تكون من الأزواج، أو من الله، على اختلاف القولين في الوصية، أي على الإيجاب من الله ؟، أو على النذب للأزواج ؟.

- انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1417.

(2) - روى ابن جرير حديثا في هذا المعنى - معنى السكنى والنفقة لمدة حول - في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ^ع﴾ [البقرة:240]، فقال كانت المرأة

إذا توفى عنها زوجها كان لها السكنى والنفقة حولا في مال زوجها ما لم تخرج، ثم نسخ ذلك بعد في سورة النساء، فجعل لها فريضة معلومة: (الثلث) إن كان له ولد، و(الربع) إن لم يكن له ولد، وعدتها أربعة أشهر وعشرا، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^ط﴾ [البقرة:234]، فنسخت هذه الآية ما كان قبلها من أمر الحول " .

- انظر الطبري، المصدر السابق، ج2، ص1419.

(3) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص199.

(وصية): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (لأزواجهم): شبه الجملة من الجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ. و مُصَوِّغُ الابتداء بالنكرة (وصية): هو التخصيص.

ملاحظة: يجوز أن تكون (وصية) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: (عليهم). و (لأزواجهم): جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ (وصية). تقدير الكلام: (فعليهم وصية لأزواجهم). ومصوغ الابتداء بالنكرة هو الوصف.

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

المعنى وفق قراءة الرفع أن الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً، " فعليهم وصية لأزواجهم "، وهذه الوصية كما سبق وأن بينها هي: (السكنى مدّة حول، والنفقة من التركة طيلة هذه المدة)، وهذا على اعتبار الملاحظة المسجلة، أما على اعتبار ما سبقها من إعراب فيكون التقدير: (فلأزواجهم وصية)، وهل المتوفى يُوصي؟، إنما " المراد منه مَنْ قارب الوفاة فليوص، لأن المتوفى لا يؤمر ولا ينهى " .⁽¹⁾

5 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير قراءة الرفع لكلمة (وصية) في قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾، حيث يقول: " وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأ رفعاً " ⁽²⁾، إلا أنه مع اختياره لهذه القراءة، هو مُقَرَّرُ بقراءة النصب، فقد قال: " فاختلف القراءة في قراءة ذلك، فقرأ بعضهم: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾، بنصب الوصية " .⁽¹⁾

(1) - ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، اعتناء زهير شاويش، المكتبة الإسلامية، (د، ط، ت)، ج1، ص286.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1418.

ثم إن ابن جرير حين اختار رواية الرفع في (وصية)، عرض احتمالين لرفع هذا الاسم - (وصية) - إحداهما ما سبق وأن بيناه في وجه الرفع، أما الأمر الآخر فهو الرفع بفعل محذوف، مبني لما لم يسم فاعله، وهو (كُتِبَتْ)، فيكون المعنى: (كُتِبَتْ عليهم الوصية)، "فتأويل الكلام ... والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا كُتِبَتْ عليهم وصية لأزواجهم، ثم ترك ذكر (كُتِبَتْ)، ورُفِعَتْ (وصية) بذلك المعنى، وإن كان متروكا ذكره " . (2)

ويزيد قوة ما ذهب إليه من اختيار، أن الرفع ورد في " قراءة أبي: (فمتاع لأزواجهم)، وفي حرف ابن مسعود: (الوصية لأزواجهم)، فهذا يقوي الرفع " . (3)

كما ثوبع ابن جرير في هذا الاختيار، فقد ذكر مكي بن أبي طالب أن الرفع " هو الاختيار لما ذكرنا (4)، ولأن عليه الحرمين وأبا بكر وغيرهم، وهي قراءة علي بن أبي طالب وقتادة ومجاهد وأصحاب ابن مسعود والأعرج وغيرهم " . (5)

إلا أن هذا الاختيار الذي عمد إليه ابن جرير الطبري يُنْغَص عليه أن المرفوع سواء كان (فاعلا) أو (نائب فاعل)، لا يُستتر عاملهما كما هو مقرر في أبواب الصناعة النحوية، فيكون ما عمد إليه تفسير معنى لا تفسير إعراب، فهذا الموضع لا يجوز فيه إضمار عامل نائب الفاعل (6) (وصية)، وهو مردود، فقد: " حكى بعض النحاة أن (وصية) مرفوع بفعل محذوف تقديره: كُتِبَ عليهم وصية، قيل

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1417.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1418.

(3) - مكي، الكشف، ج1، ص199، 200.

(4) - وجود روايات جاءت بالرفع: " قراءة أبي: (فمتاع لأزواجهم)، وفي حرف ابن مسعود: (الوصية لأزواجهم) " .

- مكي، المصدر نفسه، ج1، ص199، 200.

(5) - مكي، الكشف، ج1، ص199، 200.

(6) - عامل (نائب الفاعل) هو الفعل الذي لم يسم فاعله: (كُتِبَتْ)، الذي قدره ابن جرير.

وكذلك هي في قراءة عبد الله، وينبغي أن يحمل ذلك على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمن فيها الفعل " . (1)

6 - المرجحات المعتمدة لدى ابن جرير:

انتصر ابن جرير - رحمه الله - لقراءة الرفع، واتخذ ثمة مرجحين عليهما مدار هذا الاختيار، أولهما: دلالة ظاهر القرآن، وهذه الدلالة التي عمد إليها وإن كان يُتَوَصَّل إليها بتقدير المحذوف، إلا أنها بيّنة عنده مقارنة بدلالة النصب (2)، حيث يقول: " وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأ رفعاً لدلالة ظاهر القرآن " (3)، فالدلالة هي: أن الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً كُتِبَ عليهم وصية لأزواجهم ألا يُخْرِجَ الورثة هؤلاء الأزواج إلا بعد حول... سواء حصلت الوصية منهم بهذا الأمر أم لم تحصل، ثم يبطل دعوى التقدير (4) الذي ذكرناه لقراءة النصب قائلاً: " ولو كان معنى الكلام على ما تأوله من قال: فليوصي وصية لكان التنزيل: والذين تحضرهم الوفاة ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم، كما قال تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ [البقرة: 180] " . (5)

(1) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص553.

(2) - هذا على حدّ رأي ابن جرير، وقد عبر عنها بقوله: " وأولى القراءتين بالصواب عندنا قراءة من قرأ رفعاً لدلالة ظاهر القرآن "، وإلا فدلالة النصب كذلك بينة لا غبار عليها .

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1418.

(4) - رواية النصب التي أقرها ابن جرير تقدير النصب فيها ليس على سبيل ما قلناه وهو: (فليوصوا وصية)، وإنما بتقدير فعل: (كتب)، حيث يقول: "... ولكن الأمر في ذلك بخلاف ما ظنّه في تأويل قارئه ﴿ وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾، بمعنى أن الله تعالى كان أمر أزواجهنّ بالوصية لهنّ وإنما تأويل ذلك: ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾، كتّبه الله لأزواجهم عليكم وصية منه لهن أيها المؤمنون ألا تخرجوهن من منازل أزواجهن حولا ... ثم ترك ذكر (كتب الله)، اكتفاء بدلالة الكلام عليه " .

- الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1419.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1418.

أما الأمر الثاني: فسياقته لآثار تدل على هذا الاختيار من القراءة - النصب -
وقد عبر عنها بقوله: " وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأ رفعاً
لدلالة ظاهر القرآن ... ولتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بنحو الذي دلّ عليه
الظاهر من ذلك، أوصى لهن أزواجهن بذلك قبل وفاتهن أم لم يوصوا لهن به " . (1)

7 - مناقشة ونقد:

الذي نخلص إليه من بحث مسألة اختلاف قراءة (وصية) بالرفع والنصب في قوله
تعالى: «وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ»، أن القراءتين متواترتان صحيحتان، يضيفان توسعاً في
المعنى، فمعنى الرفع: (لأزواجهن وصية)، أو (عليهن وصية لأزواجهن)، أو (كُتبت
عليهن وصية)، أما قراءة النصب، فمعناها: (فليوصوا وصية)، أو (كُتبت الله عليهم
وصية)، ثم إن هذه الوصية ممن صدرت؟ وفي حق من صدرت؟ ومن المستفيد
منها؟ (2)

فعلى قراءة الرفع يحتمل أن تكون الوصية من الله للأزواج، حيث إن الورثة
مأمورون أمر إيجاب بتمتع الأزواج حولاً كاملاً مع النفقة، مالم يخرجوا، فإن خرجوا
فلا حرج على الورثة في قطع ذلك، وهذا الذي تُحمل عليه قراءة الرفع، حيث اختاره
ابن جرير، ونص عليه الرازي بقوله: " وهو أن هذه الوصية يجوز أن تكون مضافة

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1418.

(2) - قال ابن عطية: " واختلف العلماء ممن هي هذه الوصية، فقالت فرقة كانت وصية من الله تعالى، تجب
بعد وفاة الزوج، قال قتادة: كانت المرأة إذا توفى عنها زوجها فلها السكنى والنفقة حولاً في مال زوجها مالم تخرج
برأيها، ثم نسخ ما في هذه الآية من النفقة (بالربع) أو (الثلث) الذي في سورة النساء، ونسخ سكنى الحول
بالأربعة أشهر والعشر، وقال الربيع وابن عباس والضحاك وعطاء وابن زيد، وقالت فرقة: بل هذه الوصية هي
من الزوج، كانوا ندبوا إلى أن يوصوا للزوجات بذلك ف (فَيَتَوَفَّوْنَ) على هذا القول معناها يقاربون الوفاة
ويحتضرون، لأن الميت لا يوصي، قال هذا القول قتادة أيضاً والسدي .

- انظر ابن عطية (القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب)، المحرر الوجيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي
محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م، ج1، ص236.

إلى الله تعالى بمعنى أمره وتكليفه، كأنه قيل: وصية من الله لأزواجهم، كقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، وإنما يحسن هذا المعنى على قراءة من قرأ بالرفع " (1)، كما يحتمل أن يكون منبع هذه الوصية الأزواج الذين هم في حال الاحتضار بأن يوصوا بتمتع أزواجهم بما سبق ذكره من السكنى والنفقة مدة حول، وحينها يتعين أن يكون أمر الوصية النذب والاستحباب . (2)

أما قراءة النصب فالمعنى: أن الله كتب لأزواجهم عليكم أيها الورثة وصية منه لهن ألا تخرجهن من منازل أزواجهن حولاً، ولعل هذا الذي نص عليه ابن جرير، كما يُحتمل على قراءة النصب أن يكون ثمة أمر للأزواج بالإيصاء لنسائهم.

يبقى أمر، وهو أن هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: 240] اختلف العلماء في أمر نسخها (3) بآية العدة السابقة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]، فرأى الجمهور على نسخها (4)، ومنهم من رأى أنها محكمة . (5)

(1) - فخر الدين الرازي، تفسير الرازي، ج6، ص172.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، وآخرون ...، ج2، ص1417. (الهامش).

(3) - هنا سؤال يطرح نفسه: كيف تنسخ الآية المتقدمة الآية المتأخرة؟. أجاب الزمخشري بقوله: " قد تكون الآية متقدمة في التلاوة وهي متأخرة في التنزيل ".

- انظر الزمخشري، الكشاف، ج2، ص140.

(4) - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص326.

(5) - وأكثر المفسرين أن هذه الآية منسوخة بما قبلها وهي قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]، وقيل لم تنسخها بل الآية الأولى دلت على أن أربعة أشهر وعشر واجبة، وما زاد على ذلك فهي مستحبة ينبغي فعلها تكميلاً لحق الزوج، ومراعاة للزوجة، والدليل على أن ذلك

مستحب أنه هنا نفي الجناح عن الأولياء إن خرجن قبل تكميل الحول، فلو كان لزوم المسكن واجبا لم ينف الخروج عنهم".

- انظر السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص106.

المبحث الرابع : تحليل المجموعة الثالثة من شواهد (سورة البقرة):

- 1 - قال تعالى: ﴿فَيُضْعِفُهُ لَّهُمْ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245].
- 2 - قال تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: 254].
- 3 - قال تعالى: ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: 259].
- 4 - قال تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271].
- 5 - قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوهَا﴾ [البقرة: 282].
- 6 - قال تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284].

الموضع الأول:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿فِيضَعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245].	(يضاعفه)	الرفع. و النصب. للفاء.	الرفع	. (وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب ... رفع يضاعف). [ج2، ص1435].

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا

فِيضَعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾
[البقرة: 245].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في تشديد العين وتخفيفها، ورفع الفاء ونصبها،
وإسقاط الألف وإثباتها ⁽¹⁾ في قوله: ﴿فِيضَعِفُهُ﴾ [البقرة: 245]، " فقرأ ابن كثير:
(فِيضَعِفُهُ) برفع الفاء من غير ألف، مشددة العين في كل القرآن ... وقرأ ابن عامر
(فِيضَعِفُهُ) من غير ألف، مشددة أيضا ونصب الفاء، ... ووافقه عاصم على نصب:

(1) - إسقاط الألف وإثباتها مبحث صرفي يتناول الوزنين: (فَعَّلَ: (ضَعَفَ) وفَاعَلَ (ضَاعَفَ)) وأيهما أبلغ في
الدلالة على الكثرة، و الذي نحن بصدده هو بحث اختيارات ابن جرير الإعرابية ودلالاتها في القرآن من خلال
تفسيره: (جامع البيان)، إلا أنه لا حرج في ذكر عصاره ما قيل في هذا، يقول مكي بن أبي طالب في كتابه
الكشف: " وحجة من شدد وحذف الألف أنه حملة على الكثير لأن (فعلت) مشدد العين بابه تكثير الفعل، تقول:
(غَلَقْتُ الأبواب) إذا فعلت ذلك شيئا بعد شيء، و(غَلَقْتُ الأبواب) إذا فعلت ذلك مرة واحدة، وكذلك (فَتَحْتُ)
و(فَتَحْتُ)، وحجة من خفف، أثبت الألف، أن أبا عمرو حكى أن (ضَاعَفْتُ) أكثر من (ضَعَفْتُ) لأن (ضَعَفْتُ)
معناه مرتان، وحكى أن العرب تقول: (ضَعَفْتُ درهمك) أي جعلته درهمين، وتقول: (ضَاعَفْتُه) جعلته أكثر من
درهمين، والله يعطي بالحسنة عشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف، (فضاعفت) أولى به لكثرة المضاعفة ".

- انظر مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص300.

﴿ فَيُضَعِّفُهُ ﴾ وفي الحديد مثلها ... وكان أبو عمرو لا يسقط الألف من (فَيُضَاعَفُ) و(مُضَاعَفَةً) و(يُضَاعَفُهَا) و(يُضَاعَفُ) إلا في قوله: ﴿ يُضَعِّفُ لَهَا أَلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ [الأحزاب:30]، فإنه بغير ألف، وقرأ نافع و حمزة و الكسائي ذلك كله بالألف ورفعوا الفاء من (فَيُضَاعَفُ)، وفي الحديد مثله " . (1)

وخلاصة هذا أنه صح في قراءة: ﴿ فَيُضَعِّفُهُ ﴾ أربع قراءات متواترة وهي:
الأولى (يُضَاعَفُ) بمدّ الضاد مع رفع الفاء. الثانية: (يُضَاعَفُ): بمدّ الضاد مع فتح الفاء. والثالثة: (يُضَعِّفُ): حذف المد مع تشديد العين، وضم الفاء. والرابعة: (يُضَعِّفُ): حذف المد مع تشديد العين، وفتح الفاء.

3 - معنى المفردات:

(القرض): في اللغة هو القطع، ومنه: المقرض، وهو المقص قاطع الثياب، ومعنى أقرضت فلانا: اقتطعت له جزءا من مالي فأعطيته إياه . (2)

4 - رواية النصب، نصب (فَيُضَاعَفُ).

* توجيه دلالة نصب: (فَيُضَاعَفُ).

أ - إعراب وتوضيح:

(من): اسم استفهام، في محل رفع مبتدأ، (ذا): خبر لـ (من). (الذي): اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نعت لـ (ذا)، (ف): للسببية. (فيضاعفه): فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة جوابا للاستفهام . (1)

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص184،185.

(2) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص327.

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

المعنى وفق قراءة نصب (بِضَاعَفَهُ) من قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أضعافًا كَثِيرَةً﴾، أن هذا أسلوب استفهام غرضه التشويق والحث على المبادرة، كيف لا والمثوبة والمجازاة أضعاف مضاعفة؟، فالمعنى: أين الذي يقرض الله؟، فليُتَقَدَّم (2)، يقول ابن جرير الطبري: "وقرأ آخرون: ﴿فَيُضْعِفُهُ﴾، بإثبات الألف في (بِضَاعَفَ) ونصبه، بمعنى الاستفهام (3)، فكأنهم

(1) - قال أبو البقاء العكبري: "يقرأ بالنصب وفيه وجهان: أحدهما أن يكون معطوفاً على مصدر يقرض في المعنى، ولا يصح ذلك إلا بإضمار (أن) ليصير مصدراً معطوفاً على مصدر تقديره: (من ذا الذي يكون منه قرض فمضاعفة من الله)، والوجه الثاني: أن يكون جواب الاستفهام على المعنى، لأن المستفهم عنه وإن كان المقرض في اللفظ، فهو عن الإقراض في المعنى، فكأنه قال: (أيقرض الله أحد فيضاعفه؟)".

- انظر العكبري، إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط، ت)، ج1، ص102.

- هل يجوز نصب (فيضاعفه) عطفاً على المصدر الذي هو (قرضاً)، كما هو حال عطف الفعل (تقرّ) على المصدر (لبس) بإضمار (أن) في قول الشاعر:

: ولبس عباءة وتقرّ عيني أحب إلي من لبس الشفوف ؟.

- أقول إن هذا غير مستساغ، لأمرين: 1 - لأن (قرضاً) مصدر مؤكد، والمصدر المؤكد لا يقدر بأن (والفعل)، 2 - العطف على هذا المصدر (قرضاً) يوجب أن يكون العامل (يقرض)، و " هذا ممتنع لأن المضاعفة ليست مقرضة، وإنما هي من فعل الله ".

- انظر العكبري، المصدر نفسه، ج1، ص102.

(2) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص327.

(3) - نص مكّي بن أبي طالب على أن قراءة النصب هي حمل على المعنى: " وحجة من نصب أنه حمل الكلام على المعنى فجعله جواباً للشرط، لأن المعنى من ذلك: (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له؟)، أن يكون قرض تبعه أضعاف، فحمل (فيضاعفه) على المصدر فعطف على (القرض) و(القرض) اسم

تأولوا الكلام: من المقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له ؟، فجعلوا قوله: ﴿ فَيُضَاعِفُهُ ﴾ جوابا للاستفهام، وجعلوا: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ اسما، لأنَّ (الذي)، و(صلته) بمنزلة عمرو و زيد، فكانهم وجَّهوا تأويل الكلام إلى قول القائل: من أخوك فتكرمه ؟ " (1)، والنصب هو الذي يتلاءم مع القول بمعنى الاستفهام في هذا الأسلوب، وما بعد الفاء: ﴿ فَيُضَاعِفُهُ ﴾ جوابا عنه، " لأنَّ الأفصح في جواب الاستفهام بالفاء، إذا لم يكن قبله ما يعطف به عليه من فعل مستقبلٍ نصبه " . (2)

5 - رواية الرفع، رفع (فِيضَاعِفُهُ):

• توجيه دلالة رفع: (فِيضَاعِفُهُ).

أ - إعراب وتوضيح:

(فيضاعفه): الفاء حرف عطف، (يضاعفُ): فعل مضارع مرفوع، معطوف على

فأضمر (أن) ليكون مع (فيضاعفه) مصدرا، فتعطف مصدرا على مصدر، كأنك قلت: (إن حدث قرض فأضعاف يتبعهن)، ويقبح أن يحمل النصب على جواب الاستفهام بالفاء، لأنَّ القرض غير مستفهم عنه، إنما وقع الاستفهام عن صاحب القرض، ألا ترى أنك إذا قلت: (أقرضني فأشرك)، نصبت الجواب، لأنَّ الاستفهام عن القرض وقع، و لو قلت: (أزيد بقرضني فأشكره ؟) لم تنصب الجواب لأنَّ الاستفهام إنما هو عن (زيد) لا عن (القرض)، ولهذا المعنى أجاز سيبويه الرفع في الفعل بعد (حتى) في قولك: (أيهم سار حتى يدخلها ؟)، لأنَّ (السير) متيقن غير مستفهم عنه، إنما الاستفهام عن الفاعل، ولم تجعله بمنزلة قولك: (أسرت حتى تدخلها ؟)، في أن الرفع لا يجوز في الفعل، لأنك في هذا لم تثبت سيرا، فصار بمنزلة قولك: (ما سرت حتى أدخلها)، وقد أجاز قوم النصب على جواب الاستفهام حملا على المعنى لأنَّ قولك: (من ذا الذي يقرض الله ؟)، وكذلك إذا قلت: (أزيد بقرضني ؟)، معناه: (أيقرضني زيد ؟)، فحمل على المعنى، فنصب على جواب الاستفهام " .

- انظر مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص300، 301.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1435.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1435.

الفعل (يُقرضُ)، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو: (لفظ الجلالة). الهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

ملا حظة: يجوز أن تكون الفاء استئنافية، والفعل (يُضاعفُه): مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. بتقدير مبتدأ، أي: (هو يضاعفه)، والأول أولى، لأن العدول عن التقدير إذا صحَّ المعنى أولى من التقدير . (1)

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

إن رفع (فيضاعفُه) في هذه الآية، هو عطف على المرفوع قبله وهو الفعل (يقرض)، أو على الاستئناف، ف: " حجة من رفع أنه قطعه ممَّا قبله، ولم يدخله في صلة (الذي)، في قولك: (من ذا الذي يقرض الله، فإله يضاعفه له)، ويجوز أن يرفع على العطف على ما في الصلة على (يقرض)، على تقدير: (من ذا الذي يقرض الله، فيضاعف الله له ؟)، كأنه قال: (من ذا الذي يضاعف له ؟)، أي: (من الذي يستحق الإضعاف في الأجر على قرض الله) ؟، أي (على صدقته) " . (2)

وعليه يكون المعنى: أن من يبادر في فعل القربات من إنفاق للمال أو جهاد في سبيل الله أو عبادات مختلفة، بأنه تعالى يجازيه ويعظم له الأجر والمثوبة، فهذا وعد من الله أن " مُقرضَه ومنفقَ ماله في سبيل الله من إضعاف الجزاء له على قرضه ونفقته ما لا حدَّ له ولا نهاية " . (3)

(1) - أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص566.

(2) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص301.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1435.

6 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير الطبري قراءة الرفع ⁽¹⁾ مع إثبات الألف في (يُضَاعَفُه) من قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَمْضَاعًا كَثِيرَةً﴾، على معنى الجزاء إذ يقول: "أولى هذه القراءات عندنا بالصواب قراءة من قرأ: ﴿فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾ بإثبات الألف ورفع (يضاعفُ)، لأن في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ﴾ معنى الجزاء " . ⁽²⁾

7 - المرجحات المعتمدة لدى ابن جرير:

اعتمد ابن جرير الطبري في ترجيحه لقراءة الرفع على المطرد من قواعد النحو، حيث إن جواب الاستفهام إذا اتصلت به الفاء رفع، وهذا ينطبق على هذه الآية، لأن في قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ﴾ معنى الجزاء، و"الجزاء إذا دخل في جوابه (الفاء) لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعا: فلذلك كان الرفع في (يضاعفه) أولى بالصواب عندنا من النصب " . ⁽³⁾

إلا أن الرفع بعد الفاء في الجزاء الذي نص عليه ابن جرير وقال إنه واجب، فيه نظر، وذلك في حال ما إذا كان الاستفهام عن المسند إليه، لا عن المسند ⁽⁴⁾، فتوجيه قراءة النصب أن النصب في (يضاعفه) على العطف بـ (الفاء)، حملا على

(1) - قال أبو علي: "الرفع أحسن " .

- انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص566.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1435.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1435.

(4) - المراد بالمسند إليه في الآية: (الفاعل الذي حصل منه القرض)، والمسند الفعل: (يقرض).

المعنى دون اللفظ، كأنه قال: (من ذا الذي يكون منه قرضٌ فتضعيف من الله تعالى)، فقدر (أن) بعد الفاء، ونصب بها الفعل، وصيرها مع الفعل في تقدير مصدر، ليعطف مصدر على مصدر، وهذا باعتبار المعنى، لا ظاهر اللفظ، إذ إن ظاهر اللفظ هو السؤال عن الفاعل، " ألا تري أنك لو قلت : أزيد يقرضني فأشكره، لم يجز النصب على جواب الاستفهام بالفاء، وإنما جاز هاهنا حملا على المعنى " .
(1)

وقد ذهب أبو حيان إلى أبعد من ذلك، وهو أن النصب مستساغ حتي وإن كان الاستفهام عن المسند إليه، حيث يقول: " وقد منع بعض النحويين النصب بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقع عن المسند إليه الحكم، لا عن الحكم، وهو محجوج بهذه الآية، وغيرها، كقوله: (من يستغفري فأغفر له، من يدعوني فأستجيب له) بالنصب فيهما (" (2) . (3)

8 - مناقشة ونقد:

هذه الآية فيها حث على الإنفاق في سبيل الله، والأجر العظيم مكفول لمن وفق لذلك و امتثل أمر الله، " فالحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف، إلى أضعاف كثيرة بحسب حال المنفق ونيته ونفع نفقته والحاجة إليها، ولما كان الإنسان ربما توهم أنه إذا أنفق افتقر، دفع تعالى هذا الوهم بقوله: ﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾ أي:

(1) - الأنباري(أبو البركات)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)، 1400هـ، 1980م، ج1، ص164.

(2) - أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص566.

(3) - ابن عادل الدمشقي الحنبلي(أبو حفص عمر بن علي)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م، ج4، ص255.

يوسع الرزق على من يشاء ويقبضه عن يشاء ... فالإمساك لا يبسط الرزق والإنفاق لا يقبضه، ومع ذلك فالإنفاق غير ضائع على أهله " . (1)

الذي ذهب إليه ابن جرير هو قراءة الرفع في ﴿ فَيُضْعِفُهُ لَهُ ﴾، وهو المختار عنده، وحجته أنه جزاء واقع بعد الفاء، حيث يقول: " والجزاء إذا دخل في جوابه (الفاء) لم يكن جوابه بـ (الفاء) إلا رفعاً، فلذلك كان الرفع في ﴿ فَيُضْعِفُهُ لَهُ ﴾ أولى بالصواب عندنا من النصب " . (2)

لعل الذي عمد إليه من اختيار، قوي من جهة المعنى، وافقه فيه صاحب الكشف: " كأنه قال: (من ذا الذي يُضَاعَفُ له)، أي: (من الذي يستحق الإضعاف في الأجر على قرض الله، أي على صدقته)، والرفع هو الاختيار لقوته في المعنى " (3)، إلا أن الجزم بقول الرفع ومنع النصب فيه نظر، وهو ما زعمه بعض النحويين من " أن الاستفهام إن كان عن المقرض لا عن القرض فلا يصح النصب بعد الفاء على الجواب ... وهو محجوج بقراءة ﴿ مَّنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ ﴾ بالنصب " . (4)

قراءة النصب قراءة متواترة كما سبق وأن بيّنا، مفادها أن الله جلّ جلاله جعل منحة، وهي مضاعفة الأجر أضعاف مضاعفة، ومهر ذلك قرض حسن، فساق هذا العرض في أسلوب استفهام، الغرض منه التشويق والحث على المبادرة، فالمعنى:

(1) - السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص107.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1435.

(3) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص301.

(4) - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العالي سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د، ط)، 1399هـ، 1989م، ج4، ص121، 120.

أين الذي يقرض الله ؟، فليَتَقَدَّم (1)، وعلى كلٍ، لا تعارض بين المعنيين، ف " هذه القراءات متواترة مقروء بها، وليست إحداها أولى من غيرها بالصواب " (2) ، فالتنوع في القراءة أضفى توسعا في المعنى وتنوعا في الدلالة.

الموضع الثاني:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	ملاحظة
﴿يَوْمَ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: 254].	(بيع)، (خلة) (شفاعة)	النصب من دون تنوين. الرفع والتنوين.	- لم يتعرّض ابن جرير لهذا الاختلاف في القراءة، ولم يختر أي وجه من الإعراب.

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ۚ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 254].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في الرفع والنصب من قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ۚ﴾، " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (لا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ)، بالنصب في كل ذلك بلا تنوين ... وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي كل ذلك بالرفع والتنوين " (3).

3 - معاني المفردات:

(اليوم): يوم القيامة. (البيع): تبادل الأشياء. (الخلة): هي أعلى المحبة. (الشفاعة):

(1) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص327.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص432.

(3) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص187.

هي الوساطة.

4 - رواية التنوين بالرفع في ((بيع))، (خلة)، (شفاعة)).

* توجيه دلالة التنوين بالرفع في: ((بيع))، (خلة)، (شفاعة)).

أ - إعراب وتوضيح:

- (لا بيع فيه): (لا): نافية ملغاة، (بيع): مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. (فيه): جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. (1)

- (ولا خلة): و: عاطفة. لا: نافية ملغاة إعراباً. (خلة): معطوفة على (بيع)، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

- (ولا شفاعة): و: عاطفة. لا: نافية ملغاة إعراباً. (شفاعة): معطوفة على (خلة)، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

ب - المعنى وفق قراءة التنوين بالرفع:

أمر الله عباده المؤمنين أن يقدموا نفقات مما رزقهم يدخرونها ليوم مهول، هو يوم القيامة، حينها توفى الحقوق، ولا ينفع صديق ولا نسيب، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: 101]، ومعلوم في دنيا الناس أن من كان في ذمته حق تحرر منه بطرق نذكر منها: طريق البيع، أو

(1) - يجوز أن تكون (لا) نافية عاملة عمل ليس. (بيع): اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. (فيه): جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا) في محل نصب. و " (ولا خلة ولا شفاعة): الاسمان معطوفان بواو العطف على (بيع)، ويعربان إعرابه، وخبرهما محذوفان ".

- انظر بهجة عبد الواحد الشخيلي، بلاغة القرآن الكريم، في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز، مكتبة دنديس، عمان الأردن، ط1، 1422هـ، 2001م، ج1، ص520.

عن طريق الخلّة والصدّاقة أو وساطة شفيع، أمّا يوم القيامة فهذه الطرق منقّية إلا ما يستثنى.

ثبت في قراءة هذه الآية التّوين بالرفع، لـ: ((بيع))، (خلّة)، (شفاعة))، " فحجة من رفع أنه جعل (لا) بمنزلة (ليس)، وجعل الجواب غير عام، وكأنّه جواب من قال: هل ⁽¹⁾ فيه بيع ؟ هل فيه لغو ؟، فلم يغير السؤال عن رفعه، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه " . ⁽²⁾

وعلى هذا فإنّ النفي المستفاد هو نفي الوحدة لا نفي الجنس، لأن (لا) النافية للوحدة هي التي تعمل عمل (ليس)، وكأنّي أظن - والعلم عند الله - أن هذه القراءة قراءة الرفع بالتّوين، فيها نوع من الاستثناء، فـ " لعلّ الأوجّه: القول بأن الرفع لضعف العموم في غالبها، وهو الخلّة والشفاعة، للاستثناء الواقع في بعض الآيات، والمغلوب منقاد لحكم الغالب " . ⁽³⁾

فأهل السنة والجماعة يثبتون الشفاعة، خلافا لبعض الفرق الضالة كالمعتزلة والخوارج، ومن النصوص المثبتة لذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: 255]، ⁽⁴⁾ وأعظم شفاعة، شفاعة النبي ﷺ ⁽⁵⁾، " فقد تبين بذلك أن

(1) - (لم يُعمل (لا) لأن هل غير عاملة). معنى هذه العبارة أن (هل) لم تؤثر في حركة الاسم حين السؤال، فأتى الاسم حال الجواب على الحركة التي كان عليها حال السؤال.

- انظر ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 99.

(2) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج 1، ص 306.

(3) - الآلوسي (أبو الفضل شهاب الدين)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د، ط، ت)، ج 3، ص 4.

(4) - هذه الآية فيها رد على من أنكر الشفاعة من الفرق المنحرفة كالمعتزلة والخوارج... " لأن الخوارج والمعتزلة ينكرون الشفاعة في أهل الكبائر، لأن مذهبهم في فاعل الكبيرة مخلد في النار لا تنفع فيه الشفاعة " .

- انظر ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص 346.

(5) - الشفاعة تكون: لرسول الله وأوليائه وأهل طاعته، بإذنه الله، ورضاه.

الله جلّ ثناؤه قد يصفح لعباده المؤمنين بشفاعة نبينا محمد ﷺ... وأن قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: 48]، إنما هي لمن مات على كفر غير تائب " (1)، والشفاعة لها شروط وهي: " رضى الله عن الشافع، وعن المشفوع له، وإذنه في الشفاعة " . (2)

فقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ من قبيل الحكم المطلق، والمطلق يحمل على المقيد (3)، فَمَخْرَجُ هذه الآية " في الشفاعة عام، والمراد به خاص، وإنما معناه: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ لأهل الكفر بالله، لأن أهل ولاية الله والإيمان به يشفع بعضهم لبعض ... وكان قتادة يقول في ذلك: ... قد علم الله أن ناسا يتحابون في الدنيا ويشفع بعضهم لبعض، فأما يوم القيامة فلا خُلَّةٌ إِلَّا خُلَّةُ الْمُتَّقِينَ " . (4)

4 - رواية النصب، نصب: ((بيع)، (خلة)، (شفاعة)).

* توجيه دلالة نصب: ((بيع)، (خلة)، (شفاعة)).

أ - إعراب وتوضيح:

- (لا بيع فيه): (لا): نافية للجنس عاملة عمل إنَّ. (بيع): اسم (لا) مبني على

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص382، 383.

(2) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص342، 343.

(3) - قال ابن عثيمين: " ظاهر الآية نفي الشفاعة مطلقا، وحينئذ نحتاج إلى الجمع بين هذه الآية وبين النصوص الأخرى الدالة على إثبات الشفاعة في ذلك اليوم، فيقال الجمع أن يحمل مطلق هذه الآية على المقيد بالنصوص الأخرى، ويقال إن النصوص الأخرى دلت على أن هناك شفاعة " .

- ابن عثيمين، المرجع نفسه، ص342، 343.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1482، 1483.

الفتح في محل نصب. (فيه): جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (لا) في محل رفع.

- (ولا خلة ولا شفاعاً): يعربان إعراب (لا بيع)، إلا أن خبرهما محذوف لدلالة ما قبله عليه.

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

توجيه قراءة النصب في هذه العبارة القرآنية، أن (لا) نافية للجنس، عاملة عمل (إن)، والنفي فيها عام يفيد الاستغراق، ف " من نصب بغير تتوين، فعلى التبرئة وهو أشبه بعموم النفي " ⁽¹⁾، وهذا النفي منشؤه استفهام عام تقديره: هل فيه من بيع؟، هل فيه من خلة؟، هل فيه من شفاعاً؟، فالجواب لا بيع فيه، ... " نحو قول القائل: هل من رجل في الدار؟، فتقول: لا رجل في الدار ⁽²⁾، فهذا نفي عام ⁽³⁾، لا يجوز أن يكون في الدار رجل ولا أكثر من رجل ... فكذاك المعنى في الآية، لأنه عموم نفي جميع الجنس " . ⁽⁴⁾

فيوم القيامة لا ينفع على الإطلاق ما كان إلى ابتياعه سبيل في الدنيا، فمن عادة الإنسان أن ينتفع بالبيع والشراء، ولكن يوم القيامة أنى يكون ذلك، كما أن هذا اليوم لا صداقة فيه ولا محاباة ولا نصرة ولا خلة، ولا شافع يشفع كما هو عهد الناس في الدنيا، إلا ما يستثنى على ما بيّناه آنفاً، والاستثناء غير مبطل للعموم، و " إنما رُفعت

(1) - المهدي (أبو العباس أحمد بن عمّار)، شرح الهداية، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشيد، الرياض، (د، ط، ت)، ص 203.

(2) - فسأل سؤالا عامًا وغيّر الاسم بدخول (من) عليه، فأجيب جواباً عامًا بالنفي وغيّر الاسم بالبناء " .

- انظر مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص 305.

(3) - هذا النفي العام بخلاف نفي الوحدة، كأن تقول: (هل رجل في الدار؟)، فالجواب عنه: (لا رجل في الدار). فيجوز على هذا أن يكون في الدار أكثر من (رجل).

(4) - أبو العباس المهدي، شرح الهداية، ص 203.

هذه المنفيات ⁽¹⁾ الثلاثة مع أن المقام يقتضي التعميم والمناسب له الفتح " . ⁽²⁾

6 - نقد ومناقشة:

ثبت أن قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ ۗ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 254]، صَحَّت فيه قراءتان، قراءة التثوين بالرفع: لـ (بيع)، (خلة)، (شفاعة))، وقراءة بالنصب من دون تثوين لهذه الثلاثة، وكل واحدة من هاتين القراءتين شافية كافية صحيحة سبعية متصلة السند إلى رسول الله ﷺ كما سبق وأن بينا في سند القراءة.

فقراءة الرفع على اعتبار أن (لا) عاملة عمل ليس، نافية للوحدة ⁽³⁾، النفي فيها غير مستغرق لجميع أفرادها ، ف " الأَوْجَهَ: القول بأن الرفع لضعف العموم " ⁽⁴⁾، وهو ما ثبت في معتقد أهل السنة والجماعة من إثبات الشفاعة يوم القيامة لرسول الله وأوليائه وأهل طاعته، بإذن الله، ورضاه.

أما قراءة النصب من غير تثوين فمردها أن (لا) بمنزلة (أَنَّ) والنفي فيها عام يفيد الاستغراق، هذا هو الأصل ⁽⁵⁾، فيوم القيامة لا بيع و لا خلة ولا شفاعة، وما كان من شفاعة لا يبطل الأصل لأنه استثناء.

(1) - المنفيات الثلاثة هي: (بيع)، (خلة)، (شفاعة).

(2) - الآلوسي، روح المعاني، ج3، ص4.

(3) - نص طاهر بن عاشور على أن (لا) في هذا الموضع نافية للجنس لا للوحدة " لأن المراد (بالبيع) و(الخلة) و(الشفاعة) الأجناس لا محالة، إذ هي من أسماء المعاني التي لا أحاد لها في الخارج، فهي أسماء أجناس، لا نكرات، ولذلك لا يحتمل نفيها إرادة نفي الواحد حتي يحتاج عند قصد التنصيص على إرادة نفي الجنس إلى بناء الاسم على الفتح، بخلاف نحو: (لا رجل في الدار، ولا إله إلا الله) " .

- انظر محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتثوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د، ط)، 1984م،

ج3، ص14.

(4) - الآلوسي، روح المعاني، ج3، ص4.

(5) - " يعني أن المقام يقتضي التعميم والمناسب له الفتح " .

فإذا كان ذلك كذلك فلا تناقض بين الروایتين، " فالقراءتان متساويتان معنى " (1)، وهذه معجزة من معجزات كلام الله الخالدة.

لم يتعرض ابن جرير الطبري في تفسيره (جامع البيان)، لهذه المسألة النحوية أثناء تفسيره لهذه الآية، ولم يتناول مبحث اختلاف قراءة هذا الموضع من كتاب الله تعالى كما هو شأنه، وكأنني به اكتفي بما ذكر من بحث نحوي أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197]، حيث وضح دلالة المعنى المستوحى من النفي بـ (لا)، وأطال النفس، فلعل هذا أغناه عن تكرار البحث في مثل هذا (2)، والله أعلم.

وبيان الوجهين من حيث الصناعة النحوية هو أن الاسم الواقع بعد (لا) إن تكررت (لا)، فيه حالات: قال ابن مالك النحوي:

وركّب المفرد فاتحاً: ك (لا) حول (لا قوة) والثاني اجْعَلَا

مرفوعاً أو منصوباً، أو مُرَكَّباً وإن رفعتْ أَوَّلًا لَا تَنْصَبُ . (3)

أي إذا أتى بعد (لا) واسمها اسم معطوف (4) وتكررت (لا) نحو قولنا: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ونحو الآية الكريمة: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾، جاز

- انظر شهاب الدين الخفاجي (أحمد بن محمد بن عمر)، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، (د، ط، ت)، ج2، ص333.

(1) - الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج3، ص15.

(2) - ذكرنا هذا الأمر في تحليلنا للشاهد السادس.

(3) - ابن مالك، متن ألفية ابن مالك في النحو، ص43

(4) - لا يخلو اسم (لا) من ثلاث أحوال: الحال الأولى: أن يكون مضافاً نحو: (لا غلامَ رجل حاضِرٍ)، والحال الثانية: أن يكون مضارعاً للمضاف إليه أي مشابهاً له، والمراد به كلُّ اسم له تعلق بما بعده إمّا بعمل نحو: (لا طالفاً جبلاً ظاهراً، ولا خبيراً من زيد راكباً)، وإمّا بعطف نحو: (لا ثلاثة وثلاثين عندنا)، ويسمى المشبه بالمضاف مَطْوِلاً وَمَمْطُوْلاً، أي: ممدوداً، وحكم المضاف والمشبه به، النصب لفظاً، والحال الثالثة: أن يكون مفرداً، والمراد به - هنا - ما ليس بمضاف ولا مشبهاً بالمضاف، فيدخل فيه المثني والمجموع، وحكمه البناء

فيه خمسة أوجه، و " ذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يبنى مع (لا) على الفتح، أو ينصب أو يرفع " (1)، وإليك تفصيلها:

أولاً: إذا بني المعطوف عليه على الفتح، جاز في الاسم المعطوف ثلاثة أوجه وهي:

1 - البناء على الفتح، ف (لا) الثانية ك: (لا) الأولى عاملة عمل (إن)، نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومنه قراءة النصب في قول الله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة:254].

2 - النصب بالتثوين عطفًا على محل اسم (لا)، وتكون (لا) زائدة بين العاطف والمعطوف، كقولنا: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، ومنه قول الشاعر: "

لا نسبَ اليومَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الخُرْقُ على الرَّاقِعِ " . (2)

(فخلة) معطوف بالواو على محل اسم (لا) الذي هو (نسب)، و(لا) زائدة لتأكيد النفي.

على ما كان ينصب به، لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها ك (خمسَ عشر)، ولكن محله النصب ب (لا)، لأنه اسم لها، فالمفرد الذي ليس بمتنى ولا مجموع يبنى على الفتح، لأن نصبه بالفتحة نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله)، والمتنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به - وهو البناء - نحو: (لا مُسلمينَ لك، ولا مسلمينَ)، ف (مُسلمينَ ومُسلمينَ) مبنيان، لتركبهما مع (لا) كما بني (رجل) لتركبه معها " .

- انظر محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، ج2، ص5.

(1) - محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج2، ص7.

(2) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، ج2، ص8.

3 - الرفع - رفع الاسم المعطوف - مثل قولنا: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وتخرىج وجه الرفع إمّا:

" أ - أن يكون معطوفاً على محل (لا) واسمها، لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون (لا) زائدة. ب - أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس). ج - أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ (لا) عمل فيه، وذلك نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) " . (1)

وهذه الأوجه الثلاثة في الاسم المعطوف إذا تكررت (لا)، هي التي عنها ابن مالك بقوله: (والثاني - الاسم المعطوف - اجعلا: (مرفوعاً. أو منصوباً، أو مركباً).

ثانياً: إذا نُصب المعطوف عليه جاز في المعطوف أوجهها ثلاثة وهي:

أ - البناء مثل: (لا غلامٌ رجلٌ ولا امرأةٌ موجود)، ب - الرفع مثال: (لا غلامٌ رجلٌ ولا امرأةٌ موجود)، ج - النصب مثال: (لا غلامٌ رجلٌ ولا امرأةٌ موجود) " . (2)

ثالثاً: إذا رفع المعطوف عليه جاز في المعطوف (الاسم الثاني) وجهان:

1 - البناء على الفتح: مثل: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ، و لا غلامٌ رجلٌ ولا امرأةٌ موجود).
2 - الرفع: نحو: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامٌ رجلٌ ولا امرأةٌ موجود)، وعلى هذا الوجه الأخير - رفع المعطوف عليه والمعطوف - جاءت قراءة هذا الشاهد القرآني، الذي هو محل بحثنا، حيث قرأ الجمهور برفع: المنفيات الثلاثة: وهي (بيع)، (خلة)،

(1) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، ج2، ص9.

(2) - محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج2، ص10.

(شفاعة)، في قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ

يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ ۖ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة: 254].

أما النصب للثاني فلا يجوز، " وإنما جاز فيما تقدم، للعطف على محل اسم (لا)،
و(لا) هنا ليست ناصبة، فيسقط النصب " (1)، وهذا مراد ابن مالك حين قال: (وإن
رفعت أولاً لا تنصباً) . (2)

الموضع الثالث:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾ [البقرة: 259].	(أعلم)	الرفع. و السكون.	السكون	(أولى القراءتين بالصواب في ذلك... بوصل الألف وجزم الميم على وجه الأمر من الله). [ج2، ص1532]. .

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ

عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ

قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ

(1) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، ج2، ص9.

(2) - تمام هذا الكلام بيتين ذكرهما ابن مالك في ألفيته في معرض ذكره (لا) النافية للجنس حيث يقول:

وركب المفرد فاتحاً: ك (لا) حول ولا قوة) والثاني اجعلاً

مرفوعاً أو منصوباً، أو مُركباً وإن رفعت أولاً لا تنصباً .

- انظر ابن مالك، متن ألفية ابن مالك في النحو، ص43.

إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهٗ^ط وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً
لِّلنَّاسِ^ط وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا^ج فَلَمَّا تَبَيَّنَ
لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ [البقرة: 259].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في قطع الألف ووصلها وضم الميم وإسكانها من
قوله: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ﴿٢٥٩﴾ [البقرة: 259]. " فقرأ ابن كثير
ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ أَعْلَمُ ﴾ بقطع الألف وضم الميم، وقرأ حمزة
والكسائي: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾ موصولة الألف ساكنة: (اعْلَمْ) .⁽¹⁾

3 - رواية الرفع، رفع الميم من (أَعْلَمْ) وقطع الألف.

* توجيه دلالة رفع الميم من: (أَعْلَمْ) وقطع الألف.

أ - إعراب وتوضيح:

(أَعْلَمْ): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. (يطلب
مفعولين). وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا) (يعود على المار على القرية). و(أن)
واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (أعلم).

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

سَرَدَ رَبُّنَا جُلًّا وَعَلَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ خَبَرَ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ قَدْ هُدِمَتْ
دُورُهَا وَأَضْحَتْ خَاوِيَةً عَلَى عُرُوشِهَا، فَقَالَ هَذَا الْمَارُ كَيْفَ يَحْيِي اللَّهُ هَذِهِ الْقَرْيَةَ بَعْدَ
مَوْتِهَا ؟، فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ أَحْيَاهُ، ثُمَّ خَاطَبَهُ قَائِلًا: كَمْ قَدَّرَ الزَّمَانُ الَّذِي لَبِثْتَهُ

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 189.

ميتا ؟، قال بقيت يوما أو بعض يوم، فأخبره الله أنه بقي مائة عام، وأمر أن ينظر إلى طعامه وشرابه، وكيف حفظهما الله من التغير، وأمره أن يُمعن النظر في حماره كيف أحياه الله بعد أن كان عظاما متفرقة، وقال له: ولنجعلك آية للناس، أي: أمانة ظاهرة على قدرة الله على البعث بعد الممات، كما أمره أن ينظر إلى العظام كيف يُلملمها ويصل بعضها ببعض، ثم يكسوها لحما، ثم يعيد فيها الحياة ؟، فلما اتضح له ذلك عيانا اعترف بعظمة الله، قال تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

فما معنى ختام هذه الآية وفق قراءة الرفع - رفع: (أعلم) وقطع الألف - ؟.

جوابا على هذا، فالمعنى وفق هذه القراءة أن هذا إقرار وإخبار⁽¹⁾ أدلى به هذا المار على هذه القرية الخاوية بعد أن رأى من دلائل قدرة الله على الإحياء والبعث الشيء العجيب، فأذعن واعترف بقدرة الله تعالى، ف " حجة من قرأ بالقطع أنه أخبر عن نفسه⁽²⁾، عندما عاين من قدرة الله في إحيائه الموتى، فتيقن ذلك بالمشاهدة،

(1) - قال العكبري: " يقرأ بفتح الهمزة واللام على أنه أخبر عن نفسه ". وقال ابن خالويه: " وقرأ الباقون - عدا: (حمزة، والكسائي) - ﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾ بقطع الألف، وهو ألف المخبر عن نفسه، وهو فعل مستقبل ويبتدئ كما يصل، وهو الاختيار، لأنه من كلام الرجل أخبر عن نفسه ".

- انظر العكبري، التبيين، ص211. و ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص93.

(2) - هناك معنى آخر تحمل عليه الآية، وهو أن هذا قول بعثه الاعتبار، وليس هو إقرار، بيّنه ابن عطية بقوله: " الأولى - رواية الرفع: رفع الميم من: (أعلم) وقطع الألف - بيّنه المعنى، أي قال هو: أنا أعلم أن الله على كل شيء قدير، وهذا عندي ليس بإقرار بما كان قبل ينكره كما زعم الطبري، بل هو قول بعثه الاعتبار كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئا غريبا من قدرة الله: (لا إله إلا هو) ".

- انظر ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص351.

فأقرَّ أنه يعلم أن الله على كل شيء قدير، أي أعلم أن هذا الضرب من العلم، الذي لم أكن أعلمه معاينة " . (1)

4 - رواية الإسكان، إسكان الميم من (اعلم) و وصل الألف.

* توجيه دلالة إسكان الميم من: (اعلم) و وصل الألف.

أ - إعراب وتوضيح:

(اعلم): فعل أمر مبني على السكون الظاهر على آخره. والفاعل: ضمير مستتر يعود على المار، نزل نفسه منزلة المخاطب الأجنبي كأنه قال لنفسه: (اعلم)، ومنه (ودع هريرة) ... وإنما يُخاطب نفسه نزلها منزلة الأجنبي " . (2)

ب - المعنى وفق قراءة الإسكان:

هذه صيغة أمر توجه بها المار على هذه القرية الخاوية على عروشها بالمخاطب لنفسه بعد أن أبصر دلائل البعث والإحياء عيانا، فاستقرَّ في نفسه اليقين أن الله على كل شيء قدير، " وذلك أنه لما عاين الإحياء وتيقن، أنزل نفسه منزلة غيره، فخاطبها كما يخاطب غيره، فقال: اعلم يا نفس هذا العلم اليقين، الذي لم تكوني تعلمينه معاينة، وجاء بلفظ التذكير، لأنه هو المراد بذلك " . (3) . (4)

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص312.

(2) - أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص641.

(3) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص312.

(4) - هناك معان تحمل عليها رواية الإسكان: (إسكان الميم من: (اعلم) و وصل الألف)، أولها: أن الفاعل ضمير يعود على المار على القرية، " وفي حرف عبد الله ما يدل على أنه أمر من الله له بالعلم، على معنى: (الزم هذا العلم لما عاينت وتيقنت)، وذلك أنه في حرفه (قيل اعلم)، وأيضا فإنه موافق لما قبله من الأمر في قوله: (انظر إلى طعامك، وانظر إلى حمارك، وانظر إلى العظام)، فكذلك (اعلم أن الله)، وقد كان ابن عباس يقرؤها: (قيل اعلم)، ويقول: أهو خير أم إبراهيم ؟. إذ قيل له: ﴿وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 260]. فهذا

5 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير الطبري - رحمه الله - رواية الإسكان: إسكان الميم من: (اعْلَمْ) و وصل الألف، في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ مع إقراره لرواية الرفع ⁽¹⁾، رفع الميم من: (أَعْلَمْ) وقطع الألف، حيث يقول: " وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ (اعْلَمْ) بوصل الألف وجزم الميم على وجه الأمر من الله - تعالى ذكره - " . ⁽²⁾

ومعنى ما اختاره من قراءة، أن المار على القرية لمَّا عاين من قدرة الله على الإحياء ما عاين وتبين، قال الله مخاطباً إيَّاه: ﴿اعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

يُبَيِّنُ أَنَّ: (قَالَ اعْلَمْ) أمر من الله له بالعلم اليقين، لما عاين من الإحياء، (وبه قرأ ابن عباس وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن) .

- انظر مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص312.

- **المعنى الثاني:** الضمير يعود على الملك القائل له عن الله، ويناسب هذا الوجه الأوامر السابقة من قوله: (انظر، فقال له: اعلم). و **المعنى الثالث:** الفاعل ضمير يعود على الله، ومعناه: (أَعْلِمَ أَمَرَ من أَعْلَمْ)، أَمَرَهُ أَنْ يُعْلِمَ غيره بما شاهد من قدرة الله .

- انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص641.

- إلا أن بعض هذه المعاني ضعفها بعض أهل النظر، مفاده: " يبعد أن يكون ذلك أمراً من الله جلَّ ذكره له بالعلم، لأنه قد أظهر إليه قدرة وأراه أمراً يتيقن صحته وأقرَّ بالقدرة، فلا معنى لأن يأمره الله بعلم ذلك، بل هو يأمر نفسه بذلك، وهو جائز حسن .

- انظر مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص312.

(1) - قال - رحمه الله - وقرأ ذلك آخرون: ﴿ قَالَ أَعْلَمْ ﴾ على وجه الخبر عن نفسه للمتكلم به بهمزة ألف (أَعْلَمْ) وقطعها ورفع الميم، بمعنى: فلما تبين له ما تبين من قدرة الله وعظيم سلطانه بمعاينته ما عاينه قال المتبين ذلك: أعلم الآن أنا أَنَّ الله على كل شيء قدير، وبذلك قرأ عامة أهل المدينة وبعض قرأة أهل العراق .
- انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1531، 1532.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1532.

﴿ يقول ابن جرير: " فعلى هذا القول ⁽¹⁾ تأويل ذلك: فلما تبين له ما تبين من أمر الله وقدرته قال الله له: اعلم الآن أن الله على كل شيء قدير " . ⁽²⁾ ﴾

6 - المرجحات المعتمدة لدى ابن جرير:

اعتمد ابن جرير في ترجيحه رواية الإسكان: إسكان الميم من: (اعلم) ووصل الألف في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾، على دلالة السياق الذي تضمنته هذه الآية، حيث إن صاحب هذه القرية لما أنكر قدرة الله على إحياء القرية بعد موتها، خاطبه الله بأوامر هي كالاتي: ﴿ فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ ... وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ ... وَأَنْظُرْ إِلَى أَلْعِظَامِ ... ﴾ [البقرة: 259]. فلما كان ذلك كذلك، حسن أن يكون ختام الآية صيغة أمر موافقا للمستهل، يقول ابن جرير: " وإنما اخترنا قراءة ذلك كذلك، وحكمنا له بالصواب دون غيره لأن ما قبله من الكلام أمر من الله - تعالى ذكره - ... فلما تبين له ذلك جوابا عن مسأله ربه ﴿ أَنَّى يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾، قال الله له: اعلم أن الله الذي فعل هذه الأشياء على ما رأيت، على غير ذلك من الأشياء قدير كقدرته على ما رأيت وأمثاله " . ⁽³⁾

ثم أكد ابن جرير حُجَّتَه السياقية هاته، بذلك السياق اللاحق، وهو قصص إبراهيم عليه السلام حين سأل ربه قائلا: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ... وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: 260]، حيث توافقت صيغة الفعلين (أرني، واعلم)، فكلاهما فعل أمر، وعلى هذا كان استحسانه لقراءة الإسكان: إسكان الميم من: (اعلم) ووصل

(1) - المراد بالقول: (قراءة إسكان الميم من: (اعلم) و وصل الألف).

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1531.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1532.

الألف في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾، إذ إن آية قَصَص المار على القرية الخاوية أَعَقَبَهَا قصص إبراهيم، فاستحسن ابن جرير أن يتفق السابق مع اللاحق من حيث صيغة الفعل، إذ يقول: " كما قال - تعالى ذكره - لخليله إبراهيم عليه السلام بعد أن أجابه عن مسأله إياه في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ ﴾ ^ط ﴿وَأَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 260]، فَأَمَرَ إبراهيم أن يعلم بعد أن أراه كيفية إحيائه الموتى أنه عزيز حكيم، وكذلك أمر الذي سأل فقال: ﴿ أَنِّي يُحْيِي ۚ هَٰذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ ﴾ ^ط بعد أن أراه كيفية إحيائه إيّاها أن يعلم أن الله على كل شيء قدير " . (1)

7 - مناقشة ونقد:

دلت هذه الآية ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ... قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: 259]. - وما قبلها وما بعدها - على قدرة الله على إحياء الموتى، فالله منفرد بالخلق والتدبير والإماتة والإحياء، فهذه قرية بَادَ أهلها وفني سكانها وسقطت حيطانها على عروشها فلم يبق بها أنيس، وقف عليها ذلك الرجل متعجبا قائلاً: ﴿ أَنِّي يُحْيِي ۚ هَٰذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ ﴾ ^ط استبعادا لذلك وجهلا بقدرة الله، فلما أراد الله به خيرا أراه آية في نفسه وفي حماره وفي طعامه وشرابه، ليرى بعينه فيقر بما أنكر، فتبين له أمرا كان يجهله فأقرّ قائلاً: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1532، 1533.

قرئت هذه التتمّة: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾ بالرفع: (رفع الميم من: (أعلم) وقطع الألف)، كما قرئت بالإسكان: (إسكان الميم من: (اعلم) و وصل الألف)، وهما قراءتان صحيحتان سبعيتان، دلّت كل قراءة على معنى، فالمعنى وفق القراءة الأولى: أن هذا المارّ على هذه القرية أخبر عن نفسه حين عاين قدرة الله على الإحياء، فتيقن ذلك مشاهدة، فأقرّ بقدرة الله، أي: " قال أعلم هذا الضرب من العلم، الذي لم أكن أعلمه معانية " (1)، ويحتمل أن يكون قوله من قبيل الكلام الذي يبعثه الاعتبار، " كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئاً غريباً من قدرة الله: (لا إله إلا هو)، ونحو هذا " (2)، وبه جزم ابن عطية، وادّعى خطأ ابن جرير حين قال أن هذا إخبار وإقرار . (3)

أما دلالة قراءة الإسكان: (إسكان الميم من: (اعلم) و وصل الألف)، فَتَحْتَمِلُ أن يكون هذا أمراً (4) من الله له (5) بالعلم اليقين، لِمَا عَاينَ من الإحياء، (وبه قرأ ابن عباس وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن)، ويدل عليه السياق، وسبق أن بيناه في معنى

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص312.

(2) - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص351.

(3) - قال ابن عطية: " وقال الطبري في قوله: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ﴾، أي لما اتضح له عياناً ما كان مستكراً في قدرة الله عنده قبل عَيَانِهِ قال: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾، قال القاضي أبو محمد وهذا خطأ، لأنه ألزم ما لا يقتضيه اللفظ، وفُسِّرَ على القول الشاذ والاحتمال الضعيف، ... وهذا عندي ليس بإقرار بما كان قبل ينكره كما زعم الطبري، بل هو قول بعثه الاعتبار كما يقول الإنسان المؤمن إذا رأى شيئاً غريباً من قدرة الله: (لا إله إلا هو) ".
- انظر ابن عطية، المصدر السابق، ج1، ص351.

(4) - قال ابن عطية " قال المَلِكُ له " .

- انظر ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص351.

- السياق يدل على أنه أمر من الله لا الملك، قال ابن عثيمين: " الأولى الأخذ بظاهر القرآن، وأن القائل هو الله عز وجل " .

- انظر ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص356.

(5) - الرجل المار على القرية.

قراءة الإسكان، كما يحتمل المعنى: " أن الرجل أنزل نفسه منزلة غيره، فخاطبها كما يخاطب غيره، فقال: اعلم يا نفس هذا العلم اليقين، الذي لم تكوني تعلمينه معاينة " (1) .

إن هذه القراءة، قراءة الإسكان: (إسكان الميم من: (اعلم) و وصل الألف)، انفردت عن نظيرتها - قراءة الرفع (رفع الميم من: (أعلم) وقطع الألف) - بتضمنها نكتة عقديّة، وهي الردّ على فرقة من أهل الكلام تعتقد أن العبد مجبور، وليس له دخل في الأفعال، فهي محض خلق الله عز وجل، والحق ما قرّره أهل السنة حيث إن: " أفعال العباد هي خلق الله وكسب من العباد " (2)، فهذه الآية هي " رد على الجبرية على قراءة (اعلم)، لأنه لو كان الإنسان مجبوراً لكان توجيه الخطاب إليه بالأمر والتكليف لغوا وعبثاً " (3) .

يبقى في المسألة اعتراض على ترجيح ابن جرير قراءة الإسكان: (إسكان الميم من (اعلم) ووصل الألف)، واعتبارها الأولى بالصواب، في حين هي قراءة حمزة والكسائي، والجمهور (4) على (رفع الميم من: (أعلم) وقطع الألف)، فلعل حجته -

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص312.

(2) - يقول الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله معلقاً على متن الطحاوية: " والحق أن هذه المسألة حصل فيها نزاع ومزلة أقدام ومضلة أفهام، هل الأفعال مخلوقة لله، أو هي من خلق العباد ؟، القول الأول: قول الجبرية والجهمية، إن العبد مجبور ليس له دخل في الأفعال، فهي محض خلق الله عز وجل، ومعناه: أن الله يظلمهم ويعذبهم على شيء ليس لهم فيه اختيار وليس لهم فيه استطاعة ... وهذا المذهب أخبث المذاهب، القول الثاني: وهو مصاد للقول الأول تماماً، وهو قول المعتزلة، يقولون: الأفعال من إنتاج العبد وإرادته المطلقة ومشيتته، وليس لله تدخل فيها، وإنما العبد هو الذي يخلق فعل نفسه، فهؤلاء غالوا في إثبات قدرة العبد، ويلزم من قولهم أن الله عاجز، والمذهب الوسط مذهب أهل السنة والجماعة، ... قالوا أفعال العباد هي فعلهم بإرادتهم ومشيتهم، وهي خلق الله عز وجل، ... فالله منفرد بالخلق والتقدير، والعبد له مشيئته وإرادته، ... والعقاب والثواب يقع على فعله وليس على فعل الله عز وجل " .

- انظر ابن أبي العز الحنفي، العقيدة الطحاوية، ص368، 369.

(3) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص357.

(4) - المراد بالجمهور بقية السبعة: (نافع، عاصم، ابن كثير، ابن عامر، أبو عمرو).

رحمه الله - ما سبق وأن بيّناها، وهو توافق الفعل (اعْلَمْ) مع ما سبقه من أوامر، فاتّحدت الصيغة، وهي صيغة الأمر، حيث يقول: " وإنما اخترنا قراءة ذلك كذلك وحكمنا له بالصواب دون غيره، لأن ما قبله من الكلام أمر من الله " . (1)

والحق لا مشاحة في تنويع الصيغة، فقد يكون هذا من قبيل الالتفات، علما أن هذه القراءة المرجوحة عند ابن جرير هي قراءة الجمهور، وهي متواترة صحيحة السند، وقد وُجد من اعتبرها الأولى فـ " القراءة بالقطع هي الاختيار، لأنه على ظاهر الكلام، لِمَا تبيّن له ما كان على شك فيه، أخبر عن نفسه بالعلم اليقين، وأيضا فإنه قد أجمع عليه الحرميان وعاصم وأبو عامر وأبو عمرو " . (2)

والذي يقال عن هذا وذاك (3)، ما قاله عبد الله بن عبد المحسن التركي: " القراءتان متواترتان وليست إحداهما أولى بالصواب من غيرها " . (4)

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1532.

(2) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص312، 313.

(3) - أقول هذا الكلام وأنا في غاية الخجل والحياء، تعليقا على اختيار ابن جرير الطبري قراءة الإسكان: (إسكان الميم من: (اعْلَمْ) و وصل الألف)، وكذا تفضيل مكي بن أبي طالب قراءة الرفع: (رفع الميم من: (أعْلَمْ) وقطع الألف)، وهما من هما في هذا الفن.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج4، ص623.

الموضع الرابع:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	الوجه المختار عند ابن جرير	صيغة الاختيار
﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271].	(يكفر . نكفر) (1).	الرفع . والجزم .	(نُكْفِرُ) . الجزم .	(أولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: (وَنُكْفِرُ عَنْكُمْ) بالنون وجزم الحرف). [ج2. ص1584].

1 - الشاهد بتمامه: قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتَ فَنِعْمَ هِيَ وَإِنْ

تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ

بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: 271].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: ﴿وَيُكْفِّرُ

﴾ [البقرة: 271]، فقرأ " ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر (نُكْفِرُ) بالنون والرفع، وقرأ نافع وحمة والكسائي (وَنُكْفِرُ) بالنون وجزم الراء، وروى أبو خُلَيْد عن نافع (وَنُكْفِرُ عَنْكُمْ) بالنون والرفع، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص: (وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ) بالياء والرفع، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (وَنُكْفِرُ) بالنون والجزم " . (2)

(1) - الذي يَعْنِيَا الاختلاف الإعرابي: (الرفع، والجزم) في كلمة: (نكفر)، لا الخلاف الحاصل في قراءتها بالنون (نُكْفِرُ)، أو بالياء (يُكْفِرُ)، لأن الإعراب يتناول أواخر الكلم لا بنية الكلمة. قال ابن عطية: " فما كان من هذه القراءات بالنون فهي نون العظمة ... وما كان منها بالياء فالله تعالى هو المكفِّر " .

- انظر ابن عطية، المحرَّر الوجيز، ج1، ص366.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص191.

3 - معانى المفردات:

(تبدوا الصدقات): تظهرونها. (نِعْمًا هي): جملة إنشائية للمدح، وهي جواب الشرط، وقرنت بالفاء لكونها فعلا جامدا. (وإن تخفوها): أي تَصَدَّقُوا سرًّا. (تؤتوها الفقراء): تعطوها المعدمين، وذكر الفقراء على سبيل المثال .⁽¹⁾

4 - رواية الجزم، جزم الراء من (نُكْفَر).

* توجيه دلالة جزم الراء من (نُكْفَر).

أ - إعراب وتوضيح:

(و نُكْفَرُ): (و): حرف عطف. (نُكْفَرُ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، لأنه معطوف على جملة: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ السابقة، التي هي في محل جزم جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (لفظ الجلالة " الله ")، وذكر بنون الجمع، وهي نون العظمة.

ب: المعنى وفق قراءة الجزم:

الله جل وعلا عالم بجميع أفعال العاملين وما يبذلونه من نفقات وقربات، ومنها شئى صدقاتهم ومختلف زكواتهم، سرًّا وفي العلن، فجعل مُجَازَاةً ذلك إن كانت ابتغاء وجهه ورجاء ثوابه، تكفير السيئات، وهو سياق هذه الآية ومدار دلالتها عموما.

فالقراءة بجزم الراء في كلمة: (نُكْفَرُ): الواردة في قوله تعالى: ﴿وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾، هي حملٌ للكلام على قوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ﴾، الذي هو في موضع جزم، لكونه جواب شرط، فالمعنى: " كأنه قال: وإن تخفوها يكن أعظم

(1) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص376.

لأجركم، ثم عطفه على هذا الموضع، كما جاءت قراءة من قرأ بجزم ⁽¹⁾ الراء: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ^ج وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: 186] .

(2)

فتكفير السيئات وفق هذه القراءة متجه إلى بذل الصدقات والإنفاق على الفقراء حال إخفاء الصدقة، لا حال إبدائها وإظهارها، فـ " فالإِعْطَاءُ فِي خَفَاءٍ هُوَ الْمُكْفِرُ " ⁽³⁾، وهو ما نصَّ عليه ابن جرير بقوله: " مُجَازَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مُخْفِيَ الصَّدَقَةِ بِتَكْفِيرِ بَعْضِ سَيِّئَاتِهِ بِصَدَقَتِهِ الَّتِي أَخْفَاهَا " . ⁽⁴⁾

5 - رواية الرفع، رفع الراء من (نُكْفِرُ).

* توجيه دلالة رفع: الراء من (نُكْفِرُ).

أ - إعراب وتوضيح:

(وَنُكْفِرُ): الواو استئنافية. (نُكْفِرُ): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والجملة الفعلية (وَنُكْفِرُ): في محل رفع خبر المبتدأ المحذوف. أي: (والله يَكْفِرُ عنكم) . ⁽⁵⁾

(1) - المراد بجزم الراء: جزم الفعل (يَذَرُهُمْ)، وهي قراءة سبعية، قال ابن خالويه: " والحجة لمن قرأ بالياء والجزم: أنه عطفه على موضع الفاء في الجواب من قوله: ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ^ج﴾ " .

- انظر ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 167.

(2) - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 1، ص 366.

(3) - ابن عطية، المصدر نفسه، ج 1، ص 366.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ... ج 2، ص 1584.

(5) - قال ابن عطية: " يجوز في هذه الجملة القطع والاستئناف، وألاً تكون الواو العاطفة للاشتراك، لكن لعطف جملة على جملة " .

- انظر ابن عطية، المحرر الوجيز، ج 1، ص 366.

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

من القراءات المعتبرة لهذه الآية رفع الراء في كلمة: (نُكْفَرُ)، وتخريجها على وجهين، أحدهما: أن يكون الفعل خبراً لمبتدأ محذوف تقدير: ونحن نكفر، " فالمعنى: ونحن نكفر عنكم، في قراءة من قرأ بالنون " (1). والثاني: أن يكون الفعل مستأنفاً، فالرفع يُحمل على كون الكلام مفصلاً عما قبله، فبذل الصدقات ليس سبباً وعلّة لتكفير السيئات ف " الله يكفر من سيئات عباده المؤمنين على غير المجازاة لهم بذلك على صدقاتهم، لأن: ما بعد الفاء في جواب الجزاء استئناف، فالمعطوف على الخبر المستأنف في حكم المعطوف عليه في أنه غير داخل في الجزاء " . (2)

6 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير الطبري قراءة الجزم، جزم الراء في كلمة: (نُكْفَرُ): حيث يقول - رحمه الله - : " أولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: (وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ) بالنون وجزم الحرف " . (3)

7 - المرجحات المعتمدة لدى ابن جرير:

بعد استعراض ابن جرير للقراءات الواردة في هذه الكلمة القرآنية - (نُكْفَرُ) - اختار رواية الجزم، جزم الراء على معنى: " الخبر من الله عن نفسه أنه يجازي المخفي صدقته من التطوع ابتغاء وجهه من صدقته بتكفير سيئاته " (4)، ومرجحاته في ذلك هي:

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص318.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1585.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1584.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1584.

أ - الإجماع:

من الأدلة التي اعتمدها ابن جرير في اختياره هذا الوجه من الإعراب، ما نقل من إجماع، حيث يقول: " وقرأ ذلك بعدُ عامة قرأة أهل المدينة والكوفة والبصرة (وَنُكْفِرُ عَنْكُمْ) " ⁽¹⁾، فعبارة: (عامة قرأة أهل المدينة والكوفة والبصرة)، توحى على ما ذكر من إجماع.

ب - السياق

سياق الآية يدل على ما اختار من قراءة، حيث يقول " اخترنا ذلك ليؤذن بجزمه أن التكفير، أعنى تكفير الله من سيئات المُصَدِّق لا محالة داخل فيما وعد الله المصدق أن يجازيه به على صدقته، لأن ذلك إذا جزم مؤذن بما قلنا لا محالة " ⁽²⁾، فهذا المعنى يدل عليه سياق الأسلوب الشرطي الواردة فيه هذه الآية، فتكفير السيئات داخل فيما وعد الله به المصدق، بخلاف ما إذا رفع الفعل، لأن الرفع مشعر بالاستئناف، وهو قطع عمّا سبق فـ " لو رفع كان قد يحتمل أن يكون داخلا فيما وعد الله أن يجازيه به، وأن يكون خبرا مستأنفا أنه يكفر عن سيئات عباده المؤمنين على غير المجازة لهم بذلك على صدقاتهم ... ولذلك من العلة اخترنا جزم (نُكْفِرُ) عطا به على موضع الفاء من قوله: ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ ﴾ " . ⁽³⁾

8 - مناقشة ونقد:

سياق هذه الآية هو الترغيب في الصدقات سواء أبدى المتصدق فعله هذا أم أخفاه، إلا أن إخفاء الصدقة أفضل لأنه أقرب إلى الإخلاص، وأستر للمتصدق

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1584.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1585.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1585.

عليه، وبه دلّت عليه قراءة الجزم في كلمة: (نُكْفَرُ)، في قوله تعالى: ﴿وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾، لأن الكلام محمول على قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ﴾، الذي هو في موضع جزم جواب الشرط، فالدلالة: " وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فكفر عنكم من سيئاتكم، بمعنى: مُجَاوِزُ الله عَزَّ وَجَلَّ مُخْفِي الصدقة بتكفير بعض سيئاته بصدقته التي أخفاها " . (1)

إلا أن إخفاء الصدقة ليس تفضيلاً على الإطلاق، فقد يترتب على إظهارها مصلحة كإقتداء الناس به، أو " دفع ملامة عن المُتَصَدِّق، فحينها يترجح إظهار الصدقة على إخفائها " . (2)

قِرَاءَةُ (نُكْفَرُ) بالرفع في الموضع نفسه من هذه الآية: ﴿وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾، قد تكون دلالتها الاستئناف لا المثوبة على فعل الصدقات، فـ " لو رفع، كان قد يحتمل أن يكون داخلاً فيما وعد الله أن يجازيه به، وأن يكون خبراً مستأنفاً أنه يكفر من سيئات عباده المؤمنين على غير المجازاة لهم بذلك على صدقاتهم، لأن ما بعد الفاء في جواب الجزاء استئناف، فالمعطوف على الخبر المستأنف في حكم المعطوف عليه في أنه غير داخل في الجزاء " . (3)

هذان المعنيان المذكوران آنفاً اختار منهما ابن جرير المعنى الأول، وهو أن الله يكفر السيئات مجازاة على فعل الصدقات لا سيما حال إخفائها، حيث يقول: " اخترنا ذلك ليؤذن بجزمه أن التكفير أعني تكفير الله من سيئات المصدق لا محالة داخل فيما وعد الله المصدق أن يجازيه به على صدقته، لأن ذلك إذا جزم مؤذن بما قلنا

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1584.

(2) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص377.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1585.

لا محالة " (1)، ولعل هذا المعنى القوي المستنبط عنده، أفضى إلى اختياره قراءة الجزم، ورده قراءة الرفع حيث يقول: " أولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ: (وَنُكْفِرُ عَنْكُمْ) بالنون وجزم الحرف " . (2)

هذا الاختيار في المعنى وما صاحبه من اختيار في القراءة نادى به ابن عطية في تفسيره (المحرر الوجيز)، حيث يقول: " والجزم في الراء أفصح هذه القراءات، لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء، وكونه مشروطا إن وقع الإخفاء، وأما رفع الراء فليس فيه هذا المعنى " . (3)

إلا أن هذا الكلام - والله أعلم - محل تأمل، فقد يكون الرفع أبلغ من حيث العموم والشمول، لأن الجزم يخصص تكفير السيئات على سبيل المجازاة على فعل الصدقات حال إخفائها، وليس على فعل الصدقات بالجملة، فـ " فالرفع يدل على أن التكفير مرتب من جهة المعنى على بذل الصدقات أبدت أو أخفيت، لأننا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختصُّ التكفير بالإخفاء فقط، والجزم يخصّسه به، ولا يمكن أن يقال: إن الذي يبدي الصدقات لا يكفّر من سيئاته، فقد صار التكفير شاملا للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيرا " . (4)

يبقى أمر آخر، هو أن قراءة الرفع قراءة صحيحة سبعية متواترة معتبرة، بل هي متكافئة سندا مع قراءة الجزم، وهذا ما ذكره ابن مجاهد فيما بعد (5)، وقد بيّناه قبل في السند، وحين ثبوتها لا يمكن أن ترد، فقد حُكي عن ثعلب أنه قال: " إذا اختلف

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1585.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1584.

(3) - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص366.

(4) - أبو حيان، البحر المحيط، ج2، ص693.

(5) - أبو بكر بن مجاهد هو من سبّع السبعة.

(تداینتم): الدّین هو کل ما ثبت فی الذمة من ثمن بیع، أو أجره، أو صدق، أو قرض، أو غیر ذلك.

(تجارة): هي کل صفقة یراد بها الربح، فتشمل البیع والشراء وعقود الإيجارات.

(تُدیرُونَهَا): أي تتعاطونها بینکم، بحيث يأخذ هذا سلعته والآخر يأخذ الثمن . (1)

4 - رواية الرفع، رفع (تجارة)، (حاضرة).

* توجیه دلالة رفع: (تجارة)، (حاضرة).

أ - إعراب وتوضیح:

(أن): حرف مصدر ونصب .

(تكون): فعل مضارع تام بمعنی: (وقع وحدث)، منصوب بـ (أن). (تجارة): فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره. (حاضرة): صفة مرفوعة بالضمّة الظاهرة على آخره.

ملاحظة: يجوز اعتبار (تكون) فعل ناقصة. (تجارة) اسما لـ (تكون) مرفوع، والجملة الفعلية (تدیرونها): فی محل نصب خبر تكون.

ب - المعنی وفق قراءة الرفع:

المعنی الذي يتبدّى وفق قراءة الرفع یحتمل وجهین، أولهما: أن تجعل (تجارة) اسما لـ (كان)، و(تدیرونها): الخبر، والمعنی: "تجارة حاضرة مداراة بینکم" . (2)

(1) - ابن عثیمین، تفسیر ابن عثیمین، ص390.

(2) - ابن خالویه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص105.

والوجه الثاني: أن تجعل (كان) بمعنى (حدث و وقع)، وهي تامة، لا خبر لها، فهي بمعنى الكون، والتقدير: "إلا أن تقع تجارة حاضرة، ومثله قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280] " (1)، فهذه الآية توضح وجه الرفع وتبين المعنى في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾، فأدق ما يُفسر كلام الله، كلام الله، حيث تضمنت نوعاً من العموم (2)، يقول مكي بن أبي طالب في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾: "وبهذا العموم أُجمع على الرفع (3)، إذ لو نصب (ذا) على خبر (كان) لصار الكلام مخصوصاً لصنف بعينه غير عام في جميع المعسرين، لأنه يصير التقدير لو نصب (ذا): (وإن كان المشتري ذا عسرة فنظرة)، فتكون (النظرة) مقصورة عليه، وقد يجوز أن يكون التقدير: (إن كان المداين ذا عسرة)، فيكون عاماً فيمن عليه دين، والرفع على كل حال أعظم، لأنه يعم من عليه دين من قرض أو شراء وغير ذلك " (4).

5 - رواية النصب، نصب (تجارة)، (حاضرة).

* توجيه دلالة نصب: (تجارة)، (حاضرة).

أ - إعراب وتوضيح:

(أن): حرف مصدر ونصب.

(1) - المهدوي، شرح الهداية، ص 212.

(2) - العموم يظهر في كون (كان) تامة، فإننا في غنية عن التقدير، بخلاف لو كانت ناقصة فإننا نضطر إلى تقدير، وحين نقدر فإننا نخصص، هذا الذي يستفاد من كلام مكي بن أبي طالب في هذا الموضع، والله أعلم.

(3) - المراد بالإجماع هو: الرفع في: " (ذو) " في قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280].

(4) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج 1، ص 322.

(تكون): فعل مضارع ناقص منصوب بأن، واسمها ضمير مستتر، (تجارة): خبر تكون منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (حاضرة): صفة منصوبة.

ب - المعنى وفق قراءة النصب:

تحرير المعنى وفق قراءة النصب يُتوصَّل إليه بإضمار اسم (تكون)، ونصب (تجارة) على أنها خبر (تكون)، وخلاصته: " إلا أن تكون التجارة تجارة، أو إلا أن تكون المبايعات تجارة " .⁽¹⁾

وهنا لا بدّ من دقّة في تقدير اسم (تكون)، فالاسم في هذا الموضع يحسن تقديره بلفظ (التجارة)، أو (التبائع) و " لا يحسن أن يكون المضمر (التدائن و الدين)،⁽²⁾ لتقدم ذكره ولا أن يكون (الحق) لتقدم ذكره، لأن ذلك غير (التجارة)، ولأن التجارة تقلب الأموال في البيع والشراء للنماء، وهو غير (الدين) وغير (التدائن) وغير (الحق)، والخبر في كان هو الاسم،⁽³⁾ وحسن إضمار التبائع لأنه تقلب الأموال للنماء، وهو التجارة في المعنى " .⁽⁴⁾

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص321.

(2) - هذا رأي أبي علي الفارسي حيث يقول: " هذا غير جائز، لأن المدائنة لا تكون تجارة حاضرة " .

- انظر الرازي، تفسير الرازي، ج7، ص127.

- ويجاب عن هذا: " بأن المدائنة إذا كانت إلى أجل ساعة صحّ تسميتها بالتجارة الحاضرة، فإنّ من باع ثوبا بدرهم في الذمّة بشرط أن تؤدى الدرهم في هذه الساعة كان ذلك مدائنة، وتجارة حاضرة " .

- انظر الرازي، المصدر نفسه، ج7، ص127، 128.

(3) - ساق الرازي في تفسيره: (مفاتيح الغيب)، وجوها من المعاني منبعها تقدير اسم (تكون)، حيث يقول: " ولا بدّ فيه من إضمار الاسم، وفيه وجوه: أحدها: (إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة ككُتِبَ الكتاب)، ومنه قول الشاعر: بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَكَبٍ أَشْهَبَا.

أي إذا كان (اليوم)، وثانيها: أن يكون التقدير: (إلا أن يكون الأمر والشأن تجارة)، وثالثها: قال الزجاج: (إلا أن تكون المدائنة تجارة حاضرة) " .

- انظر الرازي، تفسير الرازي، ج7، ص127.

(4) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص321.

6 - الاختيار الإعرابي عند ابن جرير:

اختار ابن جرير الطبري - رحمه الله - رواية الرفع، رفع: (تجارة)، (حاضرة) في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾، مع إقراره لقراءة النصب حيث يقول: " واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامّة قُرْأَة الحجاز والعراق وعامّة القُرْأَة (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً) بالرفع، وانفرد بعض قُرْأَة الكوفيين فقرأ به بالنصب، (1) وذلك وإن كان جائزا في العربية " . (2)

7 - المرجحات المعتمدة لدى ابن جرير:

لقد اختار ابن جرير الطبري - رحمه الله - رواية الرفع، رفع: (تجارة)، (حاضرة) في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾، ومرجحه هو:

- الإجماع: من الأدلة التي اعتمدها ابن جرير في اختياره هذا الوجه من الإعراب ما نقله من إجماع، وعبارته في ذلك واضحة، حيث قال: " فقرأته عامّة قُرْأَة الحجاز والعراق وعامّة القُرْأَة ...، وانفرد بعض قُرْأَة الكوفيين فقرأ به بالنصب " . (3)

ولعل هذا الإجماع الذي ادّعاه تؤكد من صحته فيما بعد على يدي تلميذه ابن مجاهد الذي سبغ السبعة، وقد ذكرناه في سند القراءة.

أما بالنسبة لتوجيهه الإعرابي، فعلى اعتبار (تكون): ناسخة واسمها (تجارة)، وخبرها الجملة الفعلية: (تديرونها)، وليس الأمر كما سبق وأن قلنا من كونها تامة

(1) - المراد بقُرْأَة الكوفيين، قراءة عاصم الكوفي.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1629، 1630.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1629، 1630.

مكتفية بفاعلها (تجارة) ⁽¹⁾، حيث يقول: " وقد زعم بعض نحويي البصرة أن قوله: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً)، مرفوعة فيه: (تجارة . حاضرة)، لِأَنَّ (تكون) بمعنى التمام، ولا حَاجَةَ بها إلى الخبر، بمعنى: (إِلَّا أَنْ تَوْجِدَ أَوْ تَقَعْ أَوْ تَحْدُثْ)، فألزم نفسه ما لم يكن لها لا زما، لأنه إنما ألزم نفسه ذلك إذا لم يكن يجدر لك لكان منصوبا، ووجد (تجارة حاضرة) مرفوعة، وأغفل جواز قوله: ﴿ تَدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ أن يكون خبرا لكان، فيستغني بذلك عن إلزام نفسه ما ألزم " . ⁽²⁾

ثم ناقش ابن جرير هذه القضية ⁽³⁾ في معرض ترجيحه قراءة الرفع في قول الله تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾ حيث اعتبر هذا من قبيل التَّبَع الذي تتوهمه العرب في كلامها فقال: " إذ كانت العرب تنصب النكرات والمنعوتات مع (كان)، وتضم معها في كان مجهولا، ⁽⁴⁾ فتقول: (إن كان طعامًا طيبًا فأتنا به)، وترفعها فتقول: (إن كان طعامًا طيبًا فأتنا به)، فتتبع النكرة خبرها بمثل إعرابها ... وإنما تفعل العرب ذلك في النكرات لما وصفنا من إتباع أخبار النكرات أسماءها،

(1) - حين ساق ابن جرير - رحمه الله - هذا الرأي من كون (تكون) ناقصة، لم يُخطأ من قال بالتمام، وإنما استجاز قوله، مع اعتقاده قوّة القول بالنقص لـ (تكون) حيث يقول: " والذي قال من حكينا قوله من البصريين غير خطأ في العربية، غير أن الذي قلنا بكلام العرب أشبه، وفي المعنى أصح، وهو أن يكون في قوله: ﴿ تَدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾، وجهان أحدهما: أنه في موضع نصب على أنه حلّ محل خبر (كان)، و(تجارة حاضرة) اسمها، والآخر: أنه في موضع رفع على إتباع (تجارة حاضرة)، لأن خبر النكرة يتبعها فيكون تأويله: (إلا أن تكون تجارة حاضرة دائرة بينكم).

- انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1630.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1630.

(3) - حَذَفَ اسم (كان).

(4) - قال الفراء: " وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في كان مع المنصوب، لأنه بنية كان على أن يكون لها مرفوع ومنصوب، فوجدوا كان يحتمل صاحبا مرفوعا فأضمره مجهولا " .

- انظر الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (د، ط)، 1374هـ، 1955م، ج1، ص185.

وكان من حكمها أن يكون معها مرفوع ومنسوب، فإذا رفعوها جميعهما تذكروا
إتباع النكرة خبرها، وإذا نصبوها تذكروا صحبة كان لمنسوب ومرفوع، ووجدوا
النكرة يتبعها خبرها فنصبوا النكرة وأتبعوها خبرها وأضمرها في كان مجهولا لاحتمال
الضمير " . (1)

ولعل القراءة التي حاد عنها ابن جرير قراءة سبعية متواترة قرأ بها أحد أساطين
القراء، وهو عاصم ابن أبي النجود، وما أدراك ما عاصم، قرأ القرآن على أبي عبد
الرحمن السلمي وزر بن حبيش الأسدي، ... قرأ عليه خلق كثير منهم الأعمش...
انتهت إليه الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن، قال أبو بكر بن
عياش: لما هلك أبو عبد الرحمن السلمي جلس عاصم يقرئ الناس، وكان عاصم
أحسن الناس صوتا بالقرآن حتى كأن في حنجرته جلال، وهو معدود في صغار
التابعين . (2)

أما عن قوة ما حاد عنه من قراءة، عَرَبِيَّةٌ، فقوي من حيث الصناعة، فحذف اسم
كان كثيرا في كلامهم منه قول الشاعر:

" أَعَيْنِي هَلَّا تَبْكِيَانِ عِفَاقًا إِذَا كَانَ طُعْنًا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقًا " . (3)

فاسم كان ضمير مستتر تقديره " هو "، و(طُعْنًا) خبر كان منصوب، والسياق يدل
على هذا الحذف، وعن هذا الحذف في هذا الباب وغيره مما يدل عليه دليل قال ابن
مالك النحوي:

" وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَ كَمَا) " . (4)

8 - مناقشة ونقد:

الذي نخلص إليه من بحث مسألة اختلاف قراءة (تجارة)، (حاضرة) رفعا ونصبا
في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾، أن القراءتين متواترتان،

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1630.

(2) - الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج1، ص204، 205.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1630.

(4) - ابن مالك، متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص32.

سَبْعِيَّتَانِ، كل واحدة مشتملة على معنى من المعاني، هذا المعنى يفضيه التركيب تقديمًا وتأخيرًا، ذكرًا وحذفًا، وهو ضرب من الاتساع في الدلالة.

فالمعنى وفق قراءة الرفع محتمل وجهان: أولهما: أن تجعل (تجارةً) اسماً لكان، و (تديرونها): الخبر، والمعنى: " تجارة حاضرة مداراة بينكم " ⁽¹⁾، والوجه الثاني: أن تجعل (كان) بمعنى (حدث ووقع)، وهي تامة، لا خبر لها، فهي بمعنى الكون، والتقدير: " إلا أن تقع تجارة حاضرة " ⁽²⁾.

أما قراءة النصب فمعناها: " إلا أن تكون التجارة تجارةً، أو إلا أن تكون المبيعات تجارةً " ⁽³⁾.

القراءتان تؤولان إلى المعنى العام ⁽⁴⁾ الذي دل عليه سياق آية الدين، وهو سياق المعاملات بين الخلق، وحفظ الديون بكتابتها، وشروط الكاتب، والدعوة إلى الإشهاد، وعدم كتم الشهادة، كما جاء العفو فيها برفع الحرج في التجارة الحاضرة المدارة، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾.

لقد اختار ابن جرير - رحمه الله - في هذا الشاهد قراءة الرفع، رفع (تجارةً)، (حاضرةً)، وحبَّته إجماع القراء حول هذا، إلا أن قراءة النصب صحيحة متصلة سندا فلا ترد، وهي قراءة عاصم، قال أبو جعفر النحاس: " السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: أحدهما أجود، لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا " ⁽⁵⁾.

(1) - ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص105.

(2) - المهدوي، شرح الهداية، ص212.

(3) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص321.

(4) - لقد نبهنا إلى بعض فوائد آية الدين في مطلع عنواننا هذا.

(5) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص340.

الموضع السادس:

الشاهد	موضع الخلاف	علامات الإعراب المحتملة	ملاحظة
﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284].	(يغفر . يعذب)	. الرفع . الجزم .	. لم يتعرَّض ابن جرير لهذا الاختلاف في القراءة، ولم يختَر أي وجه من الإعراب .

1 - الشاهد بتمامه: قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 284].

2 - سند القراءة: اختلف القراء في قراءة الفعلين: (يغفر . يعذب) من قوله: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾، " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) جزماً، وقرأ عاصم وابن عامر: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) رفعاً " . (1)

3 - رواية الرفع، رفع (يغفر . يعذب).

* توجيه دلالة رفع الفعلين: (يغفر . يعذب).

أ - إعراب وتوضيح:

(يفغفرُ): (ف) استئنافية. (يفغفرُ): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو: (لفظ الجلالة).

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 195.

(ويعذبُ): (و) عاطفة. (يعذبُ): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو: (لفظ الجلالة). والجملة الفعلية (يعذبُ) معطوفة على الجملة السابقة: (يغفرُ) . (1)

ب - المعنى وفق قراءة الرفع:

أخبر الله تعالى في هذه الآية أن له ما في السموات وما في الأرض، فهو مالك الخلائق يتصرف فيها وفق عدله وحكمته وإحسانه، " وقد أمرهم ونهاهم وسيحاسبهم على ما أسروه وما أعلنوه ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾، وهو لمن أتى بأسباب المغفرة، ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ بذنبه الذي لم يحصل له ما يكفره " (2)، وهو قادر على ذلك لا يعجزه شيء.

هذا معناها على العموم، أما ما دلَّت عليه قراءة الرفع للفعلين (يغفرُ . يُعذبُ)، " فتوجيهه أن الرفع على الاستئناف، فالفعل مقطوع عما قبله فـ " إما أن يكون أضرر مبتدأ على تقدير (فإن الله يغفر ويعذب) " (3)، فالجملة حينها اسمية مؤلفة من (مبتدأ وخبر)، معطوفة على جملة فعلية، ويجوز أن تكون جملة فعلية مؤلفة من: (فعل وفاعل)، معطوفة على مثلها، والتقدير: " فيغفر الله لم يشاء ويعذب من يشاء " . (4)

(1) - يجوز أن يُضمر مبتدأ على تقدير: " (فإن الله يغفر ويعذبُ)، فتكون جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على جملة من (فعل) و(فاعل)".

- انظر مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص324.

(2) - السعدي، تفسير السعدي، ص120.

(3) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص324.

(4) - مكي بن أبي طالب، المصدر نفسه، ج1، ص324.

4 - رواية الجزم، جزم (يَغْفِرُ. يُعَذِّبُ)

* توجيه دلالة جزم الفعلين: (يَغْفِرُ. يُعَذِّبُ).

أ - إعراب وتوضيح:

(فَيَغْفِرُ): (ف) عاطفة. (يَغْفِرُ): فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون لأنه معطوف على جواب الشرط (يُحَاسِبُكُمْ)، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو: (لفظ الجلالة). (وَيُعَذِّبُ): (و) عاطفة. (يُعَذِّبُ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون لأنه معطوف على الفعل (يَغْفِرُ)، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو: (لفظ الجلالة).

ب - المعنى وفق قراءة الجزم:

توجيه قراءة الجزم - جزم الفعلين (يَغْفِرُ. يُعَذِّبُ) - هو العطف على الفعل (يُحَاسِبُكُمْ) الذي هو جواب الشرط، فالكلام وفق هذه القراءة يجري على نسق واحد، " فهو أقرب للمشكلة بين أول الكلام وآخره " (1)، ويستحسن إذا كان ذلك كذلك ألا يوقف على (يُحَاسِبُكُمْ به الله)، (2) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص324.

(2) - هذا ما هو ثابت في المصاحف، فالمصاحف المرسومة برواية ورش عن نافع الوقف غير ثابت عند قول الله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة:284]، لشدة ارتباط الكلام، وإنما الكلام مستأنف إلى غاية قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة:284]. حيث نجد حرف (ص) وهي علامة الوقف المتبعة لدى المغاربة، مأخوذة من كلمة (صنة)، ومعناها: (قف)، أما ما ثبت في المصاحف المرسومة برواية حفص عن عاصم، فإننا نجد الوقف مستساغ عند قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ لكون ما سيأتي مستأنفاً، وقد رمز له: ()، ودلالته: جواز الوقف والوصل أولى.

- انظر القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع، موفم للنشر، الجزائر، (د، ط)، 2006م، ص50. وكذا رواية حفص عن عاصم، شركة القدس للتصدير، القاهرة، (د، ط، ت)، ص49.

تُخَفُّوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴿١﴾، قال أبو جعفر النحاس: " فعلى هذه القراءة لا يوقف على ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ ... لأن الجزم معطوف على اللفظ " . (1)

5 - مناقشة ونقد:

يخبر ربنا عز وجل في هذه الآية عن سعة ملكه وعظيم قدرته، فله ما في السموات والأرض وما بينهما، لا تخفى عليه خافية، فقد ثبت أنه لما نزلت هذه الآية " اشتدَّ على المسلمين، وشقت مشقة شديدة، فقالوا يا رسول الله: لو وقع في أنفسنا شيء لم نعمل به وآخذنا الله به ؟، قال: فَلَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ كما قال بنو إسرائيل سمعنا وعصينا، قالوا بل سمعنا وأطعنا يا رسول الله، قال فنزل القرآن يفرجها عنهم، ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ بِهِ وُكُوبَهُ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: 285]، إلى قوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، قال: فصيره إلى الأعمال، وترك ما يقع في القلب " . (2)

- إثبات المحاسبة لا يلزم منه المعاقبة (3)، فالله جلَّ وعلا قد يغفر وقد يعذب، لقوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284]، وأما من السنة فقد ثبت: " أن الله يُدْني المؤمن فيضع عليه كَنَفَهُ وستره فيقول: أتعرف ذنب كذا ؟، أتعرف

(1) - أبو جعفر النحاس، القطع والانتاف، تحقيق عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، قسم الدراسات الإسلامية،

جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ، 1992م، ص120.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، ...، ج2، ص1645.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص401.

ذنب كذا ؟، فيقول: نعم أي ربّ، حتى إذا قرّره ذنوبه، رأى في نفسه أنه هلك، قال: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم " . (1)

- ثبت أن الآية الكريمة: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۗ ﴾ [البقرة:284] قرئت برفع: (يغفرُ. يعذبُ)، وكذا بجزم الفعلين، والمعنى أن الرفع على الاستئناف، فالفعل مقطوع عما قبله، والتقدير: فيغفرُ الله لم يشاء ويعذبُ من يشاء، والجزم عطفًا على الفعل (يُحَاسِبُكُمْ) الذي هو جواب الشرط، فالكلام وفق هذا تشاكل أوله مع آخره.

أما تحليل القراءتين عرييةً، فقد ثبت أن القراءة صحيحة من حيث الصناعة النحوية، قال ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرْنَ بِالْفَا أَوْ الْوَائِ بِتَثْنِيٍّ قَمِنْ (2) . (3)

ومعنى كلامه: أن الجملة الشرطية إذا استوفت جوابها، ووقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه وهي: الجزم والرفع والنصب، وهذا ثابت في الآية: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۗ ﴾ [البقرة:284]، فالجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، أما النصب " فبأن مضمرة وجوبا وهو قليل " (4)، وعليه قراءة النصب، وهي قراءة غير السبعة، قال ابن عطية: " وقرأ ابن عباس

(1) - ابن حجر العسقلاني(أحمد بن علي)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تعليق عبد الرحمن بن ناصر البراك، عناية أبو قتيبة، نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ، 2005م، ج6، ص260.

(2) - (بِتَثْنِيٍّ): بالحركات الثلاث: (الجزم، والرفع، والنصب). (قَمِنْ): حَرِي، حَقِيق.

(3) - ابن مالك، متن ألفية ابن مالك في النحو، ص136.

(4) - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص590.

والأعرج (فيغفر)، (ويعذب) بالنصب على إضمار أن " (1)، ومثاله الفعل: (تأخذ) بالحركات الثلاث في قول النابغة الذبياني:

" فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ، وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ.

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ " (2) . (3)

فجزم الفعل (تأخذ) لكونه معطوفاً على جواب الشرط: (يَهْلِكُ)، ورفع على الاستئناف، لتجرده عن الجوازم والنواصب، و" يُرَوَى بالنصب، فالواو حينئذ واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وإنما ساغ ذلك مع أن شرط النصب بعد واو المعية أن تكون واقعة بعد نفي أو استفهام أو نحوهما، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقاً بالشرط فأشبهه الواقع بعد الاستفهام " (4).

يبقى أمر، وهو أن ابن جرير الطبري في معرض تفسيره قول الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة:284]، لم يتعرض للقراءات الواردة في هذا الموضع، ولم يفاضل بين قراءة وأختها كما هو دأبه، وكأنني به تساوت عنده قوة

(1) - ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص90

(2) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، ج4، ص32.

(3) - (أَبُو قَابُوسَ): هي كنية النعمان بن المنذر، و(قابوس): يمنع من الصرف للعلمية والعجمة، (ربيع الناس): كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورفاعته، وجعل النعمان ربيعاً لأنه سبب ذلك. (البلد الحرام): كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سبباً فيه، إذ إنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف. (بذئاب عيش): ذئاب كل شيء - بكسر الدال - عقبه وآخره. (أَجَبَ الظهر): مقطوع السنام، والمعنى: شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، بعبير قد أضمره الهزال، وقطع الإعياء والنصب سنامه، تشبيهاً مضمراً في النفس، وطوى ذكر المشبه به، وذكر بعض لوازمه ... "

- محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج4، ص32. (الهامش).

(4) - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4، ص33. (الهامش).

الوجهين من حيث صحة الرواية، وكذا من حيث الصناعة النحوية، وإن كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ اخْتَارَ قِرَاءَةَ الْجَزْمِ، لَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مُشَاكَلَةٍ، بِالإِضَافَةِ إِلَى اجْتِمَاعِ الْقِرَاءِ عَلَى هَذَا، ف: " الْجَزْمُ هُوَ الْإِخْتِيَارُ لِاتِّصَالِ الْكَلَامِ، وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْقِرَاءِ " .

(1)

خلاصة الفصل الثالث:

إِنَّ مِمَّا سَبَقَ ذَكَرَهُ مِنْ تَحْلِيلِ هَذِهِ الْمَدُونَةِ، نَسْتَنْتِجُ أَنَّ ابْنَ جَرِيرٍ الطَّبْرِيَّ فِي جُلِّ اخْتِيَارَاتِهِ وَتَرْجِيحَاتِهِ اعْتَمَدَ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمُسْتَفِيضَةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ، فَهُوَ يَمِيلُ فِي اخْتِيَارَاتِهِ إِلَى مَا عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْقِرَاءِ مِنْ قِرَاءَةٍ، فَإِنْ افْتَقَدَ هَذَا الشَّرْطَ عَوَّلَ ⁽²⁾ عَلَى مَا أُسْعِفَ مِنْ عَرَبِيَّةٍ أَوْ سِيَاقٍ أَوْ آثَارٍ، وَلَعَلَّ هَذِهِ الرِّكَائِزُ بِمُثَابَةِ الشَّرُوطِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا مِنْهَجَهُ فِي الْإِخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ، وَأَحْيَانًا تَتَعَاضَدُ مَعَ الْقِرَاءَةِ الْمُسْتَفِيضَةِ مَرَجِحَاتٌ أُخَرُ، كَالْتَأْوِيلِ الْمَسْنَدِ إِلَى السَّلَفِ الْمُؤَيَّدِ بِالْآثَارِ، أَوْ مُوَافَقَةِ سَنَنِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا، أَوْ مُوَافَقَةِ الْمُصَحِّفِ، وَهَذَا مَا سَنُحَوِّصُهُ فِي الْفَصْلِ الْلَّاحِقِ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ.

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص324.

(2) - هذا الأمر قليل ما يُلاحظ في ترجيحاته، وإنما رأس الأمر بالنسبة لاختياراته يعود إلى القراءة المستفيضة.

الفصل الرابع :

دراسة نقدية

استنتاجية لاختيارات

ابن جرير الإعرابية. (1)

المبحث الأول: الاختيارات الإعرابية وصلتها بشروط القراءة الصحيحة.

1 - القراءة المستفيضة.

(1) - سنورد في هذا الفصل بعض النتائج النقدية المتوصل إليها في الدراسة التحليلية، شريطة ألا يقتصر التمثيل على المدونة السابقة: (سورة البقرة).

2 - موافقة المصحف.

3 - موافقة العربية.

1 - القراءة المستفيضة

انطلاقاً من الدراسة التحليلية للمدونة يَتَبَدَّى لنا أن تلك الاختيارات الإعرابية التي تلحظ في تفسير ابن جرير الطبري تتبني على شروط القراءة الصحيحة، فمنهج في هذا منهج معلل، وعمله مؤسس، وأول هذه الركائز، ما أجمع عليه القراء، فالإجماع عنده لا ينخرم بمخالفة الواحد، وهو ما عبر عنه (بالقراءة المستفيضة)، فالطبري " لا يقبل من القراءة إلا ما كان مستفيضاً رواه أكثر من واحد، أو جماعة يطمئن إلى عدم وقوعهم في الخطأ والسهو ونصوصه في هذا كثيرة غامرة " ⁽¹⁾، وهذا الدليل المَعَوَّل عليه عند ابن جرير أمر تلمسناه بكثرة حين تحليلنا لشواهد سورة البقرة، فإليك هذه النماذج الثلاث مثلاً، حيث حكم على من خالف بقراءته القراءة المستفيضة

(1) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص630.

بالشدوذ، رغم كون المخالف من القراء السبع، ناهيك عمّن خالف من غير السبعة فهم كثر:

1 - انتصاره لقراءة الرفع - رفع (آدم) ونصب (كلمات) - في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 37]، والحق أن القراء اختلفوا في ذلك، " فقرأ ابن كثير وحده ⁽¹⁾: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، أي بنصب (آدم) ورفع (كلمات)، وقرأ الباقون: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ " ⁽²⁾، فلما انفرد القلة عن هذا الإجماع لم يعول ابن جرير الطبري على قراءة النصب، " فالرواية المقبولة المأمونة من السهو والكذب هي رواية الجماعة التي تعتبر حجة على غيرها ولا يجوز أن تُخالف، ولا تجوز القراءة بما يُقابلها من روايات الأفراد الذين يجوز عليهم الخطأ " ⁽³⁾، فلا غضاضة حين نلفيه يرد قراءة النصب - (آدم) ورفع (كلمات) - ويرفض جوازها بقوله: " فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم)، على أنه المتلقي (الكلمات) لإجماع الحجة من القراءة وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى (آدم) دون (الكلمات)، وغير جائز الاعتراض عليها، فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ " ⁽⁴⁾.

والذي يظهر أن المعنى يحتمل " أن الله - جل ثناؤه - لَقَّى (آدم) (كلمات)، فتلقاهن (آدم) من ربه فقبلهن وعمل بهن ... نادما على ما سلف منه من خلاف

(1) - المراد بعبارة (وحده): من القراء السبعة، أما من غير السبعة، فقد قرأ " ابن محيصن: (آدم) بالنصب، و (كلمات) بالرفع، وذلك فإن من تلقاك فقد تلقيته، فتصح نسبة الفعل إلى كل واحد " .

- انظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (د، ط، ت)، ج1، ص85.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص153.

(3) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص626.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، ...، ج1، ص352.

أمره، فتاب الله عليه بقبوله (الكلمات) التي تلقاهن منه وندمه على سالف الذنب منه
" . (1)

كما يحتمل أن (الكلمات) هي التي تلقت (آدم)، وأنقذته بتوفيق من الله سبحانه،
لأن من تَلَقَّكَ فَقَدْ تَلَقَّيْتَهُ . (2)

و الذي نَعْتَقِدُ قراءة النصب متواترة، قرأ بها أحد السبعة وهو ابن كثير، وبناء
على هذا تُلْتَمَسُ الأعذار لابن جرير في وصف هذه القراءة بالشذوذ، فلعل المقصود
بالشذوذ عنده انفراد ابن كثير بهذه القراءة.

2 - رجح ابن جرير الطبري قراءة الرفع لكلمة (غشاوة) الواردة في قوله
تعالى: ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ^ط وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة: 07]،
وَرَدَّ قراءة النصب مع كونها ثابتة صحيحة (3)، ف " المفضل بن محمد روى عن
عاصم ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ نصبا " . (4)

(1) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص355.

(2) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص326.

(3) - " قرأ الجمهور (غشاوة): بكسر الغين ورفع التاء، وقرأ الحسن باختلاف عنه وزيد بن علي (غشاوة) بضم
الغين ورفع التاء، وضم الغين لغة عُل. وقرأ المفضل الضبي وابن نبهان عن عاصم، وهي رواية أبي بكر عنه:
(غشاوة) بكسر الغين والنصب على تقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة، وردَّ هذا أبو حيان، ومن قبله الطبري
والزجاج " .

- انظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج1، ص38.

(4) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص138، 139.

فابن جرير يرى " أن ﴿ غَشَوَهُ ﴾ مرفوعة بقوله: ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ ﴾، فذلك دليل على أنه خبر مبتدأ، وأن قوله ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾، قد تنهى عن قوله: ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾، وذلك هو القراءة الصحيحة عندنا " . (1)

ويضيف داحضا قراءة من نصب معتمدا على القراءة المستفيضة أو إجماع أغلب قراء الأمصار إلا ما يستثنى (2)، حيث يقول: " اتفاق الحجة من القراء والعلماء على الشهادة بتصحيحها، وانفراد المخالف لهم في ذلك وشذوذه عما هم على تخطئته مجمعون، وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهدا على خطئها " . (3)

فالطبري بعد أن مهد لرد هذا الوجه الإعرابي بما ثبت عنده من قراءة مستفيضة أضاف حجة ثانية، هي السير على قواعد لسان العرب وسنّها، حيث إن كلام من يوثق بفصاحته لم ينقل عنهم ما يؤيد هذا التركيب، " (فالختم) غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله، ولا في خبر رسول الله ﷺ، ولا موجودة في لغة أحد من العرب " . (4)

ويُلتمس لابن جرير أبلغ المخارج في ترجيحه، فلعل المقصود عنده بالشذوذ، تلك الشهرة المطبقة التي عليها معظم القراء في قراءة هذه الآية.

3 - اختار ابن جرير الطبري رواية الرفع، رفع: (تجارة)، و (حاضرة) (5)، في قول الله تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً ﴾ [البقرة: 282]، وهذا الاختيار على

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص198.

(2) - بُيِّن في سند القراءة أثناء الدراسة التحليلية في الفصل الثالث.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص198.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص198.

(5) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1629، 1630.

اعتبار (تكون) ناسخة واسمها (تجارة)، وخبرها الجملة الفعلية: (تديرونها)، أما على اعتبار النصب، فاسمها ضمير مستتر. (تجارة): خبر تكون منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (حاضرة): صفة منصوبة.

والحق أن الذي حاد عنه قراءة عاصم، فقد قرأ " وحده ⁽¹⁾ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾ نصبا، وقرأ الباقر بالرفع " ⁽²⁾، فهذه القراءة عند ابن جرير قراءة منفرد، فهي خلاف القراءة المستفيضة، فإجماع القراء بالرفع ⁽³⁾، وانفراد عاصم الكوفي، جعل ابن جرير يحكم عليها بالشذوذ حيث يقول: " واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق وعامة القراء (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً) بالرفع، وانفرد بعض قراء الكوفيين فقرأ به بالنصب " ⁽⁴⁾، فلما خالف المخالف بقراءته القراءة المستفيضة أعرض ابن جرير بقوله: " فإن الذي أختار من القراءة ثم لا أستجيز القراءة بغيره الرفع " ⁽⁵⁾.

هذه نماذج ثلاث تظهر مدى تمسك ابن جرير بمبدأ القراءة المستفيضة وعدم اعتداده بقراءة المخالف للإجماع، فالإجماع عنده منعقد بالأغلبية، " فإذا اختلفت

(1) - الثابت عن القراء السبعة أن عاصم قرأ وحده بالنصب، والشك واقع في ابن عامر، هذا الذي نصَّ عليه أبو بكر ابن مجاهد، وكذا الفارسي.

- انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص194. والفارسي (أبو علي)، الحجة للقراءات السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط1، 1404هـ، 1984م، ج2، ص436.

(2) - الفارسي، الحجة، ص194.

(3) - قال الزجاج عن رفع كلمة (تجارة)، و(حاضرة) في قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾ " والرفع أكثر، وهي قراءة الناس ".

- انظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص366.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، ...، ج2، ص1630.

(5) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1629، 1630.

الْقَرَأَة وانفرد أحدهم بوجه مقابل الحجة من قراء الأمصار رفضه في الغالب ونص على عدم جواز القراءة به - في جرأة لا نظير لها - ولا يكون الرفض إلا بناء على مَطْن يراه " (1)، وهذا المنهج جعله يرد قراءة المخالف الفرد، ويحكم عليها بأوصاف خلاصتها عدم قبول القراءة كأن يقول مثلاً: (ثم لا أَسْتَجِيزُ القراءة بغيره الرفع " (2)، وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهداً على خطئها " (3)، وغير جائز الاعتراض عليها، فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ " (4).

- فما هو حكم القراءة عنده إذا اختلفت، وَرَوَى كُلُّ حَرْفٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ جَمَاعَةٌ ؟.

حال ابن جرير إذا استفاضت قراءتان أو أكثر، واحدة من اثنتين إما: التسوية بين القراءات، أو ترجيح قراءة على قراءة.

1/1 - التسوية بين القراءات:

إذا لم يتبدَّ لابن جرير الطبري مرجح يصار إليه بعد استفاضة القراءة فإنه يعتمد إلى التسوية بين القراءات، ومثال ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ۖ ﴾ [الأنعام:96]. فإن القراء اختلفوا في قراءة ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ۖ ﴾، وذلك في " إدخال الألف وإخراجها ... فقرأ

(1) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص626.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1629، 1630.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص198.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص352.

الكوفيون ⁽¹⁾ (وَجَعَلَ) على وزن (فعل)، (الليلَ سَكْنَا) بنصب اللام، والباقون (وَجَاعَلُ) على وزن فاعل وجر اللام من (الليل) " . ⁽²⁾

علَّ الطبري مرد القراءتين من حيث الصناعة العربية، فقال عن قراءة الألف وخفض (الليل) التي هي قراءة " عامَّة قَرَأَة أهل الحجاز والمدينة وبعض البصريين: (وَجَاعَلُ اللَّيْلُ) بالألف. لأنها على لفظ الاسم، ورفعُه عطفًا على (فالق)، وخفض (الليل) بإضافة (جاعل) إليه، ونصب (الشمس والقمر) عطفًا على موضع (الليل)، لأن (الليل) وإن كان مخفوضًا في اللفظ فإنه في موضع النصب، لأنه مفعول لـ (جاعل) " ⁽³⁾، أما القراءة الثانية فهي قراءة " عامة الكوفيين: ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ على (فعل) بمعنى الفعل الماضي ونصب (الليل) " ⁽⁴⁾ .

ثم خلص بعد هذا العرض، إلى المساواة بين القراءتين من حيث الصحة قائلاً: " والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: أنهما قراءتان مستفيضتان في قراءة الأُمصار، متفقتا المعنى غير مُخْتَلَفَتَيْهِ، فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب في الإعراب والمعنى " . ⁽⁵⁾

(1) - المراد بالكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي، والباقون هم: نافع، ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر.

- انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص263.

(2) - الداني(أبو عمرو عثمان بن سعيد)، التيسير في القراءات السبع، عناية وتصحيح أوتو برتزل، مطبعة الدولة، إسطنبول، تركيا، (د، ط)، 1830م، ص105.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3275.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج4، ص3275، 3276.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3276.

كما ذكر أيضا في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾، صواب قراءة كل من قرأ برفع ونصب النون من كلمة (بينكم)، والحق أن القراء اختلفوا، " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر وحمزة (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) رفعا، وقرأ نافع والكسائي: (لقد تقطع بينكم) نصبا، وروى حفص عن عاصم (بَيْنَكُمْ) نصبا " . (1)

ودلالة الوجهين أن حجة من قرأ بالضم " أنه جعله اسما، معناه: (وصلكم)، فرفعه لأنه اسم هاهنا لا ظرف، كما هو حال كلمة: (بَيْنُ) في قول الشاعر:

كَأَنَّ رَمَاحَهُمْ أَشْطَانُ بَيْرٍ بَعِيدٍ بَيْنُ جَالِبِهَا شَطُونِ.

والحجة لمن قرأ بالفتح أنه جعله ظرفا، ومعناه: الفضاء بين الغائتين، ودليله قراءة عبد الله بن مسعود: (لقد تقطع ما بينكم) " . (2)

فمرد كل قراءة أن: " العرب قد تنصب (بين) في موضع الاسم، ذكر سماعا منها: (إِيَابِي نَحْوَكْ، وَدُونَكْ، بَيْنَكْ، وَسَوَاءَكْ)، نصبا في موضع الرفع، وقد ذكر عنها سماعا الرفع في (بين) إذا كان الفعل لها وجعلت اسما ... غير أن الأغلب عليهم في كلامهم النصب فيها في حال كونها صفة وفي حال كونها اسما " . (3)

فبعد أن تكافأت عند ابن جرير الطبري القراءتان استفاضة وعربية قال قولته:

" والصواب من القول عندي في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان باتفاق المعنى، فبأَيَّتِهِمَا قرأ القارئ فمصيب الصواب " . (4)

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 263.

(2) - ابن خالويه، الحجة، ص 145.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 4، ص 3271.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج 4، ص 3271.

1 - كثيرا ما يعتمد ابن جرير الطبري إلى ترجيح قراءة على قراءة رغم تحقق شرط الاستفاضة في كل قراءة، وذلك إذا أسعفه أثر أو عريية أو سياق، فمثلا يرجح قراءة الجزم، جزم الراء في كلمة: (نُكْفَرُ) ⁽¹⁾: الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271]، وردَّ قراءة الرفع ⁽²⁾، ولو استفتينا كتب القراءات لوجدنا أن القراء اختلفوا في الياء والنون، والرفع والجزم من قوله: ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: 271]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر (نُكْفَرُ) بالنون والرفع، وقرأ نافع وحزمة والكسائي (وَنُكْفَرُ) بالنون وجزم الراء، وروى أبو خُليد عن نافع (وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ) بالنون والرفع، وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص: (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ) بالياء والرفع، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (وَنُكْفَرُ) بالنون والجزم " . (3)

استوعب ابن جرير القراءات الواردة في هذه الكلمة القرآنية - (نُكْفَرُ) - وهي قراءات مستفيضة، وعلى كل قراءة، حيث يرى أن من قرأ: (وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ) بالتاء بمعنى: (وتكفر الصدقات عنكم من سيئاتكم)، وقرأ آخرون: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ﴾ بالياء بمعنى: ويكفر الله عنكم بصدقاتكم، أما قراءة أهل المدينة والكوفة والبصرة (وَنُكْفَرُ عَنْكُمْ) بالنون وجزم الحرف، يعني وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء نكفر عنكم من

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1584.

(2) - (وَنُكْفَرُ): الواو استئنافية. (نُكْفَرُ): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والجملة الفعلية (وَنُكْفَرُ): في محل رفع خبر المبتدأ المحذوف. أي: (والله يكفر عنكم).

(3) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص191.

سيئاتكم، بمعنى مجازاة الله عز وجلّ مخفي الصدقة بتكفير بعض سيئاته بصدقته التي أخفاها . (1)

فبعد هذا العرض اختار رواية الجزم⁽²⁾، جزم الراء على معنى: " الخبر من الله عن نفسه أنه يجازي المخفي صدقته من التطوع ابتغاء وجهه من صدقته بتكفير سيئاته " . (3)

و المرجح الذي اعتمده في اختياره هذا، دلالة المعنى وقوته، حيث يقول " اخترنا ذلك ليؤذن بجزمه أن التكفير، أعنى تكفير الله من سيئات المُصَدِّق لا محالة داخل فيما وعد الله المصدق أن يجازيه به على صدقته، لأن ذلك إذا جزم مؤذن بما قلنا لا محالة " (4)، فهذا المعنى يدل عليه سياق الأسلوب الشرطي الذي وردت فيه هذه الآية، فتكفير السيئات داخل فيما وعد الله به المتصدق، بخلاف ما إذا رفع الفعل، لأن الرفع مشعر بالاستئناف، وهو قطع عما سبق فـ " لو رفع كان قد يحتمل أن يكون داخلا فيما وعد الله أن يجازيه به، وأن يكون خبرا مستأنفا أنه يكفر عن سيئات عباده المؤمنين على غير المجازة لهم بذلك على صدقاتهم ... ولذلك من العلة اخترنا جزم (نُكْفِرُ) عطفًا به على موضع الفاء من قوله: ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ ﴾ " . (5)

2 - اختار ابن جرير قراءة التنوين بالرفع لـ (رَفَتْ) و(فُسُوقٌ)، ونصب (جدال)، في قال الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة:197]، إذ

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1584.

(2) - (و نُكْفِرُ): (و): حرف عطف. (نُكْفِرُ): فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، لأنه معطوف على جملة: ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ السابقة، التي في محل جزم جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، (لفظ الجلالة: " الله ")، وَذُكِرَ بنون الجمع، وهي نون العظمة.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1584.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1585.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1585.

يقول: " فأعجب القراءات إليّ ... قراءة من قرأ: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج)، برفع (الرفث) و (الفسوق) وتوניהما، وفتح (الجدال) بغير تنوين " . (1)

والحق أن القراء اختلفوا في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ﴾، وذلك في نصب الثاء والقاف، وضمهما مع التنوين، " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ) بالضم (2) فيهما والتنوين، وقرأ الباقر: ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ﴾، بالنصب (3) بغير تنوين " . (4)

فقراءة النصب قراءة مستفيضة، يفهم منها النفي العام أو الاستغراق حيث " قُرئاً بالنصب بغير تنوين ... لأن المقصود النفي العام من الرفث والفسوق والجدال،

(1) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1065.

(2) - (فلا رفث): (الفاء): رابطة لجواب الشرط. (لا): نافية، غير عاملة، على مذهب تميم، " فمذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس)، ومذهب تميم إهمالها " . (رفث): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. وخبره محذوف. (ولا فسوق): (و) عاطفة، (لا) غير عاملة. (فسوق) مبتدأ، وخبره محذوف.

- يجوز الإعراب الآتي: (فلا رفث): الفاء رابطة لجواب الشرط. (لا): نافية عاملة عمل (ليس). (رفث): اسم (لا) النافية مبني على الفتح في محل رفع. (ولا فسوق): (و): حرف عطف. (لا): نافية عاملة عمل (ليس). (فسوق): اسم (لا) مبني على الفتح في محل رفع، وخبر (لا) الأولى والثانية محذوف. و تقدير الكلام: (فليس رفث في الحج ولا فسوق في الحج)، ودلّ عليه (في الحج) الثاني الظاهر، وهو خبر (ولا جدال).

(3) - (فلا رفث): الفاء رابطة لجواب الشرط. (لا): نافية للجنس. (رفث) اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب. (ولا فسوق): (و): حرف عطف، (لا فسوق): مثل رفث، وكذلك (لا جدال). (في الحج): شبه جملة متعلق بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس في (لا جدال). خبر (لا) الأولى والثانية محذوف، أي (فلا رفث في الحج ولا فسوق في الحج)، واستغني عن ذلك بخبر الأخيرة. (لقد سبق إعراب هذا على وجه التفصيل في تحليلنا للشواهد).

(4) - ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص180.

وليكون الكلام على نظام واحد "، ⁽¹⁾، ونظير هذا النفي: (لا رجال في الدار)، فتنفي جميع الرجال، ولا يحتمل أبداً أن يكون هناك رجال مثلاً، فالحج المبرور هو الذي تجردت منه هذه المعاصي وانتفت عنه، أما قراءة التتوين بالرفع (رفث) و(فسوق) معناها النهي عن (الرفث) و(الفسوق) حال الإحرام لأداء حج أو عمرة، فالشطر الأول من هذه الآية - «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ» - غرضه النهي، فـ " من قرأ الأولين بالرفع والثالث ⁽²⁾ بالنصب فقد حمل الأولين على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكون رفث ولا فسوق، وحمل الثالث على الإخبار بانتفاء الجدل " ⁽³⁾، وإنما تنوعت حركة الإعراب تنويناً بالضم في (رفث) و(فسوق)، والنصب في (لا جدال)، لأن معنى (لا جدال) خبر، وهو خلاف ما سبق.

فالمرجح الذي عوّل عليه ابن جرير بعد صحة هذه القراءات واستفاضتها هو العلم بلغات العرب وإدراك أساليبها، فاختلاف المعنى نهياً ونهياً جعل ابن جرير يمعن النظر في قراءتين استفاضت القراءة بهما مما يستوجب فضل تأمل، فاختر قراءة التتوين بالرفع لـ (رفث) و(فسوق)، ونصب (جدال)، بدلاً عن قراءة النصب في الجميع: (رفث) و (فسوق) و (جدال)، وفي هذا المقام يقول: " ولكن لما كان معنى الثالثة: (جدال)، مخالفاً معنى صَاحِبَتَيْهَا في أنها خبر ... وأن الأخرين - (رفث) و(فسوق) - بمعنى النهي، أخبر النبي أن مُجْتَنِبَهُمَا ⁽⁴⁾ في حَجِّهِ مستوجب ما وُصف في إكرام الله إياه، مما أخبر أنه مُكرمه به إذا كانتا بمعنى النهي " ⁽⁵⁾، ويضيف محتجاً قائلاً: " ليعلم سامع ذلك إذا كان من أهل الفهم باللغات أن الذي من

(1) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص408.

(2) - المراد بالثالث: (ولا جدال)، في قوله تعالى: «وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ».

(3) - الرازي، تفسير الرازي، ج5، ص177.

(4) - (رفث) و (فسوق).

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1064، 1065.

أجله خولف بين إعرابيهما اختلاف مَعْنِيَّيْهِمَا، وإن كان صواباً قراءة جميع ذلك باتفاق إعرابه " . (1)

فابن جرير بعد أن صحت عنده هذه القراءات الآنفه بروايات مستفيضة عمد إلى مرجحات أُخَر، فهو يستعمل في هذا الاختيار ما يسعفه من أثر أو عربية أو سياق " . (2)

2 - موافقة المصحف.

تمسك ابن جرير الطبري في قبول القراءة بمبدأ الاستفاضة، فهي معياره الأول في الاختيار والترجيح بين القراءات، فإن اتفق ووافق رسم المصحف الإمام ما عليه جمعُ القراء كانت القراءة حجة على حجة، ولا يجوز مخالفة ما عليه مصاحف المسلمين، ومثاله: قوله تعالى: ﴿ قَالَُوا إِنَّ هَذَا لَسَجِرَانِ ﴾ [طه: 63]، وقد " اختلفت القراءة في قراءته ... فقرأته عامة (3) قراءة الأمصار (إنَّ هَذَا) بتشديد (إن) وبالألف في هذان " (4) ، فقال مختاراً قراءة الجمهور مستنداً إلى ما عليه رسم المصحف: " قرأنا ذلك كذلك اتباعاً لخط المصحف " . (5)

(1) - الطبري، المصدر نفسه، ج2، ص1065.

(2) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص626.

(3) - الحق أن القراء اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَجِرَانِ ﴾ في تشديد النونين وتخفيفيهما، فقرأ نافع وابن عامر وحمة والكسائي: (إِنَّ) مشددة النون، (هَذَا) بألف، خفيفة النون. وقرأ ابن كثير: (إِنَّ هَذَا) بتشديد نون (هَذَا) وتخفيف نون (إن). واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر: (إِنَّ هَذَا)، نون (إِنَّ) مشددة، و(هَذَا) مثل حمزة. وروى حفص عن عاصم (إِنَّ) ساكنة النون، وهي قراءة ابن كثير، و (هَذَا) خفيفة. وقرأ أبو عمرو وحده (إِنَّ) مشددة النون، (هَذَيْنِ) بالياء.

(4) - انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج7، ص5603.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج7، ص5603.

فرسم المصحف سنة متبعة يعصم الرواية من فحش الزيادة والنقص في الأداء، " فإذا تعين الرسم دليلاً على صحة القراءة وجب اتباعه " (1)، وإن كان من حيث الزمن متأخراً عنها، " فغير جائز لأحد أن يزيد في مصاحفهم ما ليس فيها " (2)، وبهذا " يظهر لنا أن رسم المصحف دليل مهم عند أبي جعفر يؤكد على عدم جواز مخالفته وعلى الاحتجاج به، وهو في غالب أمره تابع للرواية متمم للاحتجاج بها دَعْمًا وَنَقْدًا " (3).

3 - موافقة العربية

كثيراً ما نلفي ابن جرير الطبري في تفسيره: (جامع البيان) ينبه على مسألة موافقة القراءة لقواعد العربية، ويعدّها شرطاً يُعوّل عليه كثير في تأويلاته، موازنة مع ما استفاد من قراءة، " فهو يتخذ من العربية أداة للتحليل وصحة المعنى، ويربط بينها وبين التأويل، وينتقد بها بعض القراءات، ولكن أغلب نقده لها وسيلته الأولى الرواية وإجماع الحجة - كما سلف - وهو لا يكاد يرد قراءة لمخالفتها الشائع من العربية " (4).

فإذا خالفت القراءة ما عليه الحجة من القُرْأَة ثم خالفت قواعد العربية فإنه ينتقد القراءة، ويردها أحياناً، كما هو حال قراءة ابن عامر في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَدِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: 137]. حيث يقول: وقرأ ذلك بعض قرأة الشام (5) (وكذلك زَيْنَ) بضم الزاي،

(1) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص 633.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 1، ص 795.

(3) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص 635.

(4) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص 635.

(5) - تفسير الآية الكريمة يفيد في فهم الإعراب والقراءة، وذلك أن الشياطين " حسّنوا في أعين أهل الجاهلية قتل الأولاد، وقيل شركاؤهم ها هنا هم الذين كانوا يخدمون الأوثان من الكهنة وسدنة الأصنام، زينوا لهم دفن البنات

(الكثير من المشركين قتلُ) بالرفع، (أولادهم) بالنصب، و(شركائهم) بالخفض، بمعنى: (وكذلك زُينَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ شركائهم أولادهم)، ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الإثم، وذلك في كلام العرب قبيح، غير فصيح " . (1)

فالذي يتبدى من كلامه - رحمه الله - أنه رد قراءة أهل الشام انطلاقاً من مخالفتها الفصح المشهور من قواعد العربية وهو الفصل بين المضاف (قتلُ) والمضاف إليه (شركائهم)، إلا أنه في حقيقة الأمر صان نفسه عن مثل هذا، وتمسك بشرط القراءة المستفيضة في قبول القراءة، إذ يقول: " وإنما قلت لا استجيز القراءة بغيرها لأجماع الحجة من القراءة عليه، وأن التأويل بذلك ورد " . (2)

هناك فريق من النحاة المتقدمين (3) ردَّ قراءات بعينها، حيث إنهم نصَّبوا العربية معياراً لصحة القراءة، وعابوا على قُرَّاء كبار كـ " عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن " (4)، وعلى رأسهم الزمخشري الذي ادعى على قراءة ابن عامر هذه شَرَّ دَعْوَى حيث قال: " أما قراءة ابن عامر (قتلُ أولادهم شركائهم) برفع (قتلُ) ونصب (الأولاد)، وجر (شركائهم) على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو

مخافة السبي والحاجة، وقتل الأولاد مخافة الفقر، و(زين): فعل ماضٍ سُمي فاعله، وفاعله: (شركائهم)، و(قتلُ): مفعول به، وهو مضاف، و (أولادهم): مفعول به. وقرأ ابن عامر: (وكذلك زُينَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم)، وعلى أساس تلك القراءة (زُينَ): فعل ماضٍ لم يسم فاعله، (قتلُ): مرفوع، لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، أي نائب فاعل، وهو مضاف، و(أولادهم): مفعول به، و(شركائهم): مضاف إليه، وهو فاعل من حيث المعنى، والتقدير: (زُينَ قتلُ شركائهم)، ففصل بالمفعول به (أولاد) بين المصدر المضاف (قتلُ)، وفاعله: (شركائهم) " .

- انظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 81.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 4، ص 3354.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 4، ص 3355.

(3) - كالمبرد، وتبعه من المتأخرين الزمخشري، فأكثر من الطعن في القراءات المشهورة.

(4) - مخالفة العربية.

الشعر لكان سَمَجًا مردودا ... فكيف به في كلام المنثور؟، فكيف به في القرآن المعجز ؟ " . (1)

والحق أن قراءاتهم صحيحة " ... ثابتة بالأسانيد المتواترة ... التي لا مطعن فيها، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية " (2)، والله در ابن مالك إذ يقول في الكافية الشافية: وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر (3). (4)

(1) - الزمخشري، الكشاف، ص348.

(2) - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص78، 79.

(3) - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريزي، دار المأمون، المملكة العربية السعودية، ط1، 1402هـ، 1986م، ج1، ص979. و ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص264.

(4) - قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من (زَيْن)، ورفع لام (قَتْلُ)، ونصب دال (أولادهم)، وخفض همزة (شركائهم)، وهو المضاف إليه بالمفعول، وهو (أولادهم)، وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتكلم في هذه القراءة بسبب ذلك، حتى قال الزمخشري والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء: ولو قرأ بالجر (الأولاد والشركاء)، لأن (الأولاد) شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة، - قال ابن الجزري - قلت: والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتاب من غير نقل ؟، بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله، والمضاف إليه بالمفعول في الفصح الشائع الذائع اختيارا، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، وكفى في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان ابن عفان وأبي الدرداء - رضي الله عنهما -، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة وقوله دليل، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن، ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى، وتلقن وروى وسمع ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني، المجمع على اتباعه، وأنا رأيتهما فيه كذلك، مع أن قارئها لم يكن خاملا ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان في مثل دمشق التي هي إذ ذاك دار الخلافة، وفيه الملك، والمأتى إليها من أقطار الأرض في زمن الخلافة، هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة، الإمام عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - أحد المجتهدين المتبعين، المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين، وهذا الإمام القارئ، أعني ابن عامر مُقَلَّد في هذا الزمان الصالح قضاء دمشق ومشيختها وإمامة جامعها الأعظم، الجامع الأموي، أحد عجائب الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض لمحل الخلافة ودار الإمارة، هذا ودار الخلافة في الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة، ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمائة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف - رضي الله عنهم - على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئا من قراءته ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة، وأول

وهناك مفارقة جوهريّة بين فريق النحاة وما نحا إليه ابن جرير، فالذين ردوا قراءات بعينها نصّبوا العربية مقياساً للحكم على القراءات، وجاءوا " بنكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقيسة العربية تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة ⁽¹⁾،

من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحذور، ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، و لقد عدّ ذلك من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوي، قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر، والله در إمام النحاة أبي عبد الله بن مالك - رحمه الله - حيث قال في كافيته الشافية:

وحجّتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر

هذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيد من جهة المعنى أيضاً، أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً، أنشد من ذلك سيبيويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم مما لا ينكر مما يخرج به كتابنا عن المقصود، وقد صحّ من كلام رسول الله ﷺ: (فهل أنتم تاركو لي صاحب)، ففصل بالجار والمجرور، بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز وقرئ: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُحَلِّفًا وَعَدِيهِ رُسُلَهُ ﴾ [إبراهيم: 47].

- انظر ابن الجزي، النشر في القراءات العشر، ج2، ص263، 264، 265.

- هذه القراءة قوية من جهة المعنى فقد ذكر ابن مالك: " أن تجويز ما قرأ به ابن عامر في النحو قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور، أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح بعدم الاعتداد به. والثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف. الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية تحكّم بجوازه "

- انظر ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، 1410هـ، 1990م، ج3، ص277.

(1) - من الذين ردوا هذه القراءة ابن الأنباري بقوله: " فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها، لأنكم لا تقولون بموجبها، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حالة الاختيار، سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النقيض، والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ "، والحق أن ابن الأنباري سهى حين قال أن البصريين رفضوا هذه القراءة، يقول شوقي ضيف: " وهم صاحب الإنصاف، فحمل البصريين رفض هذه القراءة، ولا نعلم بصرياً معاصراً للفراء ولا سابقاً له رفضها، بل لقد صحّحها الأخفش البصري، معاصره، واحتجّ لها من الشعر".

- انظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص351. وشوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعاف، القاهرة، ط7، (د، ت)، ص221.

وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة " (1)، وأما ابن جرير فمبدأ الصحة والترجيح عنده القراءة المستفيضة، أو إجماع القراءة، والعربية دليل ثانوي، وإن كان " أول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة (2) وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة " (3)، فـ " صفته البارزة المميزة له هي أنه من علماء الأثر، والرواية تغلب عليه وبصطبع بها إنتاجه... ومن هنا سنرى نظر أبي جعفر في القراءات مؤسسا على الرواية ومدى استفادتها وأن العربية عامل ثانوي أو مساعد فيه " (4).

الذي نخلص إليه أن ابن جرير اعتمد على العربية في تصحيح القراءات والترجيح، وعدها دليلا ثانويا، فرأس الأمر عنده في قبول القراءة الاستفاضة أو إجماع القراء.

(1) - الزمخشري، الكشاف، ص348.

(2) - " لقد عُدَّ ذلك من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوي قال لي شيخنا: أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر".

- انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص264.

(3) - ابن الجزري، المصدر نفسه، ج2، ص264.

(4) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص624، 625.

المبحث الثاني: الإعراب وعلاقته بالتأويل في تفسير ابن جرير.

- 1 - واقع الإعراب في تفسير ابن جرير.**
- 2 - الاختيارات الإعرابية وعلاقتها بالتأويل.**
- 3 - ترجيح الدلالة لا يلزم منه رد الرواية.**

1 - واقع الإعراب في تفسير ابن جرير الطبري.

تعد كتب (معاني القرآن، وإعرابه) ⁽¹⁾ من المؤلفات العتيدة التي امتزج فيها التفسير بالنحو، وهي لبنة بنى عليها اللاحقون من المفسرين أصحاب التوجه النحوي ونقد القراءات تفاسيرهم، وعلى رأسهم ابن جرير الطبري، حيث يمثل هو ومن سار على دربه ⁽²⁾ مرحلة تمتاز " بأصالة التفكير النحوي وتنمية المرحلة الأولى ⁽³⁾ والبناء عليها والأخذ منها ... " ⁽⁴⁾.

فحاجة التأويل إلى الإعراب عند ابن جرير بمقدار، لا إفراط فيها ولا تقريط، فالإعراب في تفسيره: (جامع البيان) يسير وفق ما يخدم التأويل، وبهذا يعد نقطة تحول ابتعد فيها عما اصطبغت به كتب (معاني القرآن) من الإيغال في مسائل اللغة والنحو، وإنما الأخذ من هذه العلوم بقدر الحاجة، بالإضافة إلى الآثار المسندة، وهذا يظهر مدى نضج المنهج التفسيري: " من تفسير أثري أو لغوي يُعمد فيه إلى

(1) - العلماء الأوائل الذين تنسب لهم مؤلفات بعنوان: (معاني القرآن) كثر، نذكر منهم: (أبو جعفر الرؤاسي، أستاذ الكسائي والفراء: (ت175هـ)، ويونس بن حبيب البصري: (ت182هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي: (ت179هـ)، محمد بن المستنير قطرب: (ت206هـ)، وأبو زكريا يحيى الفراء: (ت207هـ)، وأبو العباس المبرد: (ت285هـ)، وأبو العباس ثعلب: (ت291هـ)، وأبو إسحاق الزجاج: (ت311هـ)).

- أما الذين كتبوا في إعراب القرآن، فمعظمهم كتب في معاني القرآن، نذكر منهم: (قطرب، أبو عبيدة معمر بن المثنى: (ت210هـ)، أبو حاتم السجستاني: (ت255هـ)، المبرد، ثعلب، نفطويه: (ت255هـ)، أبو جعفر النحاس: (ت338هـ)، ابن خالويه: (ت370هـ)...) .

- انظر ابن النديم، الفهرست، ص58. وإبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص110...140.

(2) - هذه المرحلة أبرز رجالها - فضلا عن ابن جرير الطبري - نحاة نذكر منهم: (أبو بكر النقاش: (ت351هـ)، تفسيره: (شفاء الصدور في القرآن الكريم)، تناول فيه تفسير الجزء الثاني من القرآن الكريم. وكذا أبو الحسن الرماني: (ت384هـ)، وتفسيره: (الجامع في علوم القرآن)، حيث بدأه من سورة إبراهيم إلى غاية سورة الكهف. وأبو الحسن الواحدي النيسابوري: (ت468هـ)، تفسيره: (البيسط) وهو أهم تفاسيره). الزمخشري: (ت538هـ)، تفسيره (الكشاف).

- انظر ابن النديم، الفهرست، ص58. وإبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص574...681.

(3) - المراد بالمرحلة الأولى: مرحلة كتب: (معاني القرآن).

(4) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص564.

الإعراب والمذاهب اللغوية أولاً، إلى تفسير فني هدفه فهم النص، ويكون البحث اللغوي إحدى وسائله، وليس غاية لذاته، ويلتقي فيه المنهجان اللغوي والأثري " . (1)

فهم دلالة النصوص القرآنية ومعانيها متوقف أحياناً على الإعراب، إذ ببيان وجوهه يتحدد المراد وتتضح وجوه التأويل، وهذا يدحض ما يدّعيه بعض المفسرين في العصر الحديث من وجوب الابتعاد عن النحو والإعراب في التفسير، كما هو حال " نزعة مدرسة الإمام محمد عبده، وهذه النزعة هي التي سادت بعد تفسير (المنازل) (2)، بالإقلال من النحو في كتب التفسير أو الانصراف عنه انصرافاً ظاهراً " . (3)

مثال ذلك ما ورد في إعراب (غَيْرٍ) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 07]. حيث يقول: " والقراءة مُجمِعة على قراءة (غَيْرٍ) بجر الراء منها " (4) على أنها صفة (للذين)، والمعنى: " من أجل أن من أنعم الله عليه فهذه لدينه الحق، فقد سلم من غضب ربه ونجا من الضلال في دينه " . (5)

وقال: " قد يجوز نصب (غَيْرٍ) في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 07]، وإن كانت القراءة بها كارها لشذوذها عن قراءة القراء... ، وتأويل وجه صوابه إذا نُصبت أن يوجّه إلى أن يكون صفة للهاء والميم اللتين في عليهم، العائدة على الذين، لأنها وإن كانت مخفوضة بـ (على) فهي في محل نصب بقوله أنعمت، فكأن تأويل الكلام

(1) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص 581.

(2) - تفسير الإمام محمد عبده هو: (تفسير القرآن الكريم)، مشهور بتفسير (المنازل)، لأنه نشر بمجلة المنار، التي كان يصدرها تلميذه محمد رشيد رضا.

(3) - إبراهيم عبد الله رفيد، المرجع نفسه، ص 1011.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 1، ص 155.

(5) - الطبري، المصدر نفسه، ج 1، ص 155.

إذا نصبت (غيرَ) التي مع ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، صراط الذين هديتهم إنعاماً منك عليهم غيرَ مغضوب عليهم " . (1)

وبهذا المزج الوظيفي الهادف بين الإعراب والتأويل، يصحُّ القول أن هذه الحقيقة (2) ما ثلّة في تأويلاته للقرآن، وهي مثال يعمم على تفسيره (جامع البيان)، جسدها تطبيقاً، ونص عليها تنظيراً، حيث يقول: " وإنما اعترضنا بمثل ما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل أي القرآن لِمَا في اختلاف وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه لتتكشف لطالب تأويله وجوه تأويله، على قدر اختلاف المُخْتَلَفَةِ في تأويله وقراءته " . (3)

فالطبري من خلال توظيف الإعراب لإظهار أوجه التأويل يمثل اتجاهاً جديداً سار عليه المفسرون من بعده، على ما بينهم من اختلاف، فهم عيال عليه منهجاً، ومادة علمية، حيث نجد مثلاً أن: أبا الحسن الواحدي النيسابوري، في تفسيره: (البسيط)، يشيد بالإعراب ويمزجه بالتفسير حيث يقول: " فمنذ دهر تحدثني نفسي إعراب القرآن وتفسيره " (4)، كما أن الناظر في تفسير (البحر المحيط)، لا يخفى عليه ما عمد إليه أبو حيان من الإيغال في النحو وتفاصيل الإعراب حيث بلغ الأمر حد الإفراط (5)، وفي العصر الحديث نجد الآلوسي يعود بنا إلى عصر الطبري (6)، فالنحو عنده من

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص156، 157.

(2) - توظيف الإعراب خدمةً للتأويل.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص158.

(4) - الواحدي (أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد)، تفسير البسيط، تحقيق محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، سلسلة الرسائل الجامعية، المملكة العربية السعودية، (د، ط، ت)، ج1، ص393.

(5) - أبو حيان في تفسيره: (البحر المحيط)، ابتعد عن منهج ابن جرير، حيث أكثر من الإعراب وخلافاته.

- انظر أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص39.

(6) - الآلوسي، روح المعاني، ج1، ص95.

أهم ركائز علم التفسير، وعليه بنى تفسيره: (روح المعاني)، و الأمر نفسه يلحظ في تفسير: (التحرير والتنوير) ⁽¹⁾، لطاهر بن عاشور.

2 – الاختيارات الإعرابية وعلاقتها بالتأويل.

كثيرا ما يبسط ابن جرير الطبري في تفسيره (جامع البيان) الأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة القرآنية، ويظهر دلالاتها، ثم ينتقي من هذه الأوجه ما يتوافق مع ما ترجح عنده من وجوه تأويل، فالإعراب وسيلة للوصول إلى أصح الأقوال وأرجحها، ومن أمثلة ذلك نذكر:

1 – قول الله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف:26].

اختلف القراء في رفع السين ونصبها، فقرأ " ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة: (ولباسُ التقوى) رفعا، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: (ولباسَ التقوى) نصبا " . ⁽²⁾

المراد بـ: (لباس التقوى)، الإيمان. أو خشية الله ⁽³⁾، وقيل هي الدروع وما يُلبس في الحرب، فيُتَوَقَّى به ⁽⁴⁾.

فحجة من نصب (لباس) أنه عطفه على (ريشا) السابق، وفيه إشارة إلى ما امتن الله به على عباده من اللباس، ووجوب التحلي بالستر وحفظ العورات والتزين بالتقوى، يقول ابن جرير الطبري في معنى هذا: " يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى، هذا الذي أنزلنا عليكم ⁽⁵⁾ خير لكم من التعري والتجرد من الثياب في طوافكم بالبيت، فاتقوا الله ولبسوا ما رزقكم الله من الرياش، ولا

(1) – الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص195.

(2) – ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص280.

(3) – انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3475.

(4) – انظر الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص75.

(5) – من اللباس الذي يواري سوءاتكم والريش، ولباس التقوى.

تطيعوا الشيطان بالتجرد والتعري من الثياب، فإن ذلك سخرية منه بكم وخُدعة كما فعل بأبويكم آدم وحواء " . (1)

أما من رفع (لباسُ)، فقد رفعه بالابتداء استئنافاً، وجعل (ذلك) صفة أو بدلاً أو عطف بيان (للباس) (2)، و(خير) خبر المبتدأ . (3)

وتأويله: أن بعض ما أنزل إليكم خير من بعض، وذلك أن لباس التقوى الذي قد علمتموه خير لكم يا بني آدم من لباس الثياب التي توارى سوءاتكم، ومن الرياش التي أنزلناها إليكم، فالبسوه (4)، وفي هذا تحريض على تقوى الله، فإنها خير للناس من منافع الزينة، واسم الإشارة في هذا لتعظيم المشار إليه. (5)

اختيار ابن جرير وحجته:

اختار ابن جرير من وجهي الإعراب النصب، حيث يقول: " وهذه القراءة أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب، أعني نصب قوله تعالى: (ولباس التقوى)، لصحة معناها في التأويل على ما بينت، وأن الله إنما ابتدأ الخبر عن إنزاله للباس الذي يوارى سوءاتنا والرياش، توبيخاً للمشركين الذين كانوا يتجردون في حال طوافهم بالبيت، ويأمرهم بأخذ ثيابهم والاستتار بها في كل حال مع الإيمان به " . (6)

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3475.

(2) - انظر مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص461.

(3) - يجوز أن يعرب (لباس): مبتدأ مرفوع، (ذلك): مبتدأ ثان، (خير): خبر المبتدأ الثاني، والجملة (ذلك خير): خبر للمبتدأ (لباس)، والرباط هو اسم الإشارة. لأن أسماء الإشارة تقرب من الضمائر.

- انظر محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج2، ص536.

(4) - انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3475. ومكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص461.

(5) - انظر الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص75.

(6) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3475.

استجد ابن جرير لما اختاره من تأويل بما دل عليه وجه إعراب النصب، بالإضافة إلى دلالة السياق اللاحق، وهو قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ لَا يَفْتَنَنَّكُمْ الشَّيْطٰنُ كَمَا اَخْرَجَ اٰبَوَيْكُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا﴾ [الأعراف:26]، فإن الله أمر في كل ذلك بأخذ الزينة من اللباس وترك التجرد والتعري، ودعا إلى الإيمان به واتباع أمره والعمل بطاعته، ونهى عن الشرك به واتباع أمر الشيطان، مؤكدا في كل ذلك ما قد أجمله في قوله: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوٰى ذٰلِكَ خَيْرٌ﴾ . (1)

نقد وتقييم:

نجد أن ابن جرير قد ارتضى - في قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ ءَادَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوٰى ذٰلِكَ خَيْرٌ﴾ - من التأويل: إرشاد الله بأخذ الثياب والاستتار بها مع الإيمان به، واتباع طاعته، وأن ذلك خير لهم مما هم عليه من كفرهم بالله وتعرّيجهم، واستبعد ما دلّ عليه وجه الرفع، وهو إعلام الله أن بعض ما أنزل إليهم خير من بعض . (2)

إنّ ما يمكن أن يدلّ عليه عَيْنُ النصب على وجه الدقة في (لباس التقوى)، أن يحمل (لباس) على الحقيقة، ويكون لفظ (التقوى) من الوقاية في الحرب، فلباسها الدروع وما شاكله، وبهذا يصح تأويل هذا النص القرآني، على غير ما اختاره ابن جرير، " فالمراد لبوس الحرب من الدروع والجواشن والمغافر، وهذا بمثابة قوله

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3475.

(2) - الطبري، المصدر نفسه، ج4، ص3475.

تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَائِلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمُ

﴿[النحل:81]، والإشارة باسم الإشارة المفردة (ذلك) بتأويل المذكور، وهو اللباس

بأصنافه الثلاثة أي خير أعطاه الله بني آدم " . (1)

2 - قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:23].

اختار ابن جرير القراءة بالجر في كلمة: (رَبَّنَا)، في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا

كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:23]، والحق أن القراء اختلفوا في الجر والنصب، فقرأ " ابن

كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر، (والله ربنا) بالكسر فيهما، وقرأ حمزة

والكسائي: (والله ربنا) بالنصب " . (2)

فمن قرأ (ربنا) بالجر على أنه نعت لله، أو بدل (3)، فهو تابع لاسم الله تعالى،

وهذا " أحسن في اللفظ، والمعنى أن تقول: (والله العظيم ما فعلت كيت وكيت)، من

أن تقول: (والله يا أيها العظيم) " (4)، فالقراءة بتوافقها إعرابا مع ما قبلها تُبْعِدُ احتمال

أن تكن الإحالة إلى غير الله، وهذه فائدة جليلة، " فلا يذهب الوهم إلى أنه غَيْرُهُ (5)،

إذا قَدْ غُيِّرَ عن إعرابه (6)، كما أن الخطاب بهذه الصيغة فيه ثناء على الله تعالى .

(7)

(1) - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص75.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص155.

(3) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص403.

(4) - ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص153 .

(5) - المراد (بغيره): الله جل جلاله.

(6) - ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص137.

(7) - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص236.

أما من قرأ بالنصب فعلى وجهين، على الدعاء المتضمن النداء، بتقدير: وقالوا والله يا ربنا ما كنا مشركين، ويجوز نصبه بإضمار (أعني، أذكر): أعني ربنا، وأذكر ربنا، فهذا التقدير مُسَوِّغُه أن الله تعالى قد تقدم ذكره، فنادوه بعد ذلك مستغيثين به .
(1)

نقد وتقييم:

اختار ابن جرير الطبري القراءة بالنصب، وهي قراءة حسنة فيها معنى الاستكانة والتضرع⁽²⁾، وحجته في هذا أن قوله تعالى: (والله ربنا) نداء جاء في صورة الجواب عن سؤال متقدم هو: ﴿أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام:22]، " فكان من جواب القوم لربهم: (والله يا ربنا ما كنا مشركين)، فنفوا أن يكونوا قد قالوا ذلك في الدنيا " . (3)

ف نجد أن ابن جرير جنح إلى ما دلَّ عليه وجه الإعراب - أسلوب النداء - من دلالة الاستكانة والضعف، وهو متوافق تماما مع حالهم⁽⁴⁾، وهو الصواب من القول في رأيه الذي معناه: " ثم لم يكن قِيلهم عند فتنتنا إياهم اعتذارا مما سلف منهم من الشرك بالله " . (5)

إلا أن القراءة بالجر واضحة الدلالة، صحيحة معتبرة من حيث الرواية، بل هي قراءة الجمهور، - كم سبق وأن بينا - فكيف لابن جرير أن يَعُدَّ قراءة النصب أولى بالصواب ؟.

(1) - ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص137. وإعراب القراءات السبع وعللها، ج1، ص153 .

(2) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص403.

(3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3151، 3152.

(4) - الألوسي، روح المعاني، ج7، ص124.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3151، 3152.

هذان أنموذجان يظهران مدى إسهام الإعراب في إبراز وجوه التأويل عند ابن جرير الطبري، حيث إنه كثيرا ما تضطره: " الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه لتتكشف لطالب تأويله وجوه تأويله، " (1)، وهذا التوجه من التأويل يلتقى فيه التفسير الأثري بالتفسير اللغوي، " فظفرنا بهذا التحليل المتين والمنهج الفريد الذي يجمع إلى جلائل الأثر، الحفاظ على الفهم لأساليب العرب في كلامهم وتوجيه النحويين في إعرابهم " (2).

3 - ترجيح الدلالة لا يلزم منه رد الرواية.

كثيرا ما يعتمد ابن جرير الطبري في تفسيره " جامع البيان " إلى رد قراءات بعينها ومن مسوغاته في ذلك ترجيح وجه من الدلالة، والانتصار إلى رأي من التأويل، فنجد مثلا يختار من وجوه الإعراب التثوين بالرفع في (جزاء)، ورفع (مثل) مع الإضافة (3)، في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة:95]، والحق أن القراء اختلفوا في الإضافة والتثوين من قوله تعالى: (جزاء مثل)، " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (جزاء مثل) مضمومة مضافة، وبخفص (مثل)، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (جزاء مثل) منونة مرفوعة، ورفع (مثل) " (4).

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص158.

(2) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص614.

(3) - حُجَّة من نون (جزاء) ورفع (مثل)، أنه جعل (جزاء) مبتدأ، وخبره (مثل)، أو خبره محذوف تقديره (فعليه جزاء)، وجعل (مثل) صفة لـ (جزاء) أو بدلا من (جزاء).

- انظر مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص418.

(4) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص247، 248.

فتأويل الآية على رأيه: أن الله نهى عن قتل الصيد في حال الإحرام، ومن وقع في هذا المحذور عليه هدي من النعم جزاء مثل ما قتل من الصيد⁽¹⁾، فالمماثلة هنا مشابهة، وليست موازنة⁽²⁾، فالعبرة بالشكل، إذا كان مثله في الشكل فهو الجزاء، فيذبح تكفيرا لصيده النعامة مثلا بدنة، ويذبح شاة نظير صيده للحمامة، وهكذا، لكن أين مكن المماثلة ؟.

البدنة تشبه النعامة في طول رقبتها والسير على الأرض، وتشبه الشاة الحمامة في كونها تعب الماء عبا .⁽³⁾

فحجة ابن جرير في اختياره لهذا الوجه من الإعراب، ما عمد إليه من تأويل لفظي: (الجزاء. والمثل)، حيث يرى أن (الجزاء) هو (المثل)، وحينها لا يضاف الشيء إلى نفسه، لذلك بعد اختيار وجه الإضافة عنده، فالمراد بالمثل الأشبه في الصورة والخلقة لا في القيمة، يقول: " وأحسب أن الذين قرأوا ذلك بالإضافة، رأوا أن الواجب على قاتل الصيد أن يجزي مثله من الصيد بمثل من النعم، وليس ذلك كالذي ذهبوا إليه، بل الواجب على قاتله أن يجزي المقتول نظيره من النعم، وإن كان ذلك كذلك، فالمثل هو الجزاء الذي أوجبه الله تعالى ذكره على قاتل الصيد، ولا يضاف الشيء إلى نفسه ".⁽⁴⁾

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3017.

(2) - الموازنة في القيمة: تقتضي النظر إلى المقتول من الصيد، وما يعادله من النعم: (الضأن، البقر، الإبل) في القيمة.

(3) - تشرب الشاة والحمامة الماء مصا، بخلاف الدجاجة فإنها تجرع جرعا، وهذا الشبه بين الحمامة والشاة شبه خفي.

- انظر ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص650.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3017.

ولعل هذا المفهوم الذي نحا إليه، رأي جمهور من الفقهاء ⁽¹⁾، على رأسهم مالك ابن أنس، والشافعي ومحمد بن الحسن، فالمثل المأمور به من الصيد هو الأشبه به من النعم في البدن، فقالوا في الغزال شاة، وفي النعامة بدنة، وفي حمار الوحش بقرة ⁽²⁾.

نقد وتقييم:

ما حاد عنه ابن جرير الطبري قراءة الإضافة: (جزاء مثل)، وتقتضي أن يكون الجزاء غير المثل ⁽³⁾، فالذي يُقَوَّم على هذا الوجه هو الصيد، لأن هذا الصيد هو المتلف، وهو الأصل ⁽⁴⁾، فينظر فيما يعادله من النعم ويعوضه، فتقدير معنى الإضافة: فالواجب على قاتل الصيد أن يجزي مثله ⁽⁵⁾ من الصيد بمثل من النعم ⁽⁶⁾، أي: عليه جزاء المقتول بعينه وما يناظره من النعم، قال الطاهر بن عاشور: " فمثل ما قتل، من النعم يجزي جزاء ما قتله، أي يكافئ ويعوض ما قتله " ⁽⁷⁾.

كما أن العرب تستعمل في إرادة الشيء نفسه، كلمة (مثله)، فيقولون: (إني أكرم مثلك) أي: أكرمك، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنَ بِهِ ﴾ [البقرة: 137]، أي: (بما آمنتم لا بمثله)، لأنه إذا آمنوا مثله لم يؤمنوا، فالمراد بالمثل الشيء عينه،

(1) - أبو حيان، البحر المحيط، ج4، ص22، 23.

(2) - عبد السند حسن يمامة وآخرون، موسوعة شروح الموطأ للإمام مالك، والتمهيد والاستذكار لابن عبد البر، والقبس لأبي بكر بن العربي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط1، 1426هـ، 2005م، ج11، ص525.

(3) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص309.

(4) - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، ص650.

(5) - على شرط أن تكون المماثلة هنا مكافأة وليست مشابهة.

(6) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج4، ص3017.

(7) - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص46.

وقال تعالى: ﴿ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام:122]، أي: ك (من هو في الظلمات)، ولو كان المعنى على مثله وبابه، لكان الكافر ليس في الظلمات، إنما في الظلمات مثله لا هو، فالتقدير على هذا في الإضافة: " فجزاءُ المقتول من الصيد يحكم به ذوا عدل منكم فيصح معنى الإضافة والقراءتان قويتان " . (1)

هذا الوجه من التأويل يؤيده أبو حنيفة، حيث يعتبر المثل في القيمة دون الخلقة، وذلك أن الصيد يقوم دراهم في المكان الذي قتله فيه أو في أقرب موضع إليه إن كان لا يباع الصيد في موضع قتله، فيشتري بتلك القيمة هدفاً إن شاء أو يشتري بها طعاماً، ويطعم المساكين، كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر. (2)

وخلاصة بحث هذه المسألة أن القراءتين قويتان من حيث السند (3)، تضيفان باختلاف إعرابيهما تعدداً في الدلالة، واتساعاً في المعنى، وأن ما عمد إليه ابن جرير حين اجترأ فقال: " ألا وجه لقراءة الإضافة، ذلك وهم منه وغفلة عن وجوه تصارييف الكلام العربي " (4)، لأن اختياره هذا مبني على وجه من التأويل، في حين أن القراءة ثابتة، صحيحة السند، فصحة الرواية لا تُرد بوجه من التأويل، وإنما تفسح المجال لدلالات عدة.

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص418.

(2) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص309.

(3) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج1، ص418.

(4) - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص46.

المبحث الثالث: اختيارات ابن جرير الإعرابية في الميزان.

1 - نقد وتقييم اختيارات ابن جرير الإعرابية.

2 - اختيارات ابن جرير الإعرابية وأقوال العلماء فيها.

3 - سر اختيارات ابن جرير الإعرابية.

1 - نقد وتقييم اختيارات ابن جرير الإعرابية:

تمسك ابن جرير الطبري بمبدأ القراءة المستفيضة وعدّه شرطاً لا محيد عنه في قبول القراءة، ولعل هذا القيد دفعه لرد وجوه إعرابية صحيحة، فمثال ذلك استحسانه قراءة الرفع لكلمة (حَمَّالَةً)، في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد:04]، ⁽¹⁾ حيث يقول: "والصواب في ذلك من القراءة عندنا الرفع" ⁽²⁾، والحق أن رواية النصب صحيحة ثابتة، فهي قراءة عاصم بن أبي النجود ⁽³⁾ من السبعة، وغيره كعبد الله بن أبي إسحاق ⁽⁴⁾، والحسن والأعرج وابن محيصن. ⁽⁵⁾

فمعنى ما حاد عنه إعراباً ودلالة - وهو النصب - الذم، و"العرب تنصب بالذم والمدح والترحم بإضمار (أعني)، ومعناه أنها كانت تمشي بالنميمة، فذمّت بذلك" ⁽⁶⁾، فالذم طريقه النصب، وهو أبين، "لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفاً وتبييناً، إذا لم تُجَرِ الإعراب على مثل إعرابها، إنما قصدت إلى ذمّها لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها، وعلى هذا المعنى يقع النصب في غير هذا على المدح" ⁽⁷⁾، أما من قرأ برفع (حَمَّالَةً) فعلى الوصف لـ

(1) - هي أم جميل أخت أبي سفيان بن حرب، عمّة معاوية بن أبي سفيان ؓ... وكانت أم جميل هذه مؤذية لرسول الله ﷺ وللمؤمنين بلسانها غاية قدرتها، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "كانت تجيئ بالشوك فتطرّحه في طريق النبي وطريق الصحابة ليعقرهم".

- انظر ابن عطية، المُحرّر الوجيز، ج5، ص535.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، ...، ج10، ص8823.

(3) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص700.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري، ...، ج1، ص795.

(5) - ابن عطية، المُحرّر الوجيز، ج5، ص535.

(6) - ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص377.

(7) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج2، ص390.

(امراته)، أو على الإخبار بتقدير ضمير (مبتدأ) أي: (هي حمالة)، أو على البديل من امرأته، أو على الخبر لأمرأته، ووجه الرفع " يفهم منه الذم أيضا " . (1)

فنجد ابن جرير الطبري كدأبه يتمسك في هذا الموضع ويرجح قراءة الرفع بالاعتماد على أقوى المرجحات التي اعتمدها وألزم نفسه بها ألا وهو إجماع الحجة من القراءة، ثم ما دلت عليه العربية حيث يقول: " والصواب في ذلك من القراءة عندنا الرفع لأنه أفصح الكلامين فيه، ولأجماع الحجة من القراءة عليه " . (2)

- رد ابن جرير الطبري قراءة النصب في قول الله تعالى: ﴿ تَزَاوَىٰ لِلشَّوَىٰ

﴾[المعرج:16]، وهي رواية حفص عن عاصم، وقرأ الباقون (3) (نزاعة) رفعا، حيث يقول: " والصواب من القول في ذلك عندنا أن (لَظَى) الخبر، و(نزاعة) ابتداء، فلذلك رفع، ولا يجوز النصب في القراءة لإجماع قراءة الأمصار على رفعها، ولا قارئ قرأ كذلك بالنصب، وإن كان للنصب في العربية وجه " . (4)

فحجة من نصب (نزاعة) جعلها حالا من (لَظَى)، وهي حال مؤكدة، وقد منع ذلك المبرد، ويعد جائز عند غيره على ما ذكرناه من التأكيد " (5)، وعاملها دل عليه الكلام من معنى التلظى، وقيل نصبها بإضمار فعل على معنى: (أعنيها نزاعة)، وقيل " نصبت على الاختصاص للتهويل " . (6)

ومن رفع حمل الرفع على جملة من الأوجه، الوجه الأول: أن تكون (لَظَى) خبرا و(نزاعة) خبرا ثانيا، كما تقول: (إن هذا حلّو حامض)، والثاني: " أن تكون (لَظَى)

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج2، ص390.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج10، ص8823.

(3) - من السبعة.

(4) - الطبري، المصدر نفسه، ج10، ص8203.

(5) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج2، ص335.

(6) - محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج8، ص67.

في موضع نصب على البدل من الهاء في (إنها) و(نزاعة) خبر (إن)، كما تقول: (إن زيدا أخاك قائم) ⁽¹⁾، والثالث: أن تكون (لظي) خبر (إن)، و(نزاعة) بدل من (لظي)، والرابع: أن ترفع (نزاعة) على إضمار مبتدأ، كأنك قلت: (هي نزاعة للشوى)، والخامس: أن تجعل الهاء في إنها للقصة، (لظي) مبتدأ، و(نزاعة) خبر الابتداء، والجملة خبر (إن) . ⁽²⁾

إن مما سبق بيانه يتبدى لنا أن هذه الوجوه المردود عند ابن جرير الطبري في هذين الموضعين خصوصاً، وفي مواضع كثيرة من تفسيره ينجر كسرهما رواية ودراية، فالذي دفع ابن جرير الطبري لرد ما رد من وجوه صحيحة حسن قصد، وهو غاية التثبت، وشدة التحرز لكتاب الله، فلا يقبل إلا ما استفاض من قراءة، وكأنني به يريد نقل زبدة ما اجتمعت عليه قراءة الأمصار، ولقد وجد من حاكي ابن جرير الطبري في مثل هذا، فقد قال مكي بن أبي طالب عن قراءة الرفع في (نزاعة)، في قول الله تعالى: ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾ [المعرج:16]، و" الرفع الاختيار لتمكنه في الإعراب، ولأن الجماعة عليه " . ⁽³⁾

2 - اختيارات ابن جرير الإعرابية وأقوال العلماء فيها.

إن اختيارات ابن جرير الطبري الإعرابية قد نوقشت وتعرض لها العلماء بالدراسة، وصدرت في حقها أقول، نورد منها:

(1) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج2، ص335.

(2) - لخص هذه الوجوه الإعرابية مكي بن أبي طالب في كتابه الكشف، واختار وجه الرفع.

- انظر مكي ابن أبي طالب، المصدر نفسه، ج2، ص336.

(3) - مكي بن أبي طالب، الكشف، ج2، ص336.

1 - قال السخاوي تعليقا على رد ابن جرير الطبري قراءة ابن عامر بضم الزاي في (زَيْنَ)، ورفع (قَتْلُ)، ونصب (أَوْلَادَهُمْ)، وخفض (شُرَكَائِهِمْ)، في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ [الأنعام:137]. قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: " إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر ". (1)

فابن عامر واحد من القراء السبع، وما ثبت عنهم مَظَنَّة الصحة ماثلة فيه، " فهؤلاء ... لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن إليه النفس إلى ما نقل عنهم، فوق ما نقل عن غيرهم " . (2)

و الله در إمام النحاة، ابن مالك في كافيته الشافية إذ يقول:

" وَحَجَّتِي قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاصِدٍ وَنَاصِرٍ " . (3)

وهذا ابن خالويه يقرر هذا المفهوم: " اعلم وفقك الله أن قراءة هؤلاء السبعة متصلة برسول الله ﷺ وكل من قرأ بحرف من هؤلاء السبعة فقد قرأ قراءة رسول الله ﷺ " (4)، فحال هؤلاء أنهم أخذوا القراءة كابرا عن كابر عن رسول الله ﷺ، فترجيح قراءة على قراءة يخشى منه رد قراءة ثابتة، " فينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي لأن كليهما متواترة، فالديانة تحظر الطعن على القراءات " . (5)

2 - يلحظ في تفسير (التحرير والتتوير) بعض الملاحظات التعقيبات على ابن جرير، ومثاله تعليق الطاهر بن عاشور عن نفي ابن جرير أن يكون لوجه الضم والإضافة دلالة في (جزاء مثل)، الوارد في قوله تعالى: ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ

(1) - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 264.

(2) - ابن الجزري، المصدر نفسه، ج1، ص10.

(3) - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص979.

(4) - ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج1، ص159.

(5) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص342.

الْتَعْمِ [المائدة:95]، حيث قال: " وأن ما عمد إليه ابن جرير حين اجتراً فقال ألا

وجه لقراءة الإضافة، ذلك وهم منه وغفلة عن وجوه تصارييف الكلام العربي " . (1)

3 - كما تعقب عبد الله بن عبد المحسن التركي في تحقيقه لتفسير (جامع البيان)، ما أعرض عنه ابن جرير من قراءات، لا سيما الثابتة عن القراء السبعة، فعزاها، ونقدها، ومثال ذلك قوله: " هذه قراءة ابن كثير (2)، بل قراءة الرفع والنصب متواترتان " (3)، كما رد قول ابن جرير في ألطف عبارة حيث قال: القراءتان متواترتا (4)، لا مدخل لترجيح إحداها على الأخرى " (5)، وقال أيضا: " القراءتان المتواترتان ليست إحداها أولى بالصواب (6) من غيرها " . (7)

هذه بعض الهنات التي سجلت على منهج ابن جرير الطبري، وعلى ردوده واختياراته لقراءات بعينها، اقتطفناها من عصور مختلفة، أقل ما يقال فيها أنها قراءات سبعة متواترة، والحق أن " السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: أحدهما أجود، لأنهما جميعا عن النبي ﷺ " (8)، كما حكي

(1) - الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص46.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج1، ص584.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص584.

(4) - اختار ابن جرير قراءة ضم التاء ورفع اللام من كلمة (تُسألُ)، الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ

أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة:119]. فقال: " والصواب عندي من القراءة في ذلك قراءة من قرأ بالرفع " .

- انظر الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص672.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج2، ص482.

(6) - قال هذا الكلام عبد الله بن عبد المحسن التركي تعليقا على اختيار ابن جرير الطبري حين قال: " أولى القراءتين بالصواب في ذلك... بوصل الألف وجزم الميم على وجه الأمر من الله "، وذلك في كلمة (أعلم) الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ [البقرة:259].

- انظر الطبري، المصدر نفسه، ج4، ص623.

(7) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج4، ص623.

(8) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص340.

عن ثعلب أنه قال: " إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإن خرجتُ إلى الكلام - (كلام الناس) - فَضَلْتُ الأَقْوَى وهو حسن " . (1)

3 - سر اختيارات ابن جرير الإعرابية:

لقد اتسم تفسير ابن جرير الطبري بميزة (الاختيارات الإعرابية)، حيث إنه كثيرا ما ينتقي من بين وجوه الإعراب وجها، وفي المقام نفسه يَرُدُّ غير ما يختار، وعباراته في ذلك ظاهرة واضحة، حيث يقول مثلا: " القول الأول أولى بالصواب، وهو رفع (وصية) " (2)، في قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة:240]، وقوله: " الصحيح من القراءة... بنصب (يقول) " (3)، في قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة:214]، وقوله: " وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب ... رفع (يضاعف) " (4)، في قوله تعالى: ﴿فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَمْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة:245]، رغم أن القراءة صحت بنصب هذه الكلمات ورفعها. (5)

فما هو سر ما عمد إليه من اختيارات ؟.

الذي يظهر - والله أعلم - أن مردَّ ذلك يعود إلى نقطة جوهريّة، وهي بناء منهجه قبولاً ورداً على ما يعرف بالقراءة المستفيضة، فإن من شروط القراءة الصحيحة، التي لا مطعن فيها عند ابن جرير ما رواه الجمهور، فهو " لا يقبل من

(1) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص342.

(2) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج 4 ص 397، 398.

(3) - الطبري، المصدر نفسه، ج3 ص 639، 640.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1435.

(5) - صحت القراءة برفع: (وصية) ونصبها، وثبت رفع كلمة: (الرسول) ونصبها، كما صحت القراءة بنصب الفاء ورفعها في (يضاعفه). وهذا الأمر أثبتناه - مفصلاً في الفصل الثالث - في تحليلنا لشواهد سورة البقرة.

القراءة إلا ما كان مستقيضا رواه أكثر من واحد، أو جماعة يطمئن إلى عدم وقوعهم في الخطأ والسهو" (1)، وهذا الشرط مُعَوَّلٌ عليه كثيرا، وعليه مدار اختياراته الإعرابية، فالشواهد التي أثبتناها شرحا وتحليلا في الفصل الثالث، مرجع الاختيار الإعرابي عنده في جلها (2)، قراءة الجمهور، إلا ما شذَّ، وإليك تفصيلها:

جدول (3) مظهر مدى موافقة اختيارات ابن جرير الطبري الإعرابية قراءة الجمهور:

ال شاهد	موضع الخلاف (4)	علامات الإعراب المحتملة	اختيار ابن جرير	قراءة القراء السبع
1	(غشاوة).	. الرفع. والنصب.	. الرفع. (5)	. الرفع: (عاصم، نافع، ابن كثير، حمزة، الكسائي، ابن عامر، أبو عمرو). . النصب: (المفضل بن محمد عن عاصم). (6)
2	. (آدم). (كلمات).	. رفع (آدم) ونصب (كلمات) والعكس.	. رفع (آدم) ونصب (كلما ت). (7)	. نصب: (آدم) و(رفع) كلمات (ابن كثير وحده). . رفع: (آدم) ونصب (كلمات) بقية السبعة. (8)
3	. (فيكون).	. الرفع. والنصب.	. الرفع. (9)	. النصب: (ابن عامر وحده). الرفع: بقية السبعة. (10)
4	. (تسأل).	. ضم التاء ورفع اللام. . فتح التاء مع الجزم.	. الرفع. (11)	. الجزم: (نافع وحده). . الرفع: بقية السبعة " (1)

(1) - إبراهيم عبد الله رفيد، النحو وكتب التفسير، ص 630.

(2) - تضمن هذا الجدول الذي سنذكره ثلاثة عشر شاهدا، وحال هذه الشواهد غير المدرجة، أن ابن جرير استغنى عن ذكرها بما شابهها من نظائر.

(3) - اقتصرنا على القراء السبعة دون غيرهم اختصارا.

(4) - أوردنا تحت هذا العنوان الكلمة التي وقع فيها اختلاف القراء دون ذكر الآية اختصارا، وقد سبقت الإشارة إليها في الفهرس السابق.

(5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 1، ص 198.

(6) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 138، 139.

(7) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 1، ص 352.

(8) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 153.

(9) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 1، ص 666.

(10) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 168، 169.

(11) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 1، ص 672.

(1) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 169.

5	. (رفث) و(فسوق).	- بالضم فيهما والتتوين. النصب بغير تتوين.	بالضم فيهما و التتوين. (1)	. الضم فيهما والتتوين: (ابن كثير. أبو عمرو). . النصب بغير تتوين: بقية السبعة. (2)
6	. (يقول).	النصب. والرفع.	النصب. (3)	. الرفع: (نافع وحده). . النصب: بقية السبعة. (4)
7	. (العفو).	. الرفع. والنصب.	النصب. (5)	. الرفع: (أبو عمرو وحده). . النصب: بقية السبعة. (6)
8	. (تُضَار).	. الرفع. والنصب.	النصب. (7)	. الرفع: (ابن كثير. أبو عمرو. أَثَان عن عاصم). . النصب: (نافع. حفص عن عاصم. حمزة. الكسائي. ابن عامر) (8)
9	. (وَصِيَّة).	. الرفع. والنصب.	الرفع. (9)	تكافأت قراءة السبعة رفعاً ونصباً: . الرفع: (ابن كثير. ونافع. وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي) . النصب: (حفص عن عاصم، ابن عامر. أبو عمرو. حمزة). (10)
10	. (يُضَاعِفُه).	. رفع الفاء. ونصبها.	الرفع.	. الرفع: (ابن كثير. نافع. حمزة. الكسائي). . النصب: (ابن عامر. عاصم. أبو عمر). (12)
11	. (أَعْلَم).	. الرفع. والسكون.	السكون.	. الرفع: (ابن كثير. نافع. عاصم. أبو عمرو. ابن عامر). . السكون: (حمزة. الكسائي). (1)

- (1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1065.
- (2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص180.
- (3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1140.
- (4) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص182.
- (5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1170.
- (6) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص182.
- (7) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1330.
- (8) - قال ابن مجاهد: " وليس عندي عن ابن عامر في هذا شيء، من رواية ابن ذكوان والمعروف عن أهل الشام النصب ".
- انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص183.
- (9) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1418.
- (10) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص184.
- (11) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج2، ص1435.
- (12) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص184، 185.

		(1)		
12	. (يكفر . نكفر)	. الرفع . والجزم .	الجزم . (3)	. الرفع: (ابن كثير . أبو عمرو . عاصم . ابن عامر) . . الجزم: (نافع . حمزة . الكسائي) . (4)
13	. (تجارة) .	. الرفع . النصب .	الرفع . (5)	. النصب: (عاصم وحده) . - الرفع: بقية السبعة . (6)

ملاحظات توضيحية:

1 - قد تتعاضد مع القراءة المستفيضة مرجحات أخر، كالتأويل المسند إلى السلف المؤيد بالآثار، أو موافقة سنن العرب في كلامها، ومثال ذلك:

أ - تفضيله القراءة بالرفع في: (آدم) ونصب (كلمات)، في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَامُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 37]، والحق أن القراءة بنصب (آدم) ورفع (كلمات)، صحيحة معنى (7)، وثابتة سنداً، فهي قراءة ابن كثير، (8) وابن محيصة (9)، فلما خالفت القراءة بنصب (آدم) ورفع (كلمات) قراءة الجمهور (1)، وجاء التأويل المؤيد

-
- (2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 189.
- (1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 2، ص 1532.
- (3) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 2، ص 1584.
- (4) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 191.
- (5) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج 2، ص 1631.
- (6) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 194.
- (7) - المعنى صحيح وفق القراءتين، فمن رفع (آدم) ونصب (كلمات)، ف (آدم) هو الذي تلقى هذه الكلمات من ربه، فتأب عليه، أما من نصب (آدم)، ورفع (كلمات)، ف (الكلمات) هي التي تلقت (آدم)، والمعنى يحتمل، " فإن من تلقاك فقد تلقيتّه. فتصح نسبة الفعل إلى كل واحد " .
- انظر عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ص 85.
- (8) - (ابن كثير): أحد القراء السبع، و(ابن محيصة): أحد القراء العشر.
- (9) - انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص 153. وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ص 85.
- (1) - روى بقية السبعة: (الكسائي، نافع، عاصم، أبو عمرو بن العلاء، حمزة، ابن عامر)، القراءة برفع (آدم) ونصب (كلمات).

بالآثار عن السلف أن (آدم) هو الذي تلقى الكلمات، لا (الكلمات) هي التي تلقت (آدم)، صدح ابن جرير عاليا: " فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع (آدم)، على أنه المتلقي (الكلمات) لإجماع الحجة من القراءة، وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي إلى (آدم) دون (الكلمات)، وغير جائز الاعتراض عليها، فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ " . (1)

ب - رجح ابن جرير الطبري قراءة الرفع في كلمة (غشاوة) في قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة: 07]، والصحيح أن قراءة النصب ثابتة لا مطعن فيها، فهي قراءة المفضل بن محمد عن عاصم. (2)

وعمدته في ترجيحه هذا، حُجَّتَيْن: القراءة المستفيضة أو إجماع أغلب قراء الأمصار إلا ما يستثنى (3)، حيث يقول: " اتفاق الحجة من القراء والعلماء على الشهادة بتصحيحها، وانفراد المخالف لهم في ذلك وشذوذه عما هم على تخطئته مجمعون، وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهدا على خطئها " . (4)

بالإضافة إلى حجة ثانية، هي السير على قواعد لسان العرب وسننّها، إذ إن " (الختم) غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله، ولا في خبر رسول الله ﷺ، ولا موجودة في لغة أحد من العرب " . (1)

كيف يُفسر اختيار ابن جرير لبعض القراءات، وقراءة الجمهور خلاف ما يختار؟.

- انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص153.

(1) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص352.

(2) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص138، 139.

(3) - يُبَيَّن في سند القراءة، في الفصل الثالث في تحليلنا لشواهد سورة البقرة.

(4) - الطبري، تفسير الطبري، تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري ...، ج1، ص198.

(1) - الطبري، المصدر نفسه، ج1، ص198.

2 - يسعى ابن جرير جهده أن تكون اختياراته موافقة قراءة الجمهور، وإن سجلت اختيارات مخالفة لهذا، فالذي يقال: ما اختاره لا تقل فيه الرواية عن اثنين، كما هو حال الشاهد: الخامس، والحادي عشر، والثاني عشر، فالطبري إن افتقد شرط الاستفاضة في القراءة، عوّل⁽¹⁾ على الآثار وتأويلات السلف، وقواعد العربية، وخط المصحف، كما سبق وأن بينا.

3 - الطبري من خلال اختياراته لم يكن مُبتدِعاً مُنكراً في الدين، أو مُحدثاً ما تعظم به البلية في كلام الله، فقد كان له في ذلك سلفاً ومعاصراً، فالفراء⁽²⁾ في كتابه (معاني القراءات) كثيراً ما يعتمد الترجيح في القراءات منهجاً، ولا يخلو ترجيحه من تعليل، حيث يقول مثلاً عن قراءة خفض (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 01]، وهي قراءة حمزة⁽³⁾ " وفيه قبح لأن العرب لا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوض " ⁽⁴⁾، كما أن كتاب - معاصره - (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج⁽⁵⁾ فيه من نقد القراءات و الترجيح بينها ما فيه، وهو نقد قائم على مدى موافقة أو مخالفة القراءة للجمهور أو خط المصحف أو أسس العربية، وقد اجتمعت في رده قراءة أبي عمرو بن العلاء وهو أحد السبعة،⁽¹⁾ في قوله تعالى ﴿

(1) - هذا الأمر قليلاً ما يُلاحظ في ترجيحاته، وإنما رأس الأمر بالنسبة لاختياراته يعود إلى القراءة المستفيضة.

(2) - هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، نحوي كوفي، توفي سنة 207هـ.

- انظر ابن النديم، الفهرست، ص73.

(3) - ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص226.

(4) - الفراء، معاني القرآن، ج1، ص252.

(5) - هو أبو إسحاق الزجاج، نحوي بصري، توفي سنة 310هـ.

- انظر ابن النديم، الفهرست، ص66.

(1) - قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي (إِنَّ) مشددة النون، (هَازَن) بألف خفيفة النون، وقرأ ابن كثير: (إِنْ هَازَن) بتشديد نون (هَازَن) وتخفيف نون (إِنَّ)، واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر: (إِنَّ هَازَن) نون (إِنَّ) مشددة و(هَازَن) مثل حمزة، وروى حفص عن عاصم: (إِنْ) ساكنة النون، وهي قراءة ابن كثير، (هَازَن) خفيفة، وقرأ أبو عمرو وحده: (إِنَّ) مشددة النون، (هَازِن) بالياء.

إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ ﴿طه:63﴾، بقوله: " فأما قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجزئها لأنها خلاف المصحف، ولكني أستحسن (إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ)، بتخفيف (إِنْ)، ويُستحسن أيضا (إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ)، بالتشديد... لأنه مذهب أكثر القراء، وبه قرئ، وهو قوي في العربية " . (1)

4 - إن اختيارات ابن جرير الطبري التي احتواها تفسيره (جامع البيان)، وكذا كتابه (الجامع في القراءات)، تعد بمثابة الإرهاصات الأولى التي تبلور من ورائها تمييز القراءات وتمحيصها (2)، فابن جرير أملى تفسيره (جامع البيان) على تلاميذه ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائتين (1)، وما إن حلت المئة الثالثة حتى ألف أبو بكر ابن مجاهد كتابه الموسوم " (كتاب السبعة) بعد اجتهد طويل ومراجعة متأنية، فهو أول من سبغ السبعة، ثم انقسمت القراءات بعدُ كما وصف ابن جني: " إلى شاذة

- انظر ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص419.

(1) - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص252.

(2) - يقول ابن الجزري ساردا الأعلام المبرزين في تمحيص القراءات وتمييزها، ومنهم ابن جرير الذي كان له قصب السبق وعلو المنزلة في هذا: " لما كانت المائة الثالثة توسع الخرق وقل الضبط، تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول من تصدى، إمام معتبر جمع القراءات في كتاب، هو أبو عبيدة القاسم بن سلام، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين، وجعلهم خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي، نزيل أنطاكية، جمع كتاباً في القراءات الخمسة، من كل مصر واحد، توفي في سنة ثمان وخمسين ومائتين، وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي، ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءات عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة، توفي في سنة اثنتين وثمانين ومائتين، وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جمع كتاباً حافلاً سماه: (الجامع)، فيه نيف وعشرون قراءة، توفي سنة عشر وثلاثمائة، وكان بعده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، جمع كتاباً في القراءات، وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وكان في إثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط، وروى فيه عن هذا الداجوني، وعن ابن جرير أيضاً، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وقام الناس في زمانه وبعده فألفوا في القراءات التأليف ... " .

- انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص33، 34.

(1) - البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص554.

وغير شاذة، وغلب وصف الشاذ على ماعدا القراءات السبع " . (1)

5 - يلتبس لابن جرير الطبري فائق العذر فيما رد من قراءات سبعية، وفيما وصفها به من شذوذ وعدم صحة، فهو إمام مجتهد، قد اجتمعت له أدوات الترجيح وهي: العلم بالقراءات والنظر فيها، من خلال كتابه (الجامع في القراءات)، وما أودع في تفسيره من نقد، وكذا معرفته الواسعة بالتفسير والأقوال المأثورة، بالإضافة إلى تضلعه في أساليب العربية، فهذه المعارف قاطبة قادته لما قال ولما ردّ، وفي الجملة ردوده معلة، تعليلها ينبني غالبا على القراءة المستفيضة، فهو لا يقبل ما تفرد به الرواة، ثم إن الذي نحا إليه من رده لتلك القراءات السبعية، لم ينله من ابن مجاهد فيما بعد لوم، رغم أن بعض هؤلاء الساقطين عند ابن جرير هم أبعاض ما سبّع ابن مجاهد.

(1) - انظر ابن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د، ط)، 1415هـ، 1994م، ج1، ص11. و ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص33.

خاتمة :

الذي نخلص إليه من خلال بحثنا لموضوع: " اختيارات ابن جرير الطبري الإعرابية من خلال تفسيره: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ودلالاتها "، هو كالآتي:

1 - إنَّ ابن جرير الطبري كثيرا ما يختار وجها من الإعراب ويُرجِّحه على غيره، وفي المقام نفسه يردُّ ما سواه من أوجه، أو يستجيزها، رغم كونِ المعرض عنه قد صَحَّت به القراءة، سواء عن السبعة أو غيرهم، وحجته في الغالب الأعم ما استفاضت به القراءة، فالطبري لا يقبل ما تفردت به القُرأة غالبا، والذي حمّله على هذا: الاحتياط والتحفظ لكتاب الله، لا الطعن والرّد للرواية.

2 - ابن جرير من خلال اختياراته لقراءات قرآنية عموما، ولوجوه إعرابية خصوصا، يعدُّ عمله هذا بمثابة الإرهاصات الأولى التي انبثق عنها تمحيص القراءات وتمييزها، وهو ما تحقق بعدُ بالفعل علي يدي تلميذه ابن مجاهد الذي سبَّع السبعة.

3 - تعد مباحث ابن جرير الطبري اللغوية واختياراته الإعرابية بمثابة الرؤية العقلية، ومنه نستنتج تكامل المنهج التفسيري على يديه، حيث اندمج المأثور بالمعقول.

4 - مباحث ابن جرير الطبري النحوية واختياراته الإعرابية لا إفراط فيها ولا تفريط، حيث إنها جاءت وفق ما يقتضيه التأويل.

5 - لا يمكن فهم كثير من النصوص القرآنية في معزل عن الإعراب، إذ من خلال كشف وجوه إعرابه تنكشف وجوه تأويله، وهذا إن دلَّ على شيء يدلُّ على شِدَّة صلة

الإعراب بالتأويل.

6 - ابن جرير الطبري في جلّ اختياراته وترجيحاته اعتمد على القراءة المستفيضة أو الإجماع، فهو يميل في اختياراته إلى ما عليه جمهور القراء.

7 - تتعاضد أحيانا مع القراءة المستفيضة مرجحات أخرى، كالتأويل المسند إلى السلف المؤيد بالآثار، أو موافقة سنن العرب في كلامها، أو موافقة خط المصحف.

8 - إن افتقد ابن جرير الطبري شرط القراءة المستفيضة، عوّل على ما أُسْعِف من عربية أو سياق أو آثار، وهذا قليل ما يلحظ في اختياراته.

9 - هذه الشروط التي بنى عليها ابن جرير الطبري منهجه في الاختيار والترجيح، هي تقريبا الشروط نفسها التي تتبنى عليها القراءة الصحيحة، إذ إن أركان القراءة الصحيحة هي: (صحة السند، موافقة المصحف ولو احتمالا، موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه).

10 - قد يتوافق وجه من التأويل مع وجه من الإعراب، وحينها لا يصح رد وجوه الإعراب الأخرى، لأنّ هذا يفضي إلى رد الرواية.

11 - إن توفرت في الرواية شروط القراءة الصحيحة قبلت القراءة، ولو تفرد بها بعض السبعة، كما هو حال قراءة ابن عامر.

12- يُلتَمَس لابن جرير الطبري فائق العذر فيما وصف به بعض القراءة - (عدم الاستجادة، لا تصح به القراءة، الشذوذ...) - لأنّه عالم، اجتمعت له شروط الاجتهاد: من علم بالقراءات، ومعرفة بالعربية، وجمع للآثار، فقاده علمه واجتهاده لما رجّح واختار.

13 - تلتمس الأعذار للإمام السلفي الأثري ابن جرير، خاصة ما تعلق برده لتلك الوجوه المتواترة، وهي مداخل قد يتسلل منها الطاعنون في القراءات، فيبطلون ظلما وزورا قراءات سبعية متواترة، و حجتهم في ذلك أن إمامنا المبجل - رحمه الله - سبق وأن ردها.

14 - قد تتعدّد وجوه الإعراب في الكلمة القرآنية الواحدة رغم عدم اختلاف العامل، فتنّسّع الدلالات، وينفتح النص القرآني على معانٍ عدّة، وحينها لا بدّ أن يُحمل التأويل على أليقها.

هذا ما وفق الله جلّ وعلا لإيراده، وهو جهد المقل، فإننا نعتزف بصدق أن كل ما قمنا به هو محاولة منا، ولو كانت متواضعة، فهذا العمل خطوة نفيذ ونستفيد بها، ونصحّح من خلالها مسارنا وأفكارنا، ونتحلّى بنشوة المثابرة في سبيل الاطلاع، ولا ندّعي الإلمام والإحاطة والشُّمول، فإن الكمال لله وحده، ويكفيينا فخرا أننا قد حاولنا بصدق تقديم ما استطعنا، خدمة لكتاب ربنا، وللغتنا المباركة، وما وصلنا إليه من نتائج، فإننا نرجو صدقها، فإن وفقنا فذاك من الله كرم ومنة، وإن كان غير ذلك - لا قدر الله - فمن الشيطان ومن أنفسنا، فنسأل الله العفو والمغفرة، وصلي اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

ملخص المذكرة

العنوان: اختيارات (ابن جرير الطبري) الإعرابية في تفسيره: (جامع البيان) ودلالاتها، (سورة البقرة) أنموذجاً.

يعدُّ تفسير (ابن جرير الطبري) المُسمَّى بـ: (جامع البيان عن تأويل القرآن)، من بين أصحِّ التفاسير الموجودة بين أيدي الناس، لأنه تفسير يعتمد الرواية عن السلف، ولا يروي صاحبه عن المتهمين، وهذا التفسير ضمَّ علومًا عدة، منها علوم العربية: من نحو وصرف وبلاغة...، ف(ابن جرير الطبري) في تأويلاته يوظف الإعراب خدمة للتفسير، حيث يختار من بين وجوه الإعراب وجهاً، كأن يقول: (القول الأول أولى بالصواب...)، (الصحيح من القراءة...)، (وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب...)، وحجته في اختياراته هذه ما استفاضت به القراءة، فهو لا يقبل ما تفردت به القراءة، والذي حمله على هذا: الاحتياط والتحفظ لكتاب الله، لا الطعن والرد للرواية.

إن بحثنا يتناول الاختيارات الإعرابية الواردة في سورة: (البقرة)، وهذه الاختيارات لها معاني وأبعاد دلالية. نذكر منها:

1. أن (ابن جرير) من خلال اختياراته لقراءات قرآنية، يعدُّ عمله هذا بمثابة التمهيد لظهور علم القراءات.

2. تعد مباحث (ابن جرير الطبري) اللغوية واختياراته الإعرابية بمثابة الرؤية العقلية، ومنه نستنتج تكامل المنهج التفسيري على يديه، حيث اندمج المأثور بالمعقول.

3. مباحث ابن جرير الطبري النحوية جاءت وفق ما يقتضيه التفسير.

4 - يلتبس لـ(ابن جرير الطبري) فائق العذر فيما وصف به بعض القراءات - كقوله: (لا أستجيز، لا تصح به القراءة...) - فهو عالم مجتهد، اجتمعت له شروط الاختيار والترجيح.

Summary of the thesis in English:

Title: Ibn Jarir al-Tabari's Syntactic Choices in his interpretation: (Al-Jami' al Bayan) and its significance (Surat Al-Baqarah as a model)

After the interpretation of (Ibn Jarir al-Tabari) called: (Jami' al Bayan on Interpretation of the Qur'an), it is among the most correct interpretations that exist in the hands of people because it is an interpretation that relies on the narration from the predecessor and its author does not narrate from the accused, and this interpretation included several sciences, including the sciences of Arabic: From grammar morphology, and sequence. Ibn Jarir al-Tabari during his interpretation of the Qur'an relies on Arabic sciences, because the Qur'an was revealed in the language of the Arabs. ...). or (the correct reading...), or the first of these readings in our view is correct...): And his argument is that many flags:

Our research deals with these syntactic choices mentioned in Surat Al-Baqarah, and these choices have meanings Among its meanings:

1. Ibn Jarir, through his choices of Quranic readings after his work served as prelude to the emergence of the science of the readings.
2. Ibn Jarir Tabari's linguistic investigations and his syntactic choices are considered mental vision, and from this we conclude integration of the genetic method in linguistics, where he analyzes the structure of the sentence.
3. Ibn Jarir al-Tabari's grammatical investigations came as required by the interpretation.

This is what God, the Majestic and Most High, has been able to achieve, and it is the effort of a small person.

• القرآن الكريم: مصحف إلكتروني: (word). برواية حفص عن عاصم.

1 - إبراهيم عبد الله رفيدة، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط3، 1399هـ، 1990م.

2 - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 1999م.

3 - أحمد شاکر، محمود شاکر، رجال تفسير الطبري جرحا وتعديلا من تحقيق جامع البيان عن تأويل القرآن، جمع وترتيب: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن حزم، لبنان، (د، ط، ت).

4 - أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1998م.

5 - الأتباكي: (جمال الدين بن تغري برّدي)، النجوم الزاهرة في ملك مصر والقاهرة، تقديم محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1992م.

6 - الأذنه وي: (أحمد بن محمد)، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1417هـ، 1997م.

7 - الأزهرى: (أبو منصور محمد بن أحمد):

أ - تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام سرحان، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د، ط، ت).

(1) . لقد اعتمدنا في فهرستنا على أبجدية نصر بن عاصم، مع إسقاط السوابق الآتية: (ال، أب، ابن، عبد)، وحروف هذه الأبجدية هي: (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي).

- انظر ابن حويلي ميدني، تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتطور، دار هومة، الجزائر، (د، ط)، 2009م، ص60.

ب - معاني القراءات، تحقيق ودراسة عيد مصطفى درويش، عوض بن محمد القوزي، دار المعارف، الرياض، ط1، 1412هـ، 1991م.

8 - الأشموني: (أبو الحسن)، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ، 1955م.

9 - أكرم بن محمد بن زياد الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط1، 1426هـ، 2005م.

10 - الآلوسي: (أبو الفضل شهاب الدين)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د، ط، ت).

11 - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق حفي محمد شرف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، (د، ط، ت).

12 - الأنباري: (أبو البركات):

أ - أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مَطْبَعَات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د، ط، ت).

ب - البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)، 1400هـ، 1980م.

ج - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، محمد مبروك، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.

13 - البخاري: (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل)، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تصحيح وتحقيق محب الدين الخطيب وآخرون، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، ط1، 1400هـ.

14 - أبو البقاء الكفوي: (أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مقابلة على المخطوط عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1419هـ، 1998م.

15 - بهجة عبد الواحد الشبخلي، بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجاز، مكتبة دنديس، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ، 2001م.

16 - الترمذي: (أبو عيسى محمد بن عيسى)، سنن الترمذي: (الجامع الكبير)، تحقيق وتخريج بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

17 - ابن تيمية: (تقي الدين أحمد)

أ - مجموع الفتاوى، اعتناء وتخريج عامر الجزَّار، أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط3، 1426هـ، 2005م.

ب - التفسير الكبير، تحقيق وتعليق عبد الرحمن عمير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط، ت).

18 - الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ، 1998م.

19 - ابن الجزري: (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي)، النُّشْر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ط، ت).

20 - أبو جعفر النحاس: (أحمد بن محمد بن إسماعيل):

أ - إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، مصر، ط2، 1405هـ، 1985م.

ب - القطع والائتناف، تحقيق عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ، 1992م.

21 - جمال قادري، دلالة الشواهد القرآنية في معجم فقه اللغة وسر العربية، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها واللغات الشرقية، جامعة الجزائر 2، 2015م.

22 - ابن جنّي: (أبو الفتح عثمان):

أ - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، (د)، ط، ت).

ب - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د، ط)، 1415هـ، 1994م.

23 - ابن الجوزي: (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد):

أ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، مراجعة نعيم زُرُور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ، 1992م.

ب - زاد المسير في علم التفسير، اعتناء زهير شاويش، المكتبة الإسلامية، (د، ط، ت).

24 - جون لاينز، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، حليم حسين فالح، كاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة، العراق، (د، ط)، 1980م.

25 - الجوهري: (إسماعيل بن حماد)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 4، 1990م.

26 - ابن حبان: (محمد بن أحمد، أبي حاتم التميمي البستي)، الثقات، تحقيق محمد عبد المعين خان، دار المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1393هـ، 1973م.

27 - ابن حجر العسقلاني: (أحمد بن علي):

أ - تقريب التهذيب، تحقيق وتعليق أبو الأشبال صغير بن أحمد شاغف الباكستاني، تقديم بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، (د، ط، ت).

ب - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تعليق عبد الرحمن بن ناصر البراك، عناية أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ، 2005م.

28 - حسين بن علي بن حسين الحربي:

أ - منهج الإمام ابن جرير الطبري في الترجيح، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1429هـ، 2008م.

ب - قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القدس، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ، 1996م.

29 - ابن حُوَيْلي مِيْذَنِي:

أ - المعجمية العربية، في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات الحديثة،
دار هومة، الجزائر، (د، ط)، 2009 م.

ب - تاريخ المعجم العربي بين النشأة والتطور، دار هومة، الجزائر، (د، ط)، 2009 م.

30 - أبو حيان الأندلسي: (محمد بن يوسف)، البحر المحيط في التفسير،
عناية الشيخ زهير جعير، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د، ط، ت).

31 - خالد بن عثمان السبت، قواعد التفسير جمعا ودراسة، دار ابن عفان،
(د، ط، ت).

32 - ابن خالويه: (أبو عبد الله الحسين بن أحمد):

أ - إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بن سليمان
العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1992م.

ب - الحجة في القراءات السبعة، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم،
مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1417هـ، 1996م.

33 - الخطيب البغدادي: (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت):

أ - الجامع لأخلاق الراوي والسامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة
المعارف، الرياض، السعودية، (د، ط)، 1403هـ، 1983م.

ب - تاريخ بغداد، تحقيق وضبط وتعليق بشار عواد معروف، دار المغرب
الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.

34 - ابن خلدون: (عبد الرحمن)، المقدمة، تحقيق وتقديم وتعليق عبد السلام الشدادى، بيت الفنون والعلوم والآداب، الجزائر، ط 5، (د، ت).

35 - ابن خلكان: (أبو العباس شمس الدين)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (د، ط، ت).

36 - الداني: (أبو عمرو عثمان بن سعيد)، التيسير في القراءات السبع، عناية وتصحيح أوتو برتزل، مطبعة الدولة، إسطنبول، تركيا، (د، ط)، 1830م.

37 - الذهبي: (شمس الدين):

أ - تهذيب سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ، 1991م.

ب - سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983م.

ج - العبر في خبر من غبر، تحقيق وضبط أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ، 1985م.

د - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق طيار آلتي قولاقي، أسطنبول، تركيا، (د، ط)، 1416هـ، 1995م.

38 - الراغب الأصفهاني: (أبو القاسم الحسين بن محمد)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق مركز الدراسات والبحوث، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، (د، ط، ت).

- 39 - عبد الرؤوف بن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق عبد الحميد صالح، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1410هـ، 1990م.
- 40 - الرضي الأستراباذي: (محمد بن الحسن)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، ليبيا، ط2، 1996م.
- 41 - الزجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م.
- 42 - الزبيدي: (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، (د، ط)، 1409هـ، 1989م.
- 43 - الزجاجي: (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1399هـ، 1979م.
- 44 - الزركشي: (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، (د، ط، ت).
- 45 - الزمخشري: (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد):
- أ - أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.
- ب - الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم القرآن، تحقيق وجوه التأويل، اعتناء وتخريج وتعليق خليل مأمون، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط3، 1430هـ، 2009م.

46 - الزهري: (محمد بن سعد بن منيع)، كتاب الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1421هـ، 2001م.

47 - السامرائي: (محمد فاضل)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1420هـ، 2000م.

48 - السبكي: (تاج الدين أبو نصر)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد القادر محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د، ط، ت).

49 - السعدي (عبد الرحمن بن ناصر)، تيسير الكريم الرحمن، في تفسير كلام المنان، تقديم الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، والشيخ محمد بن صالح العثيمين، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ، 2002م.

50 - السمعاني: (عبد الكريم بن محمد)، الأنساب، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م.

51 - السمين الحلبي: (الشيخ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم)، عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ، 1996م.

52 - عبد السند حسن يمامة وآخرون، موسوعة شروح الموطأ للإمام مالك، والتمهيد والاستذكار لابن عبد البر، والقبس لأبي بكر بن العربي، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط1، 1426هـ، 2005م.

53 - السيوطي: (جلال الدين):

أ - شرح الكوكب الساطع - نظم جمع الجوامع - تحقيق محمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، مصر، (د، ط)، 1420هـ، 2000م.

ب - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

1 - تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1998م.

2 - تحقيق وشرح عبد العالي سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (د، ط)، 1399هـ، 1989م..

ج - شرح الشاطبية، تحقيق أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، الأندلس، ط1، 2004م.

54 - الشبل: (علي عبد العزيز)، إمام المفسرين والمحدثين والمؤرخين محمد بن جرير الطبري، مكتبة الرشيد، السعودية، ط1، 1425هـ، 2004م.

55 - الشريف الجرجاني: (علي بن محمد)، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، (د، ط)، 1985م.

56 - الشنقيطي: (محمد الأمين بن محمد المختار الجكني)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، (د، ط، ت).

57 - شهاب الدين الخفاجي: (أحمد بن محمد بن عمر)، حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البياضوي، دار صادر، بيروت، (د، ط، ت).

58 - شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعاف، القاهرة، مصر، ط7، (د، ت).

59 - الصّفدي: (صلاح الدين)، الوافي بالوفيات، تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط، زكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 2000م.

60 - الطبري: (أبو جعفر محمد بن جرير):

أ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن:

1 - تحقيق أحمد عبد الرزاق البكري وآخرون، نسخة مقابلة على نسخة الشيخين: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار السلام، مصر، القاهرة، ط6، 1436، 2015م.

2 - تهذيب وتحقيق بشار عواد معروف وعصام فارس الخُرسَتاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ، 1994م.

3 - تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط1، 1422هـ، 2001م.

3 - تحقيق وتعليق محمود محمد شاكر، مراجعة وتخريج الأحاديث أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط2، (د، ت).

ب - تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، تحقيق أبو الفضل محمد إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، (د، ت).

61 - الطحاوي (أبو جعفر أحمد بن محمد)، شرح العقيدة الطحاوية، طبعة جديدة ومنقّحة، تخريج الأحاديث أحمد بن شعبان بن أحمد، دار الإمام مالك، ط1، 1427هـ، 2007م.

62 - ابن عادل الدمشقي الحنبلي: (أبو حفص عمر بن علي)، اللُّباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.

63 - ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين، تعليق ناصر محمدي محمد جاد، (د، ط، ت)

64 - ابن عطية (القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب)، المحرّر الوجيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.

65 - العكبري: (أبو البقاء عبد الله بن الحسين):

أ - التبيان في إعراب القرآن، تحقيق سعد كريمّ الفقي، دار اليقين، مصر، ط1، 1422هـ، 2001م.

ب - إملاء مَا مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د، ت، ط).

66 - ابن العماد: (أبو الفرج الحنبلي)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق وإخراج عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط1، 1410هـ، 1989م.

67 - الغزالي: (أبو حامد)، المستصفى من علم الأصول، دراسة وتحقيق حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنورة، (د، ط، ت).

68 - الغلاييني: (مصطفى)، جامع الدروس العربية، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، (د، ط، ت).

69 - ابن فارس: (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، مصر، (د، ط)، 1399هـ، 1979م.

70 - الفارسي: (أبو علي)، الحجة للقراءات السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط1، 1404هـ، 1984م.

71 - فايز الداية، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر، دمشق، ط2، 1996م.

72 - الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (د، ط)، 1374هـ، 1955م.

73 - فريد عوض، علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 1426هـ، 2005م.

74 - عبد القاهر الجرجاني: (أبو بكر):

أ - أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ، 1988م.

ب - دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د، ط، ت).

75 - القرطبي: (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري)، الجامع لأحكام القرآن، اعتناء وتصحيح الشيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط2، 1423هـ، 2003م.

76 - ابن كثير: (عماد الدين أبو الفداء):

أ - البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط1، 1419هـ، 1998م.

ب - تفسير القرآن العظيم، طبعة مخرجة على كتب العلامة محمد ناصر الدين الألباني، اعتناء وتخريج محمود بن الجميل، دار الإمام مالك، الجزائر، ط1، 1427هـ، 2006م.

77 - عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، دار العصمة للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 1417هـ، 1996م.

78 - عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، (د، ط، ت).

79 - أبو مالك كمال السيد سالم، صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، تعليقات ناصر الدين الألباني، عبد العزيز بن باز، محمد بن صالح العثيمين، المكتبة التوقيفية، القاهرة، مصر، (د، ط، ت).

80 - ابن مالك: (محمد بن عبد الله):

أ - متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإمام مالك، الجزائر، ط2، 1428هـ، 2007م.

ب - شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، 1410هـ، 1990م.

ج - شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريزي، دار المأمون، المملكة العربية السعودية، ط1، 1402هـ، 1986م.

81 - ابن مجاهد (أبو بكر)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د، ط، ت).

82 - مجمع اللغة العربية بمصر، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ، 2004م.

83 - محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسة علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، (د، ط)، 1966م.

84 - محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د، ط)، 1984م.

85 - محمد بن عمر بن سالم بازمول، التفسير بالمأثور، مفهومه وأنواعه وقواعده، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 1433هـ.

86 - محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، (د، ط، ت).

87 - محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيان، دار الرشيد، دمشق، ط2، 1415هـ، 1995م.

88 - المزي: (أبو الحجاج جمال الدين يوسف)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1403هـ، 1983م.

89 - مكّي: (أبو محمد بن أبي طالب القيسي)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ، 1984م.

90 - ابن الملقن: (سراج الدين)، مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم، تحقيق ودراسة عبد الله بن حمد اللحيان، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1411هـ.

91 - ابن منظور: (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، المحققون عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د، ط، ت).

92 - المهدي: (أبو العباس أحمد بن عمّار)، شرح الهداية، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشيد، الرياض، (د، ط، ت).

93 - ابن النديم: (أبو الفرج الوراق)، الفهرست، تحقيق رضا نجدد، طهران، (د، ط)، 1391هـ، 1971م.

94 - النووي: (محي الدين بن شرف)، صحيح مسلم بشرح النووي، الطبعة المصرية، الأزهر، مصر، ط1، 1347هـ، 1929م.

95 - ابن هشام الأنصاري: (أبو محمد عبد الله جمال الدين)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط2، 1423هـ، 2002م.

96 - الواحدي: (أبو الحسن علي بن أحمد):

أ - أسباب نزول القرآن، تحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ، 1991م.

ب - تفسير البسيط، تحقيق محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان، سلسلة الرسائل الجامعية، المملكة العربية السعودية، (د، ط، ت).

97 - ياقوت الحموي: (شهاب الدين بن عبد الله):

أ - معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

ب - معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، (د، ط)، 1397هـ، 1988م.

98 - ابن يعيش، شرح المفصل، مراجعة مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، (د، ط، ت).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• شكر وتقدير	04
• إهداء	05
• مقدمة	06

الفصل الأول

ابن جرير، ومكانته العلمية:

12.....-المبحث الأول: التعريف بابن جرير.

13.....1 - اسمه ونسبه.

14.....2 - حياته العلمية.

15.....3 - وفاته.

18.....-المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه.

19.....1 - شيوخ الطبري.

28.....2 - تلاميذه.

31.....3 - أقول العلماء فيه وثناءهم عليه.

35.....-المبحث الثالث: مصنفات ابن جرير، ومنهجه في تفسيره.

36.....1 - مصنفاته.

40.....2 - منهج الطبري في تفسيره.

41.....1/2- التفسير بالمأثور.

43.....2/2 - التفسير باللغة.

43.....3/2 - الاهتمام بالمسائل النحوية.

- 46..... 4/2 - الاستشهاد بالشعر.
- 47..... 5/2 - الترجيح بين القراءات.
- 50..... 6/2 - الاجتهاد في المسائل الفقهية.
- 52..... 7/2 - الانتصار للمذهب السلفي.
- 54..... 3 - مصادر تفسير الطبري.

الفصل الثاني:

الاختيارات الإعرابية عند ابن جرير وعلاقتها بالدلالة.

- 57..... -المبحث الأول: الاختيارات ومنهج ابن جرير في تفسيره.
- 58..... 1 / مفهوم الاختيار.
- 59..... 2 / ألفاظ الاختيار و الترجيح عند ابن جرير.
- 60..... أ - مسلك اختياراته وترجيحاته.
- 62..... ب - مسلك رده لبعض الوجوه والإعراض عنها.
- 63..... 3 / منهج ابن جرير في تفسيره:
- 64..... 1/3 - التّرجيح بنصّ قرآني.
- 66..... 2/3 - الترجيح بدلالة قراءة قرآنية.
- 67..... 3/3 - الترجيح بدلالة السياق.
- 69..... 4/3 - الترجيح بدلالة نصّ نبوي.
- 71..... 5/3 - الترجيح بدلالة الإجماع.
- 75..... 6/3 - الترجيح بدلالة المشهور من كلام العرب.
- 77..... 7/3 - الترجيح بدلالة النحو موازنة مع موافقة السياق.
- 79..... المبحث الثاني: الدلالة وجهود البحث فيها.
- 80..... 1 - تعريف الدلالة.
- 80..... 1/1 - الدلالة عند العرب.

- 2/1 - مصطلح الدلالة في الدراسات الحديثة. 82.....
- 2 - تعدد الدلالات. 83.....
- 1/2 - المعنى الأساسي، أو الأول، أو المركزي. 83.....
- 2/2 - المعنى الإضافي. 84.....
- 3 - التمثيل التطبيقي لمفهوم الدلالة من القرآن. 84.....
- المبحث الثالث: مباحث في الإعراب والبناء. 87.....
- 1 - تعريف الإعراب. 88.....
- 2 - الغرض من الإعراب. 91.....
- 1/2 - الإبانة عن المعاني. 92.....
- 2/2 - السعة في التعبير. 93.....
- 3/2 - الدقة في المعنى. 94.....
- 3 - مباحث في البناء. 94.....
- 1/3 - تعريف البناء. 94.....
- 2/3 - تعريف المبني. 94.....
- 2/3 - أنواع المبني. 94.....
- 3/3 - علّة البناء. 95.....

الفصل الثالث:

الوجوه الإعرابية المختارة لدى ابن جرير في تفسيره: (جامع البياض) وصد
دلاتها. سورة (البقرة) أنموذجاً.

- المبحث الأول: تحديد المنطلقات. 99.....
- 1 - حدود البحث. 100.....
- 2 - وجهة البحث ومنطلقاته. 101.....

3 - تحديد الأنموذج. 104.....

4 - أسباب ودواعي اختيار سورة: (البقرة) أنموذجاً. 105.....

5 - جدول مُلَخَّص لشواهد سورة (البقرة). 106.....

- المبحث الثاني: تحليل المجموعة الأولى من شواهد (سورة البقرة): 109.....

1 - قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: 07]. 112.....

2 - قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: 37]. 119.....

3 - قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَ الْأَمْرُ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]. 123.....

4 - قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119]. 129.....

5 - قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا...﴾ [البقرة: 177]. 135.....

- المبحث الثالث: تحليل المجموعة الثانية من شواهد (سورة البقرة). 140.....

1 - قال تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: 197]. 141.....

2 - قال تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]. 148.....

3 - قال تعالى: ﴿... مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْاَعْفُو﴾ [البقرة: 219]. 155.....

4 - قال تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ...﴾ [البقرة: 233]. 161.....

5 - قال تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِلْأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: 240]. 168.....

- المبحث الرابع: تحليل المجموعة الثالثة من شواهد (سورة البقرة): 177.....

1 - قال تعالى: ﴿فَيُضْعِفُهُ لَهُ رَاضِعًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: 245]. 178.....

- 2 - قال تعالى: ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: 254]..... 186
- 3 - قال تعالى: ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: 259]..... 195
- 4 - قال تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: 271]..... 205
- 5 - قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوهَا﴾ [البقرة: 282]..... 212
- 6 - قال تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284]..... 220

الفصل الرابع:

دراسة نقدية استنتاجية لاختيارات ابن جرير الإعرابية.

- الملحق الأول: الاختيارات الإعرابية وصلتها بشروط القراءة الصحيحة..... 228
- 1 - القراءة المستفيضة..... 229
- 1/1 - التسوية بين القراءات..... 234
- 2/1 - ترجيح قراءة على قراءة..... 236
- 2 - موافقة المصحف..... 240
- 3 - موافقة العربية..... 241
- الملحق الثاني: الإعراب وعلاقته بالتأويل في تفسير ابن جرير..... 247
- 1 - واقع الإعراب في تفسير ابن جرير..... 248
- 2 - الاختيارات الإعرابية وعلاقتها بالتأويل..... 251
- 3 - ترجيح الدلالة لا يلزم منه رد الرواية..... 256
- الملحق الثالث: اختيارات ابن جرير الإعرابية في الميزان..... 260
- 1 - نقد وتقييم اختيارات ابن جرير الإعرابية..... 261

2 - اختيارات ابن جرير وأقوال العلماء فيها.....263

3 - سر اختيارات ابن جرير الإعرابية.....266

• خاتمة.....274

• ملخص الأطروحة277

• ترجمة ملخص الأطروحة باللغة الإنجليزية278

• مصادر البحث و مراجعه279

• فهرس الموضوعات.....295